المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد الثالث أفريل 2024

13 مارس 2023 - 13 مارس 2024

سنة أولى من العمل البرلماني

ملف خاص

اللجان تعمّق النظر في المبادرات التشريعية وفي المسائل المعروضة عليها

الديبلوماسية البرلمانية مجلس نواب الشعب يكثّف مساعي ومبادرات دعم اشعاع تونس

الأكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة جديدة من الأيام الدراسية

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

• تقديم 02
• ملف خاص
13 - مارس 2023 - 13 مارس 2024 : سنة من العمل البرلماني 03
• نشاط الهياكل
- مكتب مجلس نواب الشعب: حرص متواصل على حسن سير العمل البرلماني وتنظيمه 11
- اللجان القارة تعمّق النظر في المبادرات التشريعية وفي مختلف المواضيع المعروضة عليها 12

• العمل التشريعي
مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين 33

• العمل الرقابي
- أسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة 41
- مجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة 47
- النواب يطّلعون عن قرب على نشاط عدد من المؤسسات 48

• الديبلوماسية البرلمانية
- مجلس نواب الشعب يكثّف مساعي ومبادرات دعم إشعاع تونس عبر نشاطه الخارجي
* رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا يؤدّي زيارة الى تونس على رأس وفد برلماني 50
*جلسة عمل مع رئيس لجنة الرقمنة بالبوندستاغ الألماني 52
* بحث آفاق تعزيز التعاون الثنائي ودور العلاقات البرلمانية في تحقيق هذه الأهداف 53

- مشاركات مكثّفة في اجتماعات الاتحادات البرلمانية
* الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 54
* الدورة الثامنة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 55
* الدورة 148 للاتحاد البرلماني الدولي 57

• الأكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة جديدة من الأيّام الدّراسية
- الأمن المائي في تونس في ظل التغيّرات المناخية 59
- إنتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية : الواقع والتحديات والآفاق 61
- الجماعات المحلية في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثانية 62
- السياسة الاجتماعية في تونس 64
- واقع الرياضة في تونس وسبل النّهوض بها 66
- آليات مقاومة العنف ضدّ المرأة وبرامج التمكين الاقتصادي للنّساء والفتيات 68

• عمل متواصل على تعزيز سياسة الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية 70

تقديم

يواكب هذا العدد الثالث من مجلة «المجلس» نشاط مجلس نواب الشعب خلال أشهر جانفي وفيفري ومارس 2024، وهي فترة اقترنت بمرور سنة على انطلاق عمل المؤسّسة البرلمانية في 13 مارس 2023، وكانت الى غاية 13 مارس 2024 سنة العمل والشّروع في البناء والاسهام الفاعل في تعزير مسار تونس الجديدة. كما تميّزت بحركية متواصلة لمختلف هياكل مجلس نواب الشعب، على مستوى العمل التشريعي والرّقابي والديبلوماسي وكذلك الفكري والأكاديمي.

وقد أفردنا هذا الحدث بملفّ خاص في سياق تثمين المنجز وإبراز خصوصياته على مختلف المستويات، حتى يبقى منطلقا للتقييم وللمواصلة على درب الإنجاز .

ونستعرض في هذا العدد الجديد، وفق ما دأبنا عليه، أبرز محطّات العمل التشريعي التي شهدت المصادقة على عدد من مشاريع القوانين ومنها مشروع القانون المتعلّق بتنقيح مرسوم الصلح الجزائي وتوظيف عائداته، ومشروعي القانونين المتعلّقين ببطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري .

ويجدر في هذا المجال تأكيد أهمية المجهود الذي قامت به لجان المجلس في إطار تعهّدها بالنّظر في مختلف المبادرات التشريعية المعروضة عليها، من حيث تعميق النّظر فيها وتبادل الرأي بشأنها والإستماع إلى جهات المبادرة وإلى الأطراف المعنيّة بها، تعميما للفائدة وسعيا إلى الوصول إلى نصّ تشريعي يتلاءم مع الأهداف المرجوّة ويستجيب للتطلّعات.

كما خصّصنا جانبا هاما من المجلّة إلى العمل الرقابي الذي يمارسه النواب عبر مختلف الآليات المتاحة. حيث تواصل توجيه الأسئلة الكتابية الى أغلب أعضاء الحكومة وتلقّي الأجوبة بشأنها . كما تمّ تخصيص جانب من بعض الجلسات العامة لتوجيه أسئلة شفاهية إلى عدد من الوزراء وفق المنهج المنصوص عليه في النّظام الداخلي، بما أتاح الفرصة لتوضيح عديد الجوانب المتّصلة بمسائل وطنية وجهوية ومحليّة، في سياق الدور الموكول للنائب من حيث نقل تطلّعات المواطن ومشاغله.

وتميّزت الفترة المذكورة بتعزيز العمل الرقابي عبر الاتصال المباشر والإطّلاع عن قرب على مختلف البرامج والمشاريع التنموية في إطار زيارات ميدانية قامت بها بعض اللجان وواكبها عدد هام من النواب، وكانت مناسبة لمحاورة المسؤولين والتعرّف على عين المكان على سير بعض المؤسسات والبرامج التنموية وعلى الإشكاليات المطروحة.

وفي كلّ المحطّات السّالف ذكرها اتّسم العمل النيابي بالجدّية وبروح التفاهم والانسجام بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بناء على أنّ الهدف واحد، وهو الاستجابة لحاجيات المواطن وتطلّعاته، والعمل المشترك من أجل خدمة المصلحة العليا للوطن.

ومن جهة أخرى وبالنّظر إلى المكانة التي تكتسيها الديبلوماسية البرلمانية في تعزيز إشعاع تونس وخدمة مصالحها وعلاقاتها الخارجية ودعم مكانتها في محيطها الإقليمي والدولي، تواصل نشاط المجلس على الصعيد الخارجي واتّسم بالتنوّع سواء من حيث استقبالات الوفود والشخصيات البرلمانية والديبلوماسية، أو من حيث الحضور الفاعل والنّشيط في المحافل البرلمانية المختلفة. وكانت كلّ المشاركات مناسبة لإبراز التطوّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس، والعمل على حشد مزيد من الدّعم من قبل البلدان الشقيقة والصديقة. كما أتاحت الفرصة لمزيد التعريف بمواقف تونس من مختلف القضايا المطروحة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، ولاسيّما ما يتعلّق منها بالقضية الفلسطينية التي تظلّ على الدوام قضية تونس ومحلّ دعم ومساندة لامشروطة.

وفي سياق آخر، وإيمانا بأهمية الجانب الفكري والأكاديمي في عمل المؤسسة البرلمانية، تكثّفت الأيّام الدراسية التي نظّمتها الأكاديمية البرلمانية، وتناولت قضايا ومواضيع مختلفة وأتاحت الفرص للتداول بشأنها بحضور الخبراء والمختصّين في شتّى الميادين. ولابدّ من التأكيد في هذا الباب على الحرص الدّائم لمجلس نواب الشعب على مزيد تعزيز هذا الجانب الفكري بالنظر لتأثيراته الإيجابية على تطوير الأداء البرلماني من جهة، وكذلك باعتباره خير مترجم لسياسة انفتاح المؤسسة البرلمانية على المحيط الأكاديمي والجامعي.

وإنّ مختلف الأنشطة السّالف ذكرها تؤكّد مجدّدا ثبات المؤسّسة البرلمانية على عهدها، وتترجم عزمها الرّاسخ على مواصلة العمل بروح حماسية متجدّدة تبعث على الارتياح، وتثبت أنّ الوظيفة التشريعية تضطلع بدور فاعل وإيجابي على درب بناء تونس الجديدة.

وأملنا أن تبقى مجلة « المجلس »، خير مترجم لعمل مجلس نواب الشعب، ووثيقة مرجعية في مجالات العمل التشريعي.

13 مارس 2023 - 13 مارس 2024

سنة من العمل البرلماني

ملف خاص

13 مارس 2023 - 13 مارس 2024:

سنة أولى من عمل هذا المجلس النيابي المنبثق عن دستور تونس الجديد بعد انتخابات نزيهة وحرّة وشفّافة ، اعتمد فيها نظام الاقتراع على الأفراد في دورتين أفرزت هذا البرلمان الذي أوكلت له وظيفة التشريع، وسعى إلى أن يكون في مستوى الانتظارات والتطلّعات عبر الاضطلاع بدوره والقيام بمختلف المهام الموكولة إليه في إطار من الشّعور بالمسؤولية والالتزام بخدمة المصلحة العليا للوطن .

وما من شك في أنّ مختلف المحطّات التي مرّ بها مجلس نواب الشعب خلال سنته الأولى أفرزت منجزا متنوّعا نستعرضه في هذا الملف الخاص، مع إبراز خصوصياته باعتباره يمثّل ركيزة للمواصلة، باعتماد ما فيه من إيجابيات وتدارك النّقائص، وذلك إضفاء لمزيد من النّجاعة والجدوى على العمل البرلماني.

فقد جسّم عمل مجلس نواب الشعب في مختلف تجلّياته مبادئ التأسيس والبناء عبر صياغة النّظام الداخلي وتركيز هياكل المجلس، والإسهام في سنّ التشريعات وتطويرها من خلال النّظر في مشاريع القوانين والمصادقة عليها ، وممارسة العمل الرّقابي وفق مختلف الآليات المتاحة ، إضافة الى المساهمة في تمتين علاقات تونس الخارجية ودعم إشعاعها في محيطها الاقليمي والدولي من خلال الديبلوماسية البرلمانية التي أضحت اليوم مسانداً أساسيا للديبلوماسية الحكومية. كما شمل العمل البرلماني الجانب الفكري والأكاديمي الذي كان له اسهام فاعل في تعميق الحواروتبادل الآراء حول عديد المواضيع والمسائل المعروضة على مجلس نواب الشعب.

ونستعرض في هذا الملف الخاص مميّزات العمل البرلماني خلال سنته الأولى، في مختلف أوجهه :

مرحلة البناء والتأسيس

مثّلت الجلسة الافتتاحية التي عقدها مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 13 مارس 2023 نقطة الانطلاق الفعلي لأشغال البرلمان، وقد ترأّس هذه الجلسة أكبر الأعضاء سنّا السيّد صالح المباركي وبمساعدة أصغرهم سنّا السيّد غسّان يامون وأصغرهنّ سنّا السيدة سيرين بوصندل. وتمّ انتخاب السيّد إبراهيم بودربالة رئيسا لمجلس نواب الشعب والسيّدة سوسن المبروكي والسيّد الانور المرزوقي نائبين للرئيس.

ثمّ إستأنفت الجلسة العامّة أشغالها برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشّعب وبمساعدة نائبيْه وتمّت خلالها المصادقة على تركيبة اللّجنة الخاصة لإعداد مشروع النظام الداخلي.

وقد عقدت هذه اللجنة 13 اجتماعا خلال الفترة من 15 مارس إلى 03 افريل 2023 ، وأعدّت مشروع النظام الداخلي ثم عقد مجلس نواب الشعب 8 جلسات عامة من 11 إلى 28 أفريل 2023 لمناقشته والمصادقة على فصوله ثم برمّته.

ثم واصل مجلس نواب الشعب مسار تركيز هياكله، وتمّ خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 11 ماي 2023 الإعلان عن تكوين ست كتل نيابية، تمخّضت عن عدّة مشاورات بالنّظر الى أهميتها في تكوين هياكل المجلس التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتركيبتها.

وصادقت الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 16 ماي 2023 على مقترح لرؤساء الكتل بخصوص مسار تركيز مختلف الهياكل النيابية، وذلك بعد فسح المجال لمزيد التنسيق والتشاور حول موضوع الحصص صلب هذه الهياكل.

واستأنفت الجلسة العامة أشغالها يوم الاربعاء 17 ماي 2023 لمواصلة النّظر في حصص الكتل النيابية في عضوية المكتب وفي عضوية اللّجان. وخلال الجلسة العامة المنعقدة بعد ظهر يوم الخميس 18 ماي 2023، تمّ الإعلان عن توزيع المسؤوليات بمكتب المجلس، تبعا لما تمّ التوصّل إليه خلال اجتماع رؤساء الكتل في انتظار استكمال التركيبة على أساس الأسماء التي سيتقدّم بها غير المنتمين.

وقد عقد مكتب المجلس أوّل اجتماعاته بتركيبته المكتملة يوم 19 ماي 2023 . ثم عقد إلى غاية 13 مارس 2024 . 43 اجتماعا، وقع خلالها اتّخاذ 260 قرارا.

أمّا بخصوص اللّجان ، فقد تمّ خلال الجلسة العامة ليوم الاربعاء 17 ماي 2023 الإعلان عن حصص عضوية الكتل وغير المنتمين في اللّجان . ثم عقد المجلس جلسة عامة يوم الثلاثاء 23 ماي 2023 لانتخاب هذه اللّجان القارة وعددها ثلاثة عشر (13) لجنة.

واجتمعت اللجان تباعا بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 24 ماي 2023 لانتخاب مكاتبها.

وأعلن رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 1 جوان 2023 عن تركيبة اللجان ومكاتبها.

العمل التشريعي

صادق مجلس نواب الشعب على 36 مشروع قانون

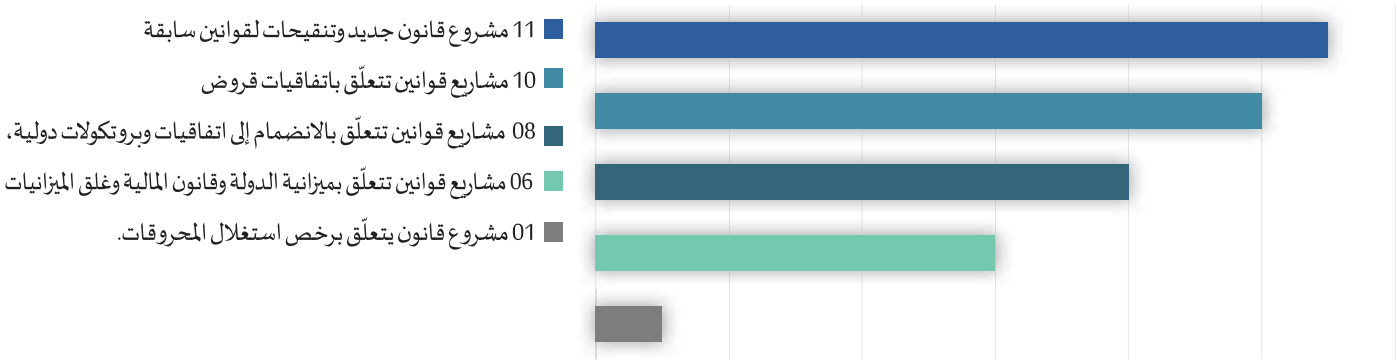

ومن ابرز مشاريع القوانين المصادق عليها :

- مشروع قانون عدد 001/2023 يتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة
- مشروع قانون أساسي عدد 2023/017 يتعلّق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك
- مشروع قانون أساسي عدد 2023/019 يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين.
- مشروع قانون عدد 033 / 2023 يتعلّق بقانون المالية لسنة 2024.
- مشروع قانون عدد 037 / 2023 يتعلّق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنّباتات البريّة المهدّدة بالانقراض .
- مشروع قانون عدد 040 / 2023 يتعلّق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية
- مشروع قانون عدد 048/ 2023 يتعلّق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النفيسة.
- مشروع قانون عدد 050 / 2023 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلّق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعارعن بعد
- مشروع قانون عدد 053/ 2023 يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" .
- مشروع قانون أساسي عدد 056/ 2023 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية.
- مشروع قانون أساسي عدد 2023/057 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفروووثائق السفر.

ولقد كانت مختلف مشاريع القوانين المصادق عليها محلّ حوار مستفيض ومعمّق بين النواب وأعضاء الحكومة خلال الجلسات العامة التي بلغت حوالي 24 جلسة وامتدت كل جلسة على معدل زمني يتراوح بين 4 و8 ساعات للنقاش العام ومناقشة الفصول والمصادقة عليها .

كما سبق هذه الجلسات العامة التشريعية نشاط ثري وعمل هام قامت به مختلف اللّجان المتعهّدة بالنّظر في مشاريع القوانين، والتي أعدّت تقاريرها بخصوصها ضمّنتها مختلف أعمالها والمسائل التي تمّت إثارتها في إطار التداول بشأنها بين أعضاء اللجنة أو خلال الاستماع لأعضاء الحكومة أو ممثّليهم ولمختلف الجهات المعنية بهذه المشاريع. وتتوزّع هذه التقارير على اللّجان القارة كالآتي :

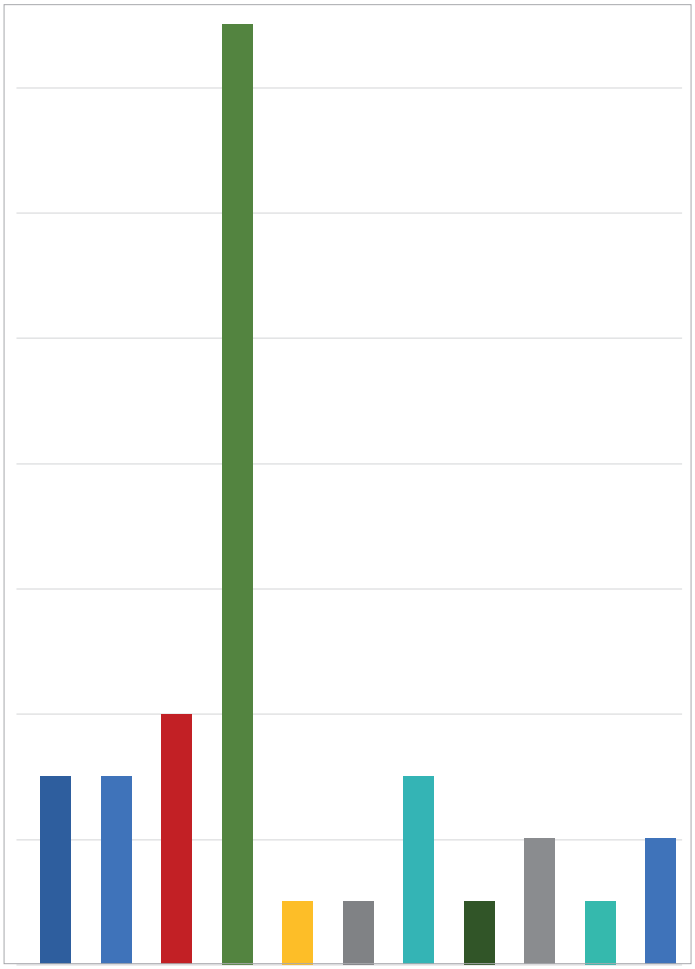

- لجنة التشريع العام : 03 تقارير
- لجنة الحقوق والحريات : 03 تقارير
- لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة: 04 تقارير
- لجنة المالية والميزانية : 18 تقريرا
- لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية : 01 تقرير واحد
- لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري : 01 تقرير واحد
- لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة : 03 تقارير
- لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية : 01 تقرير واحد
- لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة : 02 تقريران
- لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة : 01 تقرير واحد
- لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح : 02 تقريران

و من جهة أخرى، شهدت السّنة الأولى من عمل البرلمان، النّظر خلال الفترة الممتدة من 16 أكتوبر 2023 الى 10 ديسمبر 2023 على مستوى اللجان والجلسات العامة، في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

وقد تميّزت هذه الفترة بالعمل المتواصل ومثابرة كل النواب الذين ساهموا بجدّية وفاعليّة في مناقشة مختلف المهمّات لاسيما تلك المتعلّقة بقطاعات حيوية ذات صلة مباشرة بمشاغل المواطن، مع تقديم عديد المقترحات والإضافات.

كما جسّمت روح التعاون القائم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من خلال ما أظهره كل أعضاء الحكومة والقائمين على المهمّات الخاصة التي تمّت المصادقة عليها، من تفاعلات إيجابية مع تساؤلات واستفسارات النواب ومقترحاتهم.

وقد كان العمل التشريعي خلال هذه السّنة الأولى من العمل النيابي، شاهدا على جهود متواصلة ونقاشات معمّقة إستهدفت إثراء وتحسين النّصوص القانونية بما يخدم المصلحة العامة ويستجيب لتطلّعات المواطنين، مع الحرص على دعم الاستقرار وتحفيز النموّ الاقتصادي.

01
- جملة المداخلات في النقاش العام :
1483 تدخل

02
- مدّة عرض تقارير اللجان :
18 ساعة و41 دقيقة

03
- مدّة المداخلات :
97 ساعة و 17 دقيقة

04
- مدّة عرض المهمات من قبل رئيس المجلس:
ساعتان و 18 دقيقة

05
- مدّة تدخلات أعضاء الحكومة وممثّلي بقيّة المهمات:
29 ساعة و34 دقيقة

- مدّة العمل إجمالا:
168 ساعة و 30 دقيقة

العمل الرقابي

يمارس مجلس نواب الشعب دوره الرقابي وفق الآليات والمبادئ المنصوص عليها في نظامه الداخلي وفي دستور25 جويلية 2022 . وقد تجسّم العمل في هذا المستوى من خلال جلسات الحوارمع الحكومة والأسئلة الكتابية والشفاهية، بالإضافة الى الزيارات الميدانية.

•الجلسات العامة للحوار مع الحكومة

عقد مجلس نواب الشعب خلال هذه السّنة الأولى من عمله ثلاث جلسات عامة للحوارمع الحكومة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة ، وذلك كالآتي :

-يوم 17 جويلية 2023 : جلسة حوار مع السيدة سارة الزعفراني الزنزري وزيرة التجهيزوالإسكان : استغرقت 13 ساعة و27 دقيقة تدخل خلالها 131 نائبا.

-يوم 24 جويلية 2023 : جلسة حوار مع السيد كمال دقيش وزيرالشباب والرياضة: استغرقت 11 ساعة و53 دقيقة وبلغ عدد تدخّلات النواب 131 تدخّلا

-يوم 26 جويلية 2023 : جلسة حوارمع السيد كمال الفقي وزيرالداخلية ، امتدّت على 13 ساعة و 29 دقيقة تدخّل خلالها 136 نائبا.

الاسئلة الكتابية الموجهة إلى أعضاء الحكومة خلال السنة المنقضية

1174 سؤالا كتابيا تمّ توجيهه إلى أعضاء الحكومة خلال السنة المنقضية

289 سؤالا تمّ توجيهه في الدورة الأولى

885 سؤالا تمّ توجيهه في الدورة الثانية إلى حدود مارس 2024

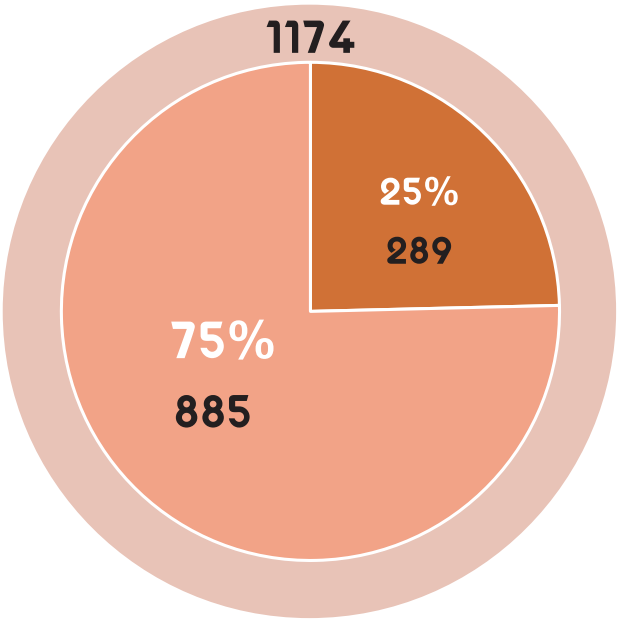

763 العدد الجملي للأجوبة

277 جوابا في الدورة الأولى

486 جوابا في الدورة الثانيةإلى حدود مارس 2024

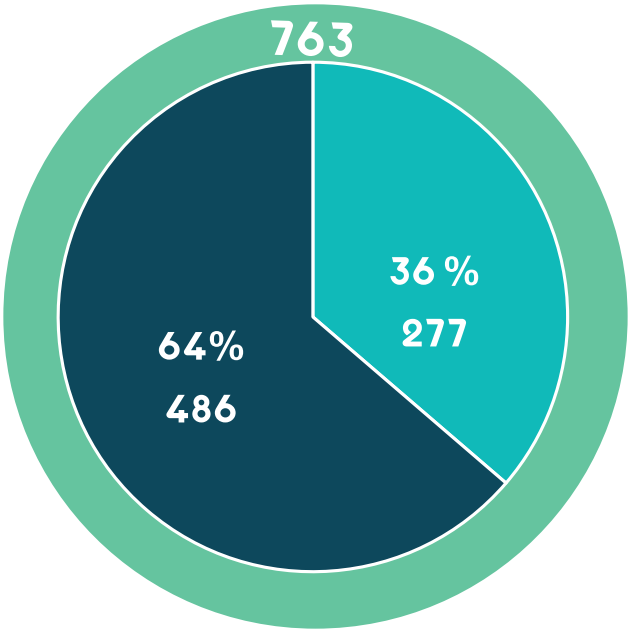

وبلغت النسبة الجملية للإجابة عن الأسئلة 65%

وقد تعلّقت هذه الأسئلة الكتابية خاصة بمجالات البنية التحتية، والأمن والدفاع والعدل، والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني، والصحة، والخدمات، والشؤون الاجتماعية ، والشؤون الاقتصادية.

الأسئلة الشفاهية

تمّ توجيه 11 سؤالا خلال 5 جلسات عامة على النحو التالي

- جلسة 5 جويلية 2023:

وجّهت السيدة الفة المرواني سؤالا شفاهيا إلى وزير الصحة.

-جلسة 20 فيفري 2024:

تقدّم خلالها السيد حسن الجربوعي بسؤال شفاهيّ إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

-جلسة 21 فيفري 2024:

وجّه السيد ياسين مامي سؤالا شفاهيا إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

وتقدّم السيد محمد اليحياوي بسؤال شفاهيّ إلى وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم.

- جلسة 27فيفري 2024:

وجّهت خلالها كلّ من السيدة فاطمة المسدّي، والسيد رضا الدلاعي والسيدة ماجدة الورغي والسيد محمد اليحياوي والسيد ظافر الصغيري أسئلة شفاهية إلى وزير النقل

- جلسة 6 مارس 2024:

وجّه السيد ياسين مامي والسيدة ألفة المرواني سؤالين شفاهين إلى وزير الداخلية

الزيارات الميدانية

تمكّن هذه الآلية من الإطّلاع عن قرب على سير مختلف المشاريع التنموية ونشاط عدد من مؤسّسات الدولة، فضلا عن الاتصال المباشر بالمسؤولين والمشرفين عليها والتّحاور معهم بخصوص سير العمل وأساليب تطويره، مع الإنصات الى المواطن والتعرّف على مشاغله في علاقة بهذه المجالات الحيوية. وقد كانت الزيارات التي تمّ القيام بها كما يلي :

-أدّى وفد من لجنة الدفاع والأمن يوم 6 أكتوبر 2023 زيارات ميدانية إلى محيط عدد من المؤسسات التربوية بمختلف جهات تونس الكبرى.

-أدّى وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 19 جانفي 2024 زيارة ميدانية إلى مقر الشباك الموحد للديوانة التونسية.

-أدّى أعضاء لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية يوم 2 فيفري2024 زيارة ميدانية إلى عدد من المواقع الثقافية والسياحية بولاية تونس

ارقام العمل الرقابي:

3 جلسات حوار مع أعضاء الحكومة.

11 أسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة.

1174 سؤالا كتابيا موجّها لأعضاء الحكومة.

763 إجابة واردة على المجلس.

3 زيارات ميدانية.

النشاط الخارجي

ساهم مجلس نواب الشعب خلال السّنة الأولى من أعماله من مارس 2023 إلى مارس 2024 في معاضدة الدبلوماسية الرسمية وخدمة أهداف السياسة الخارجية لبلادنا من خلال إبراز أهمية المرحلة التي تعيشها تونس وإبلاغ مواقفها من كبرى القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية. وفي هذا الإطار قام رئيس المجلس بعديد الأنشطة الخارجية على الصعيدين الثّنائي ومتعدد الأطراف.

أولا- على المستوى الثنائي:

الجزائر وجهة أوّل زيارة رسمية لرئيس مجلس نواب الشعب على رأس وفد برلماني. من 24 إلى 27 أكتوبر 2023

أدى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب زيارة رسمية إلى الجزائر، حظي خلالها باستقبال الرئيس الجزائري، وأجرى رئيس البرلمان محادثات مع كل من رئيسيْ المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الجزائريين وعدد من الوزراء. وتمّ تسجيل ارتياح كبير لنجاح الزيارة التي من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة للتّعاون البرلماني التونسي الجزائري في عديد المجالات على غرار الطّاقة والمناجم والتعليم العالي والبحث العلمي والصّناعة والانتاج الصيدلاني. وتُوّجت الزيارة بتوقيع بروتوكول تعاون برلماني، وإصدار بيان مشترك حول تطوّرات الأوضاع في فلسطين.

استقبال رئيس برلمان جمهورية كوريا يوم 18 جانفي 2024

استقبل رئيس مجلس نواب الشعب رئيس برلمان جمهورية كوريا وتمّ التأكيد خلال اللقاء على مزيد تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كوريا، وتذليل الصعوبات وتيسير ظروف عمل المؤسسات الكورية الموجودة في تونس. وتكثيف الجهود لمدّ جسر جوّي مباشر بما يسهم في تعزيز التبادل الاقتصادي والسياحي.

وأشاد رئيس البرلمان الكوري بما تزخر به تونس من كفاءات شابّة في كل المجالات بما يمثل أرضية ملائمة لتكثيف الاستثمارات. وعبّر عن استعداد كوريا لقبول الطلبة التونسيين وتخصيص منح دراسية لفائدتهم.

استقبال عدد من الشخصيات والوفود البرلمانية وغير البرلمانية.

شخصيات ووفود برلمانية:

- عضو مجلس النواب الليبي والبرلمان العربي يوم 17 مارس 2023.
- عضو لجنة الثقافة والسياحة والاثار والاعلام بمجلس النواب العراقي يوم 2 ماي 2023.
- رئيس مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي يوم 30 أوت 2023.
- عضو المجلس الوطني الفرنسي يوم 19 سبتمبر 2023.

شخصيات ووفود غير برلمانية:

- عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس معهد البحوث حول تاريخ وأدبيات الحزب يوم 31 ماي 2023.
- رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس يوم 7 جويلية 2023.
- المنسق المقيم للأمم المتحدة بتونس يوم 20 جويلية 2023.
- رئيس الرابطة الصينية للتفاهم الدولي يوم 25 ديسمبر 2023.
- إجراء سلسلة من اللقاءات مع عدد من سفراء البلدان الشقيقة والصديقة المعتمدين بتونس:

تميّزت هذه اللقاءات بالتنوّع والكثافة حيث بلغت 28 لقاء كما يلي:

- 9 لقاءات مع سفراء من البلدان العربية والإسلامية (السعودية، مصر، فلسطين، الأردن، الجزائر، الإمارات العربية، تركيا، إيران، وباكستان).
- 12 لقاء مع سفراء من البلدان الأوروبية (ألمانيا، الاتحاد الاوروبي، فرنسا، مالطا، روسيا، سويسرا، إيطاليا، هولاندا، فنلندا، المملكة المتحدة، المجر، ورومانيا).
- 4 لقاءات مع سفراء من البلدان الأمريكية (الأرجنتين، فنزويلا، الولايات المتحدة، وكوبا).
- 3 لقاءات مع سفراء من البلدان الآسيوية (الصين، اليابان، وأرمينيا).

ثانيا- على المستوى متعدد الأطراف:

- المشاركة في الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 25 سبتمبر 2023:

-تطرّق رئيس المجلس إلى تزايد الاعتداءات على المقدّسات الإسلامية التي تُعتبر استفزازا صارخا ومتعمّدا لمشاعر المسلمين وازدراء لمعتقداتهم.

-طالبت المجموعة الدولية بالتّدخل العاجل من أجل وضع حدّ لتصاعد حوادث إحراق المصحف الشريف وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاسبة مرتكبيها.

- المشاركة في الاجتماع الافتراضي الطارئ لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يوم 16 أكتوبر 2023:

-شدّد رئيس المجلس على إدانته لما يتعرّض له الشعب الفلسطيني الأعزل من عدوان وحشي وهمجي وإبادة وتقتيل بواسطة آلة الحرب الصهيونية وسط صمت دولي مريب وانحياز سافر من الدول التي تدّعي إيمانها بحقوق الإنسان.

-أوضح أنّ ما تعتبره بعض الأطراف هجمات إرهابية تقوم بها المقاومة الفلسطينية الباسلة ضدّ الكيان الغاصب هو في حقيقة الأمر دفاع عن النّفس وردّة فعل من أصحاب الأرض الحقيقيين على الظلم والحصار والتجويع.

العلاقات مع المنظّمات والهيئات الوطنية

في إطار تعزيز التواصل والتفاعل مع ممثّلي المنظمات والهيئات الوطنية وترسيخ مبادئ الشفافية والمشاركة الفعّالة، استقبل رئيس مجلس نواب الشعب عددا هاما من ممثلي المنظمات والهيئات الوطنية. وجسّدت هذه اللقاءات إرادة المجلس في فتح قنوات تواصل مباشرة وبنّاءة مع مختلف الفاعلين في المجتمع، والإنصات إلى مشاغلهم وتوسيع دائرة التشاور والاستنارة بآرائها لتحقيق أهداف الدولة وتطلّعات الشعب.

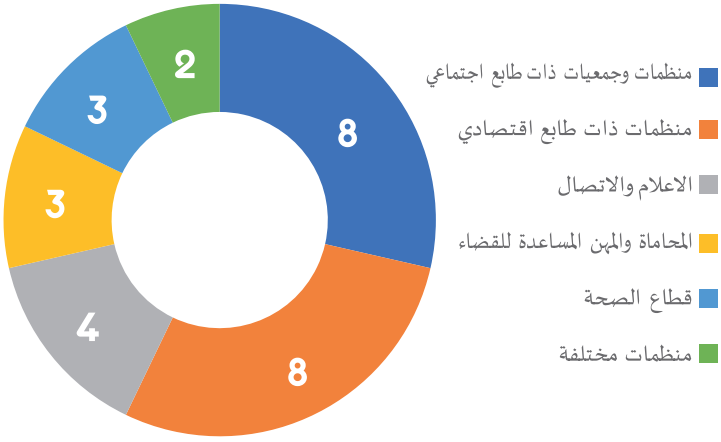

نشاط الأكاديمية البرلمانية

تمثّل الأكاديمية البرلمانية ركيزة أساسية في تعزيز فعالية البرلمان، من خلال دعم نشاطه التشريعي والرقابي، وذلك عبر مجموعة من الأنشطة كالأيّام الدراسية، والورشات، والندوات.

وتوفّر هذه الأكاديمية منصّة علمية غنيّة للنّقاش والحوار مع نخبة من الخبراء والجامعيين، والإطارات الإدارية العليا. فضلا عن إسهامها في تحسين المهارات البرلمانية، تفتح هذه المبادرات آفاقا جديدة لتبادل الخبرات والتّجارب.

وفيما يلي عرضا لنشاط الأكاديمية خلال السنة الأولى من العمل البرلماني.

الأيام الدراسية

إنطلقت أشغال الأكاديمية البرلمانية بتنظيم الملتقى التمهيدي حول العمل البرلماني ووسائله ، ثمّ تواصل تنظيم الأيّام الدراسية التي تناولت المواضيع التالية :

- جريمة الصك بدون رصيد.
- استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية في تونس.
- مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024.
- البنك المركزي التونسي.
- الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم.
- مشروع قانون المالية لسنة 2024 بين الواقع والمأمول.
- الأمن المائي في ظلّ التغيّرات المناخية.
- إنتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية: الواقع التحدّيات والآفاق.
- الجماعات المحليّة في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثانية.
- حوكمة الضمان الاجتماعي.
- واقع الرياضة في تونس وسبل النّهوض بها.
- آليات مقاومة العنف ضدّ المرأة وبرامج التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

الدورات التكوينية :

مثّلت أداة لتنمية قدرات النواب وتعزيز المهارات، وتناولت المجالات التالية :

- تقنيات الاتصال.
- ممارسة النائب للوظيفة الرقابية .
- قانون المالية وميزانية الدولة.

ارقام نشاط الأكاديمية:

151 عدد النواب المشاركين في الدورات التكوينية

37 أيام التكوين لفائدة النواب

13 الأيام الدراسية

03 الدورات التكوينية لفائدة النواب ضمّت 14 مجموعة

مكتب مجلس نواب الشعب:

حرص متواصل على حسن سير العمل البرلماني وتنظيمه

يعمل مكتب مجلس نواب الشعب بحرص خاص من السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، وبمساهمة فاعلة ونشيطة من قبل كل أعضائه، على الاضطلاع بالدور المنوط بعهدته على الوجه الأفضل، ضمانا لحسن سير عمل المجلس وتنظيمه خاصّة في جوانبه التشريعية والرقابية، وكذلك على مستوى النشاط الخارجي.

وقد عقد مكتب مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من جانفي الى مارس 2024 ، 11 إجتماعا، إتّخذ خلالها 91 قرارا متّصلا بعمل المجلس على مختلف الأصعدة ، نستعرض أبرزها في ما يلي وفق المحاور :

• في مجال العمل التشريعي

- إحالة مشاريع قوانين على اللّجان المعنية، 11 قرارا .
- إحالة تقارير اللّجان إلى الجلسة العامة وإقرار مواعيدها: 9 قرارات .
- برمجة استئناف الجلسة العامة لمواصلة النظر في مشروع قانون تجريم التطبيع.
- تأجيل إحالة مشاريع قوانين على اللجان القارة المختصة: قراران
- ضبط آجال جديدة لبعض اللّجان لتقديم تقاريرها : 3 تقارير
- النظر في تقارير اللّجان المتعلّقة بتقارير الهيئات الوطنية .
- إرجاع مقترحات قوانين إلى جهة المبادرة: قراران
- معاينة سحب مشروع قانون.

• في مجال العمل الرقابي

- عرض الأسئلة الشفاهية على الجلسة العامة: 3 قرارات
- إحالة الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة: 10 قرارات
- إرجاع أسئلة كتابية لإعادة الصياغة: قراران
- الإطّلاع على تقارير الزيارات الميدانية
- الموافقة على طلب أداء زيارات ميدانية: قراران
- إحالة مسائل مختلفة إلى اللجان المعنية: قراران

• إحكام تنسيق حسن سير أشغال المجلس.

- تعميم مشاريع قوانين على النواب والإذن بنشرها على الموقع الرسمي للمجلس: 7 قرارت
- المصادقة على ملخّص جلسة ندوة الرؤساء، والإذن بنشرها على الموقع الرسمي للمجلس .
- النّظر في مكاتيب صادرة عن منظّمات وهيئات وطنية: 4 قرارات
- النّظر في الترشّحات لعضوية مجلس النواب في لجان وطنية: 3 قرارات
- تعيين نائب رئيسا للخلية الكشفية البرلمانية.
- النّظر في مراسلات أعضاء الحكومة.
- النّظر في مكاتيب النواب: 3 قرارت
- إجراءات تيسير اضطلاع أعضاء المجلس بمهامهم.
- المصادقة على نموذج للتصريح بتبنّي مقترح قانون .
- إحداث وحدة البحوث والدّراسات والإسناد.
- التبرع بجزء من رصيد المكتبة البرلمانية إلى وزارة التربية.
- تكوين لجنة تتعهّد بالدراسة الأولية والإعداد لعرض مهمّة المجلس من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.
- إقرار الترتيبات المتعلّقة بالجلسة العامة السّرية.

• في مجال النشاط الخارجي

- المشاركة في تظاهرات خارج تونس أو الاعتذار : 8 قرارات
- تقارير حول المشاركة في تظاهرات وأنشطة خارجية: 5 قرارات و8 تقارير .
- ضبط قائمة محيّنة لمجموعات الصداقة البرلمانيّة .
- إقرار القائمة الإسمية المتعلّقة بتعيين ممثلي المجلس في الهيئات والمجالس العربية والدولية.
- إقرار إعتماد القائمات الإسمية للعضوية القارة بالاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.
- التفاعل مع الشأن الإقليمي والدولي.

اللجان القارة تعمّق النظر في المبادرات التشريعية وفي مختلف المواضيع المعروضة عليها

يكتسي العمل النيابي على مستوى اللّجان أهميّة بالغة بالنظر إلى ما أسنده النظام الداخلي من صلاحيات للجان القارّة الثلاثة عشر، التي عُهدت لها مهام تشريعيّة ورقابيّة وانتخابيّة. وهي تتولّى وفق الفصل 49 من النظام الداخلي بالخصوص، دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس ومناقشتها، وإدخال ما تراه من تعديلات عليها قبل عرضها على الجلسة العامة، إضافة إلى النظر في جميع المسائل التي تُحال إليها ومتابعة كل الملفّات والقضايا الداخلة في اختصاصها.

ومن هذا المنطلق تكثّفت اجتماعات اللّجان التي تولّت النظر في عدد هام من مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليها في إطار من الحوار المثمر سواء بين أعضاء اللّجنة، أو خلال الاستماع إلى جهات المبادرة، وإلى المؤسّسات والهياكل ذات العلاقة بالمبادرة التشريعية.

وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2024 عقدت اللجان 84 اجتماعا. وتضمّنت أشغالها وفق مسار الإجراءات التشريعية جلسات للنقاش العام، وجلسات استماع إلى ممثلي جهات المبادرة والمجتمع المدني والخبراء، وجلسات النّقاش فصلا فصلا وتقديم مقترحات التعديل، والتصويت على فصول المبادرات والتعديلات وعلى المبادرة برمّتها، ثمّ المصادقة على التقرير.

ونستعرض في ما يلي حوصلة لهذا العمل الذي قامت به اللجان، وما اتّسم به من حوار ونقاش مثمر في سياق تعميق النظر في مشاريع ومقترحات القوانين، وفي مختلف المسائل المعروضة على أنظارها.

لجنة التشريع العام

مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته

● إستمعت بتاريخ 05 جانفي 2024 إلى ممثّلي وزارة العدل بحضور كلّ من ممثّلي رئاسة الحكومة ووزارة المالية. وتمّ التطرّق إلى خصوصيات مشروع هذا القانون الذي طُلب استعجال النظر فيه، والذي يندرج في إطار حوكمة طرق عمل اللّجنة الوطنية للصلح الجزائي وتوضيح آثار الصلح سواء كان وقتيا أو نهائيا، والإجراءات القضائية المعتمدة كإدراج المشاريع ذات الأهميّة والمصلحة الوطنية ضمن المشاريع التي يمكن أن تنتفع بالعائدات الماليّة للصلح الجزائي.

وتمحورت تدخّلات أعضاء اللّجنة بالخصوص حول الأسباب التي حالت دون تحقيق المرسوم عدد 13 لسنة 2022 للأهداف المرجوّة، وخاصة منها تعبئة الموارد المالية وتوظيفها لإنجاز المشاريع التنموية. كما تطرّقوا إلى الآجال التي ضبطها مشروع القانون في علاقة بمسار الصّلح، وتساءلوا عن مآل الملفّات المعروضة على اللّجنة الوطنية للصلح الجزائي، وعن المفعول الرجعي لهذا القانون.

● عقدت جلسات بتاريخ 08 و10 و11 جانفي 2024 ناقشت خلالها فصول مشروع القانون بحضور ممثلي وزارة العدل وكل من رئاسة الحكومة ووزارة المالية، ثم صادقت على تقريرها.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001:

● إستمعت حوله بتاريخ 29 جانفي 2024 إلى وزير تكنولوجيات الاتصال. وتمحورت التدخّلات بالخصوص حول غياب تعريف واضح للجريمة الإلكترونية ضمن بنود الاتفاقية، ومدى مساهمة الإنضمام إليها في الحدّ أو القضاء على الجريمة الإلكترونية، إضافة إلى مدى ملاءمة اتفاقية بودابست لبعض أحكام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، ومدى ضمانها لاحترام الحقوق والحريات.

● إستمعت بتاريخ 30 جانفي 2024، على التوالي إلى كلّ من ممثّلي وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وممثّلي وزارة العدل وممثّلي وزارة الداخلية.

وتمحورت التدخّلات خاصّة حول مفهوم الجريمة الإلكترونية، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة السيبرنية، والجدوى من الانضمام إلى اتفاقية بودابست، ومدى ملاءمتها للتشريع الوطني في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية. وتناولت التدخّلات كذلك طبيعة وكيفية التعامل مع الدول المنخرطة في هذه الاتفاقية، وما تفرضه من إكراهات.

● اطّلعت بتاريخ 31 جانفي 2024 على رأي لجنة الحقوق والحريات بخصوص مشروع هذا القانون، وقرّرت تضمينه بتقريرها. ووافقت على مشروع القانون، ثم استعرضت تقريرها وتداولت بشأنه وصادقت عليه.

مقترحا القانونين عدد 15 /2023 المتعلّق بتنقيح أحكام الفصل 96 من المجلّة الجزائية وعدد 28 /2023 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائية:

● عقدت اللّجنة جلسة بتاريخ 22 فيفري 2024، إستمعت خلالها إلى ممثّلي النواب المبادرين بكلا المقترحين. وأوضح النواب المبادرون بمقترح القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائية الذي تضمّن تنقيحا للفصلين 96 و98 وإلغاء الفصل 97، أنه يندرج في إطار الإصلاحات التشريعية الرامية إلى ضمان تحقيق المعادلة بين أهداف السياسة الجزائية في مكافحة الفساد الإداري والمالي من جهة، وعدم عرقلة وتعطيل العمل الإداري

والمرفق العام وتحقيق نجاعته من جهة أخرى.

من جهتهم بيّن النواب المبادرون بمقترح القانون عدد 15 /2023 والذي تضمّن تنقيحا للفصل 96، أنّ هذا الفصل في صيغته الحالية يعدّ معرقلا للاستثمار ومكبّلا للإدارة، وهاجسا أمام كل من يضطلع بمسؤولية من الموظفين العموميين خشية من التتبّعات الجزائية.

وثمّن أعضاء اللّجنة مقترحي القانونين، واعتبروا أنّ مثل هذه المبادرات التشريعية تمثّل ثورة تشريعية من شأنها تحسين الخدمات الإدارية ودفع عجلة النمو. وبيّنوا أنّها تهدف إلى إدخال بعض المرونة على أحكام المجلّة الجزائية وخاصة الفصل 96 منها وتوضيح بعض جوانبه الغامضة والقابلة للتأويل على اعتبار أنّ صياغته كبّلت أصحاب القرار في الإدارة التونسية.

وأوضح رئيس نقابة القضاة التونسيين أنّ الفصل 96 من المجلّة الجزائية يكتسي أهميّة على المستوى التطبيقي باعتباره يهتم بظاهرة اختلاس أموال الدولة من خلال استعمال صفة الموظّف العمومي للإضرار بالإدارة عن طريق استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو عن طريق مخالفة التراتيب.

ومن جهته ثمّن عميد الهيئة الوطنية للمحامين المبادرتين والمقاربة التشاركيّة التي ينتهجها مجلس نواب الشعب. وأيّد عددا من النقاط الواردة صلبهما، داعيا إلى دمج المقترحين بهدف تقديم نصّ موحّد يضمن الأهداف المرجوّة.

وفي تفاعلهم عبّر أعضاء اللّجنة وممثّلو النواب المبادرين بمقترحي القانونين عن انفتاحهم على كل الملاحظات والمقترحات. وأكّدوا سعيهم إلى صياغة نصّ موحد شامل ومتكامل يضمن تحقيق الموازنة بين أهداف السياسة الجزائية في مكافحة الفساد الإداري والمالي من جهة، وعدم عرقلة العمل الإداري وتحقيق نجاعته من جهة أخرى.

● إستمعت بتاريخ 07 مارس 2024 إلى ممثّلي وزارة العدل ورئاسة الحكومة وممثّلي محكمة المحاسبات. وأكّد ممثّل وزارة العدل أنّ مسألة الشيك دون رصيد تعدّ أولوية باعتبارها تتعلّق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقضائية والاستثمارية. وأشار إلى أنّ التأخير في إحالة مشروع القانون يعود إلى ضرورة تعديله في إطار مقاربة شاملة تعتمد معطيات دقيقة وعلمية. وأضاف أنّ التنقيح لم يقتصر على الفصل 411 بل يمثّل مراجعة شاملة لعدد من فصول المجلّة التجارية المتعلقة بأحكام الشيك دون رصيد.

وأشار ممثلو محكمة المحاسبات إلى أنّ تنقيح الفصل 96، يهدف إلى ضمان محاسبة المتورّطين في الفساد الإداري والمالي دون أن يؤدّي ذلك إلى القضاء على روح المبادرة لدى المتصرّف العمومي وبالتالي عرقلة عمل الإدارة. وقدّموا جملة من الملاحظات والمقترحات لضمان تناغم التعديل المقترح مع المنظومة القانونية السّائدة، وتفادي الإشكاليات التطبيقية المحتملة.

لجنة التشريع العام

وفي تفاعلهم دعا أعضاء اللّجنة وممثلو النواب المبادرين بمقترحي القانونين الوظيفة التنفيذية إلى مزيد التنسيق والعمل المشترك بهدف صياغة نصّ شامل ومتكامل.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالمية للتّجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة المعتمد بجينيف 2005.

● عقدت اللّجنة جلسة بتاريخ 25 مارس 2024 خصّصتها للاستماع إلى كل من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والمدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

وبيّنت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات أنّ البروتوكول موضوع مشروع هذا القانون الأساسي يتعلّق بإدراج تحويرات على نظام الرخص الاجباريّة في اتفاقية التريبس، التي صادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 1995 المؤرّخ في 23 جانفي 1995، والتي تلغي بعض القيود على استعمالها.

ومن جهته أوضح المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أنّ الأحكام الواردة بالبروتوكول التعديلي ستدعم تشريعاتنا الوطنية وأهداف بلادنا في مجال حماية الصحّة العامة.

وتمحورت تدخّلات أعضاء اللّجنة بالخصوص حول انعكاسات هذا البروتوكول التعديلي على تونس في ما يتعلّق بسيادة الدولة من ناحية و مدى مساهمته في تجاوز الإشكاليات المتعلّقة بنقص الأدوية والحدّ من ارتفاع أسعارها من ناحية أخرى.

لجنة الحقوق والحريات

نقاش معمّق حول مشروعي القانونين المتعلّقين ببطاقة التعريف الوطنية وجوازات السفر

لجنة الحقوق والحريات

خصّصت لجنة الحقوق والحريات اجتماعاتها المنعقدة خلال شهري جانفي وفيفري 2024 للنّظر في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية وفي مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المنظّم لجوازات السّفر ووثائق السّفر. وتوصّلت اللّجنة إلى إعداد تقرير موحّد حول مشروعي القانونين بعد عقد تسعة اجتماعات كالآتي:

● 3 جانفي 2024 : إطّلع أعضاء اللّجنة على أحكام مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر. وتطرّق النّقاش إلى عدّة نقاط في علاقة بطرق المطابقة بين الوثائق وحاملها، وتقنيات التعرّف على الأشخاص والضّمانات بالشّريحة الحاملة للمعطيات الشخصية لاسيما في حالة الضياع أو التّلف أو الوفاة. وتساءل النواب عن نموذج جواز السّفر وبطاقة التعريف الوطنية اللّذين سيتم اعتمادهما بمقتضى التشريع الجديد.

● 22 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزير الداخلية حول مشروعي القانونين بحضور كل من لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح ولجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

وتطرّق النّقاش إلى الضّمانات القانونية والتقنية لتخزين البيانات وحماية المعطيات الشخصية والإمكانيات اللوجستية والفنية لتنفيذ المشروع ومدى جاهزية الوزارة لذلك، إضافة إلى التنصيصات الوجوبية الواردة ببطاقة التعريف الجديدة كالعنوان والجنس وحذف المهنة منها. كما تطرّق النواب إلى الإجراءات التي سيتم اتباعها في استخراج الوثيقتين.

● 24 جانفي 2024 : إستمعت إلى وزير تكنولوجيات الاتصال، وتمّت إثارة مسائل تتصل بأحكام القانون وأهدافه كالضمانات الفنية لسلامة المعطيات الشخصية، ودور الهياكل التابعة للوزارة في إرساء مشروع البطاقة وجواز السّفر البيومتري والسجل الوطني للعناوين وكلفة البطاقة.

● 31 جانفي 2024 : إستمعت إلى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وهيئة النفاذ إلى المعلومة ، وتطرّق النّقاش إلى عدّة مسائل تقنية أهمّها طبيعة الشريحة، وإنشاء وتأمين قاعدة البيانات والحماية الجزائية للمعطيات، ودور الهيئة في ضمان سلامة المنظومة الجديدة.

● 12 فيفري 2024 : نظرت في أحكام مشروع القانون الأساسي المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، بحضور ممثلي وزارة الدّاخلية. وتمّ التداول حول البيانات الوجوبية التي تتضمّنها الشريحة. وقد ارتأى البعض عدم تضمين الجنس ومكان الولادة بالبيانات الظّاهرة بالبطاقة.

وأكّد ممثّلو الوزارة أن قاعدة البيانات محفوظة ومحمية بشكل ضاف وشاف، مذكّرين بالحرص على أخذ ملاحظات هيئة حماية المعطيات الشخصية بعين الاعتبار صلب مشروع القانون وعند وضع النّصوص التطبيقية.

● 16 فيفري 2024 : واصلت النّظر، بحضور ممثلي وزارة الداخلية، الذين قدّموا عرضا عن الأسس القانونية والمعايير الدولية المعتمدة في وضع الأحكام المتعلّقة بالشريحة التي ستتضمّنها بطاقة التعريف البيومترية،

وتطرّق النّقاش إلى مسألة التنصيص على الجنس ومكان الولادة والعنوان ضمن البيانات الظاهرة بالبطاقة، وآجال تجديد البطاقة وتحيين البيانات صلبها والعقوبات المنصوص عليها بخصوص عدم الامتثال إلى وجوبية الخضوع إلى إجراءات المراقبة أو استعمال بطاقة التعريف الوطنية التي تكون قد عوّضت على إثر تصريح بالضياع.

● 19 فيفري 2024 : إستمعت إلى خبيرين، وتطرّق النّقاش إلى نقاط يطرحها الانتقال التكنولوجي إلى استعمال بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين، في علاقة بتأمين البيانات وحماية المعطيات الشخصية كخاصيات ونوعية الشريحة الالكترونية وطريقة تخزين المعلومات والمخاطر الممكن التعرّض إليها عند الاستعمال. وأشار الخبيران إلى وجود مخاطر في ارتباط باستعمال التكنولوجيا. وأكّدا في المقابل توفّر الحلول، مشيرين إلى الكفاءات الوطنية القادرة على تأمين سلامة قاعدة البيانات. وأبرزا أهميّة تشفير البيانات وضرورة التجديد الدّوري لشهادة المصادقة الالكترونية.

● 22 فيفري 2024: واصلت اللّجنة النّظر في مشروعي القانونين بحضور ممثّلي وزارة الداخلية وتولّت إدخال تعديلات تتعلّق

بتشفير الشريحة الإلكترونية ببطاقة التعريف البيومترية.

وبخصوص مشروع القانون المتعلّق بجواز السّفر، أقرّت اللّجنة مبدأ جواز السّفر الفردي، مثمّنة ما يشتمل عليه ذلك من تكريس لحرية التنقّل.

كما تداولت اللّجنة حول رأي كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد ولجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بخصوص مشروعي القانونين. ووافقت في خاتمة أشغالها على مشروعي القانونين في صيغتهما المعدّلة.

● 28 فيفري 2024 : تداولت حول التقرير المتعلّق بمشروعي القانونين، ثم صادقت عليه بإجماع الحاضرين.

مقترح قانون أساسي حول تنظيم الجمعيات

● 28 فيفري 2024: إستمعت اللّجنة إلى مجموعة من النواب أصحاب هذه المبادرة التشريعية، الذين بيّنوا أنّها تندرج في إطار تنظيم عمل الجمعيات وإضفاء الشفافية على تعاملاتها المالية بما يستجيب لروح دستور 25 جويلية 2022 ويخدم الصّالح العام.

وفي تفاعلهم تطرّق النواب إلى مسائل تعلّقت بضبط الحدّ الأقصى والأدنى لعدد المنخرطين، وبتأسيس الجمعيات وتنظيم نشاطها، وحالات التجميد وحلّها. كما تداولوا حول تصنيف الجمعيات والأطراف المختصّة برقابة العمل الجمعياتي، والعقوبات المسلّطة في صورة المخالفة. وقدّموا عدة ملاحظات في علاقة بفصول مقترح القانون.

ابداء الرأي بخصوص مشروع قانون:

● 30 جانفي 2024: نظرت اللّجنة في إبداء الرأي في مشروع القانون الأساسي عدد 6 /2024 المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23نوفمبر 2001 تبعا لطلب لجنة التشريع العام المتعهدة بالنظر، وبناء على توصية مكتب المجلس بتاريخ 25 جانفي 2024.

وأكّد النواب أهميّة الموافقة على هذه الاتفاقية باعتبارها ستحدّ من الجرائم الالكترونية التي من شأنها أن تهدّد أمن الدّولة التونسية، مبرزين في الآن ذاته ضرورة توفير الضمانات اللاّزمة لاحترام الحريات.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

مشروع القانون الأساسي عدد 02 /2024 المتعلّق بالموافقة على اتفاقية مقرين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

● 24 جانفي 2024 : اطّلعت اللّجنة على مشروع هذا القانون الأساسي ، وقد تباينت الآراء بين مؤيّد للاتفاقية باعتبارها ستكون حافزا للتنمية في تونس وبين معارض لها ومناد بإعادة النّظر فيها في إطار تغليب المصلحة الوطنية.

● 01 فيفري 2024 : إستمعت اللّجنة إلى كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، الذي قدّم عرضا عن مسار الاتفاقية موضحا أنّه تتم دراسة هذه الاتفاقيات بجدّية لدى مصالح وزارة الشؤون الخارجية، كما ستعرض على الوزارات والهياكل المعنية قبل اتخاذ أي قرار في شأنها.

وأبدى عدد من النواب انشغالهم إزاء ما تضمّنته بعض بنود الاتفاقية خاصة في ما يتعلّق بالامتيازات الممنوحة للصندوق. كما دعوا إلى ضرورة وضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وقد أكّد كاتب الدولة أنّ الاتفاقية لا تمسّ بأي شكل من الأشكال من السيادة الوطنية وهي لا تعطي حصانة بل تقدّم امتيازات وحوافز جبائية. موضّحا أنّه للطرف التونسي الحق في وضع حدّ للعمل بها متى اقتضت المصلحة الوطنية ذلك.

● 15 فيفري 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وفد من وزارة الاقتصاد والتخطيط، الذي بيّن أنّ هذه الاتفاقية ليست سوى إطار عام سيتمّ على أساسه التعامل مع الجانب القطري وإبرام اتفاقات تمويل للمشاريع، مؤكّدا حرص الجانب التونسي على أن تتمّ هذه التمويلات وفق أفضل الشروط.

لجنة العلاقات الخارجية

وأكّد عدد من النواب في تدخّلاتهم أهميّة الاتفاقية في عديد الجوانب. كما تساءلوا عن التدابير التي تمّ اتخاذها لضمان تنفيذ المشاريع على المدى القصير والبعيد، وبعث مشاريع تستجيب لحاجيات البلاد وتحقّق استثمارات فعلية.

● 22 فيفري 2024: إستمعت اللّجنة إلى ممثّلي وزارة المالية الذين أوضحوا أنّ صندوق قطر للتنمية ينشط بتونس كغيره من الصناديق التي ليس لها مقرا. وأضافوا أنّ بعث مقرّ له سيعود بالنّفع على بلادنا وسيبسّط إجراءات التّعامل لحلّ الإشكالات الطارئة، كما أنه يسهّل رقابة صندوق قطر

على المشاريع التي يموّلها وبالتالي ضمان تنفيذها على الوجه الأكمل.

● 18 مارس 2024: خصّصت اللّجنة جلستها للمصادقة على تقريرها حول مشروع هذا القانون. وتمّ التأكيد مجدّدا على أنّ اللّجنة حرصت على الاستماع إلى جميع الأطراف المتداخلة وطرح كل الاستفسارات الممكنة حرصا منها على مصلحة الوطن والحفاظ على سيادته.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

إستمعت اللّجنة بتاريخ 21 مارس 2024، إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط،الذين قدّموا عرضا عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وأوضحوا أنّ تونس انضمّت إلى هذا البنك في 30 سبتمبر 2011، إثر قراره توسيع مجال تدخّله الجغرافي نحو الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط. وأشاروا إلى أنّ استثماراته تشمل بالأساس قطاعات البنوك والطّاقة والتطهير والنقل الحديدي والحضري. وبيّنوا من جهة أخرى أنّ التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك، تتعلّق بتوسيع مجال تدخّله ليشمل عددا من دول جنوب الصحراء.

لجنة المالية والميزانية

تعدّدت اجتماعات لجنة المالية بالنّظر إلى حجم مشاريع القوانين ذات الطابع المالي والاقتصادي المعروضة على أنظارها، والتي كانت محلّ دراسة ونقاش معمّق، مع الاستماعات إلى مختلف الجهات المعنية، وذلك كالاتي:

مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على تبادل مذكّرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

● 08 جانفي 2024 : إستمعت بشأنه إلى ممثّلة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط التي بيّنت أنه يهدف إلى الترفيع في اعتمادات خط التمويل الإيطالي لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة المبرم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 بمبلغ قيمته 73 مليون أورو بتوفير تمويل إضافي يقدر بـ 55 مليون أورو. كما بيّنت أنّ هذا الخط سيمكّن من مزيد دفع الاستثمار الخاص وتطوير القدرة التنافسية للمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة ودعم مجهود الدولة في توفير السّيولة لها.

واستفسر النواب عن الفوائد المرتقبة من إبرام هذا الملحق وعن معنى القروض التشاركية ومعايير تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة. كما طالبوا بجرد في المؤسّسات المنتفعة بهذا البرتوكول.

● 09 جانفي 2024 : إستمعت إلى ممثّل عن مصالح القانون والتشريع برئاسة الحكومة وممثّل عن مصالح الشّؤون القانونية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، اللّذان بيّنا أنه طبقا لأحكام الفصل 75 من دستور 25 جويلية 2022، تتمّ الموافقة على تبادل المذكّرات بخصوص تعديل برتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بمقتضى قانون عادي، باعتبار أنّ الفصل المذكور والمتعلّق بتصنيف طبيعة القوانين وتحديد المواد الراجعة بالنظر إلى مجال القانون يُدرج القروض والتعهدات المالية للدولة في خانة القوانين العادية، و ذكّرا بأنّ التنظيم المؤقّت للسّلط في ذلك التاريخ اعتبر أنّ كل تعاقد بين دولتين يحتكمه القانون الدولي العام ويندرج في إطار المعاهدات الدولية بما يستوجب أن تتمّ الموافقة عليه بمقتضى قانون أساسي.

وأوصى النواب بتحديد المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة لتحقيق العدالة في الانتفاع بهذا التمويل وتوجيهه إلى مستحقيه وحتى لا تسند السلطة التقديرية للبنوك في ضبط تلك المعايير.

ووافقت اللّجنة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسّسات التربوية II.

● 08 جانفي 2024: إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن وزارتي الاقتصاد والتخطيط والتربية، وذلك لتقديم توضيحات حول الشروط المالية ونسبة الفائدة الموظّفة على عقد التمويل موضوع مشروع القانون.

وأوضحت ممثّلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ الشروط المالية للقرض تتمثّل في فترة سداد ب 24 سنة وهي فترة مقبولة، وفترة إمهال حُدّدت ب 7 سنوات، واعتبرتها فترة إيجابية تمكّن الدولة التونسية من الإيفاء بالتزاماتها المالية في الآجال. وأضافت أنّه تمّ ضبط آجال سحب القرض في حدود 72 شهرا.

وبيّن ممثّلو وزارة التربية أنّ عملية تمويل برنامج تعصير المؤسّسات التربوية II هي تواصل وتكريس لنجاح عملية التمويل السّابقة مع هذا الممول خلال سنة 2014 لفائدة قطاع التربية، والتي مكّنت من انجاز قرابة 50 مؤسّسة تربوية إعدادية وثانوية بمعايير حديثة وعصرية.

وأكّد النواب خلال النّقاش أهميّة موضوع التمويل وصبغته الاستثمارية والاجتماعية، وطالبوا وزارة الاقتصاد والتخطيط بتوضيحات كتابية حول بعض جوانب إطار اتفاقية القرض. ووافقت اللّجنة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020.

● 09 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن وزارة المالية، وقدّم المدير العام للمحاسبة العمومية الإطار القانوني والتنظيمي لمشاريع غلق قوانين المالية بالنسبة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020.

لجنة المالية والميزانية

واستعرض ممثّلو وزارة المالية مراحل وإجراءات ضبط الكشوفات والعمليات المتعلّقة بمصاريف الدولة. وأكّدوا أهميّة قوانين غلق الميزانية على مستوى التقييم السّيادي لتونس وكذلك على مستوى الشفافية وعلى مستوى الاقتراض الخارجي.

من جهتهم أفاد ممثّلو محكمة المحاسبات أنّ هناك تأخيرا متواصلا في تقديم الحسابات وفي إصدار النصوص الترتيبية وإحالة الحسابات. كما تعرّضوا إلى أهم الأرقام والمؤشّرات حول تقديرات قوانين المالية الأصلية وتقديرات قوانين المالية التكميلية وعجز الميزانية والضّغط الجبائي والتداين العمومي. وقدّموا أبرز استنتاجات محكمة المحاسبات حول إعداد وتنفيذ العمليات المالية للدولة المتعلّقة بقانون المالية الأصلي أو التعديلي.

وبعد التقدّم بعديد الاستفسارات لمزيد التوضيح، صادقت اللّجنة على مشاريع قوانين غلق ميزانيات 2017 و2018 و2019 و2020.

مشروع القانون المتعلّق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النفيسة.

إستمعت اللّجنة بشأنه إلى المديرة العامة للديوانة، وإلى ممثّلين عن وزارة المالية يوم الإثنين 15 جانفي 2024. وتمحورت التساؤلات بالخصوص حول المحجوزات ذات البعد التراثي، ومدى التنسيق مع المعهد الوطني للتراث في شأنها، ونيّة طبع القطع الأثريّة والتصرّف فيها، والتفكير في إقامة متحف لعرض هذه المحجوزات الثمينة. وتساءل المتدخّلون من جهة أخرى عن مآل مصوغ البايات وعائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وأكّدت كل من المديرة العامة للديوانة ورئيس مكتب الضمان بتونس، وممثّلة وزارة المالية أنّ الفصل المقترح إضافته لا علاقة له بأي قطعة أثرية أو تاريخية. وبيّنوا أنّ اعتماد القانون الحالي دون تنقيح، يعني بيع هذه المحجوزات سبائك للبنك المركزي. كما أشاروا إلى أنّ النيّة هي بيع هذه المحجوزات بأثمانها الحقيقية، مشدّدين على أنّ الدولة قرّرت ذلك الآن لتوفير موارد إضافية وكذلك تأكيدا للمحافظة على المال العام.

هذا واقترح النواب ضرورة تعديل القانون المتعلّق بالمعادن النفيسة بهدف مزيد النهوض بهذا القطاع. وقرّرت اللّجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

مشروع القانون المتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية.

إستمعت اللّجنة بشأنه يوم الأربعاء 31 جانفي 2024 إلى وزيرة المالية التي استعرضت مبرّراته. كما أبرزت تعهّد تونس رغم كل الإكراهات بخلاص ديونها في آجالها في إطار المحافظة على السّيادة الوطنية وفي إطار التعويل على الذات. وأشارت إلى وجود صعوبة في تعبئة موارد مالية خارجية، مؤكّدة سعي الحكومة إلى تنويع مصادر التمويل في أطر قانونية وفي إطار الإمكانيات المتاحة.

وخلال النقاش، ركّز النواب على التوجّه نحو إيجاد حلول بديلة اقتصادية خاصة منها الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وإصلاح قطاع الفسفاط وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم وتسريع عرض مجلّة الصّرف وعديد التشريعات التي من شأنها التشجيع على خلق الثروة، عوضا عن اللّجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

كما إستمعت اللّجنة إلى محافظ البنك المركزي التونسي الذي أكّد أنّ خلاص الديون يمثّل أحد مقوّمات السّيادة الوطنية ويجلب المستثمرين، مبيّنا أن الاستثمار يبقى الحل الأنجع لخلق الثروة. ودعا إلى العمل على إيجاد الحلول العاجلة لجلب العملة.

وفي تدخلاتهم، نبّه النواب إلى تداعيات هذا القرض على التضخّم ممّا يؤدّي إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن. ورأى أحد النواب أن الاقتراض من البنك المركزي يمثّل حلاّ خاصة وأنّ تونس تمرّ بوضعية صعبة نتيجة ما عاشته في العشرية الماضية.

مشروعي قانونين للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا

عقدت اللّجنة يوم الأربعاء 28 فيفري 2024 جلسة للنّظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية ضمان قرض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للشركة التونسية

للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا عدد 11/ 2024 ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية ضمان من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا عدد 12/ 2024.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهميّة الاستثمار في مجال الطّاقات المتجدّدة باعتبارها الحلّ البديل للانخراط في التوجّه العالمي نحو التقليص من انبعاثات الكربون لحماية المناخ. وأوصوا بضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف كلفة الدّعم الموجّه للطّاقة، وتخفيف العبء على المواطن.

النظر في مشروع قانون يتعلّق بمكافحة الإقصاء المالي

● شرعت اللّجنة يوم الاثنين 18 مارس 2024 في النّظر في مشروع هذا القانون. وأكّد النواب أنّه يكتسي أهميّة بالغة ويندرج في إطار استراتيجية بناء الدولة الاجتماعية بحكم أنه يتيح لكل فئات الشعب التونسي وخاصة محدودي الدّخل إمكانية الولوج واستعمال المنتجات والخدمات المالية بما يساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتحسين ظروف العيش. واعتبروا أنّ الإجراءات المضمّنة بالمشروع تتطلّب التدقيق والاستماع إلى مختلف الأطراف المعنية باعتبار ها تمسّ المعاملات المالية بين مختلف المتدخّلين، كما ستمكّن من تحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية وتعزيز الاندماج في الدورة الاقتصادية.

وأكّد النواب ارتباط المشروع بعديد النّصوص القانونية وما يتطلّبه من تنقيح لنصوص أخرى منها مرسوم سنة 2011 المتعلّق بالتمويل الصغير ومجلّة الصّرف ومجلّة التأمين وقانون الاستثمار والقانون الأساسي للبنك المركزي، واقتراح نصوص جديدة منها خاصّة إحداث البنك البريدي.

● عقدت اللّجنة جلسة يوم الثلاثاء 19 مارس 2024 إستمعت خلالها إلى ممثّلة وزارة المالية، التي بيّنت أنّ مشروع هذا القانون يندرج في إطار تجسيم برنامج الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة لتنفيذ برنامج دفع وتنشيط الاقتصاد الوطني وتسهيل الإطار القانوني والترتيبي لمناخ الأعمال والاستثمار. وأوضحت أنّه تمّ إعداد استراتيجية وطنية لدعم الإدماج المالي في إطار مقاربة تشاركية وتوافقية ترتكز على عدّة محاور، مؤكّدة أنّ أهداف مشروع القانون تمثّل تجسيما لمخرجات هذه الاستراتيجية.

كما إستمعت اللّجنة إلى ممثّل البنك المركزي التونسي الذي قدّم معطيات حول الإجراءات المتعلّقة بترشيد التداول نقدا، ودعم النّفاذ إلى خدمات الدّفع بما يمكّن من الإطّلاع على كل المعطيات الخاصّة بالمستفيدين من عملية استبدال الأوراق النقدية وتعزيز إدماجهم ضمن الدورة الاقتصادية.

وأثار النواب مسائل تعلّقت بضرورة إحكام الرقابة على استعمالات القروض الصغرى حتى لا توجّه للإستهلاك ولتساهم في تنشيط الاقتصاد. ودعوا إلى مزيد الإحاطة بمؤسّسات التمويل الصغير في الجانب التوعوي والإعلامي.

واقترحوا تركيز البنك البريدي الذي سيساهم بصفة فعّالة في تقريب الخدمات المالية خاصة في المناطق الداخلية وإعادة هيكلة الجمعيات التنموية الصغرى. وشدّدوا على ضرورة مراجعة نسب الفائدة الموظّفة على القروض الصّغرى.

● إستمعت اللّجنة يوم الاثنين 25 مارس 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وإلى وزير الشؤون الاجتماعية.

وبيّن ممثّلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ مشروع هذا القانون يمثّل أحد أهم الأهداف المرسومة بمخطط التنمية ورؤية تونس 2035. وأفادوا أنّه يؤسّس إلى نواة مالية جديدة، من خلال المرور من منظومة القروض الصّغرى إلى منظومة متكاملة للخدمات المالية، مع تنوّع على مستوى الخدمات وعلى مستوى الهياكل المؤسّساتية التي يتضمنها مشروع القانون.

وأثار النواب مسائل تعلّقت خاصّة بدور الوزارة في إدماج العاملين في القطاع الموازي ضمن الدورة الاقتصادية، وكذلك آليات الاستثمار وكيفية تمويله. كما استفسروا عن المعطيات والدّراسات المنجزة بخصوص الواقع المالي في تونس. وأكّدوا ضرورة إحداث البنك البريدي لما يمكن أن يوفّره من قرب في إسداء الخدمة المالية وسهولة في التعامل مع المستفيدين. وتطرّق النواب كذلك إلى مسألة ارتفاع نسب الفائدة الموظّفة، واقترحوا اعتماد نسب فائدة تفاضلية من خلال تنويع وتوفير مصادر تمويل .

وإستمعت اللّجنة في جانب آخر من أشغالها إلى وزير الشؤون الاجتماعية، الذي بيّن أنّ هناك عديد البرامج الاجتماعية تهم الفئات الهشّة ومحدودة الدخل سواء منها الراجعة بالنّظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أو إلى وزارات أخرى. وأكّد أنّ الوزارة تقوم بالتنسيق المتواصل مع السلط المحلية والإدارات قصد إنجاح هذه البرامج.

واعتبر بعض النواب أنّ مضمون مشروع القانون يتطلّب تعديلات حتى يستجيب للواقع التونسي ولتطلّعات الفئات الهشّة ومحدودة الدخل. وتساءل المتدخّلون عن طريقة تمويل المشاريع الصغرى التي تقوم بها الفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل. كما استوضحوا عن مدى تجسيم البرامج الاجتماعية للوزارة صلب مشروع هذا القانون.

● إستمعت اللّجنة يوم الاربعاء 27 مارس 2024 إلى ممثّلين عن وزارة تكنولوجيات الاتصال، وإلى الرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد.

وبيّن ممثّل وزارة تكنولوجيات الاتصال أن مشروع القانون يدعم الإدماج الرقمي للفئات غير المشمولة بالمعاملات البنكية، ويعمل على التقليص من استعمال النّقد في المعاملات المالية.

ومن جهته، بيّن الرئيس المدير العام للبريد التونسي أنّ إحداث بنك بريدي يعتبر عنصرا أساسيا لتعزيز الإدماج المالي بحكم أنّه يستقطب عديد الفئات خاصّة في المناطق غير المشمولة بالخدمات البنكية. واعتبر أنّ تواجد البريد في جلّ المناطق وتقديمه لخدمات بتكلفة أقلّ من الخدمات المقدّمة من قبل

البنوك وبفضل مواكبته للتطوّرات التكنولوجية تجعله قادرا على التحوّل إلى بنك في وقت وجيز.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهميّة إحداث بنك بريدي في دعم الإدماج المالي وتنشيط الاقتصاد عبر استيعاب الشرائح الاجتماعية المهمّشة، واستفسروا عن العراقيل التي تحول دون إحداثه. وأكّدوا ضرورة عدم تقديم البنك البريدي لخدمات مالية مشابهة للخدمات المقدّمة من قبل البنوك خاصّة على مستوى نسب الفائدة والعمولات.

الاستماع إلى ممثّلين عن هيئة الوسطاء المعتمدين لدى الديوانة التونسية.

إستمعت لجنة المالية والميزانية يوم الخميس 07 مارس 2024، إلى ممثّلين عن هيئة الوسطاء المعتمدين لدى الديوانة التونسية الذين تولّوا التعريف بالمهنة وما تتطلّبه من تكوين متخصّص وكفاءة عالية ودراية بالمعاملات والأنظمة الديوانية وأنواع التصاريح الديوانية وكيفية حساب الأداءات والمعاليم الديوانية،

كما استعرضوا الإطار التشريعي المنظّم للمهنة والمضمّن بمجلة الديوانة. ثمّ استعرضوا القرار الذي اتّخذته الإدارة العامة للديوانة لتسوية وضعية مسدي الخدمات في الوساطة الديوانية من أجل تمكينهم من ممارسة المهنة دون اجتياز مناظرة وطنية أو الحصول على شهادة علمية و تكوين أكاديمي.

واعتبروا أنّ هذا التنقيح مثّل اعتداء على المهنة من خلال إقرار استثناء خارق للقانون يتنافى مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وطلبوا ضرورة التدخّل التشريعي العاجل لإيجاد صيغ قانونية أخرى لتسوية وضعية مسدي الخدمات دون التعدّي على أهل المهنة الذين يستجيبون للشروط القانونية المضمّنة بالإطار التشريعي الخاص بهم.

وفي ختام الجلسة، جدّد النواب تأكيدهم على الدّور الرقابي لمجلس نواب الشعب على كل التجاوزات والخروقات التي تطال بعض المهن. ووعدوا بالتعمّق في هذه المسألة والعمل على اقتراح الصيغ القانونية التي يمكن أن تساهم في إصلاح الإطار التشريعي لمهنة الوسطاء لدى الديوانة باعتبار أهميتها ودورها في توفير الموارد للدولة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

مشروع القانون المتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط.

● 24 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزيرة التجهيز والإسكان التي بيّنت أنّ مشروع هذا القانون يوضّح كل ما يتعلّق بمسؤوليات صيانة البنايات المتداعية للسقوط وتأهيلها وتثمينها أو تعويضها ببنايات جديدة. ثم قدّمت تقريرا حول مراحل إعداد مشروع هذا القانون والفلسفة التي انبنى عليها والحلول التي يقترحها لمعالجة وضعية البنايات المتداعية للسقوط، التي تمثّل جزء هاما من الرصيد السكني القائم، خاصة في المدن الكبرى.

كما قدّمت توضيحات عن منهجية وضع أسس مشروع هذا القانون ومضامينه، مؤكّدة إعداده وبلورة نصّه النهائي بالتنسيق مع مختلف المؤسّساتوالهياكل العمومية ذات الصلة، مع تشريك عديد الهيئات المهنية المعنية.

وتقدّم النواب بملاحظات واستفسارات حول إشكالية تنفيذ قرارت الهدم أو الخروج لعدّة اعتبارات منها ضعف إمكانيات البلديات وطول الإجراءات الإدارية من إعلام وإيواء وتعويض. وأكّدوا إشكالية طول إجراءات التشخيص التي لا تتلاءم مع الخطر الوشيك والمؤكّد لوضعية معظم هذه البنايات.

واقترح النواب إدراج أصناف أخرى من البنايات المدنية ضمن مشروع هذا القانون والمهدّدة بالسقوط وخاصة المستشفيات والكليات والمدارس والبناءات الفوضوية والمبيتات.

● 31 جانفي 2024 : إستمعت إلى ممثّلين عن وزارة الداخلية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وأبرز ممثّلو وزارة الداخلية حجم المسؤوليات التي ستضطلع بها البلديات بمقتضى أحكام هذا المشروع، مشيرين إلى النّقص الذي يشكوه عدد كبير منها في الإمكانيات المالية وفي التجهيزات والوسائل للقيام بمختلف العمليات التي نصّ عليها المشروع، على غرار الترميم الثقيل والإخلاء والإيواء وخاصة عملية الهدم التي تتطلب آليات ذات تقنيات متطوّرة ودقيقة. وأكّدوا ضرورة إضافة فصول تتعلّق بجانب التمويل، مقترحين إمكانية بعث صندوق لتوفير الموارد المالية الإضافية اللازمة للبلديات حتى تتمكّن من القيام بدورها بمقتضى هذا التشريع الجديد.

كما شدّدوا على ضرورة توفّر الاحصائيات المحيّنة بخصوص البنايات المتداعية للسقوط، العمومية منها والخاصة، في كل ولايات الجمهورية، مطالبين بالتنصيص ضمن نص مشروع القانون على ضرورة اعتماد الرقمنة ووضع قاعدة بيانات خاصّة بهذه الاحصائيات بما يمكّن من تحيينها بصفة دورية.

وأكّد ممثّلو وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ضرورة إرفاق مشروع هذا القانون بجملة من الإجراءات خاصّة على المستوى المالي باعتبار وأنّ البلديات غير قادرة بمواردها الحالية على تنفيذ الالتزامات المحمولة عليها بمقتضى مشروع هذا القانون. وأضافوا أنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي من خلال التنصيص على كيفية التعامل مع الفئات الاجتماعية الهشّة الشّاغلة لهذه المباني في ظلّ غياب رصيد عقاري للإيواء.

وأكّد ممثّلو وزارة الشؤون الاجتماعية أهميّة مشروع هذا القانون الذي يتطلّب التعجيل بسنّه نظرا لتردّي المشهد العام جرّاء تكاثر مثل هذه المباني التي أضرّت بجمالية العديد من المدن وخاصة منها المدن الكبرى إلى جانب ما تمثّله من خطورة كبيرة على حياة المواطنين بدرجة أولى.

وتطرّق النواب إلى أهميّة تحيين عدد البنايات المتداعية للسقوط. كما أبرزوا أهميّة إحداث صندوق جديد لتوفير موارد

لجنة التخطيط الإستراتيجي

مالية إضافية للبلديات تخصّص لمعاضدتها في التصرّف في هذه البنايات خاصة في الولايات الكبرى التي لها رصيد هام من البنايات المتداعية للسقوط.

● 15 فيفري 2024 : إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن كلّ من عمادة المهندسين التونسيين وهيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية، الذين بيّنوا أنّ مشروع هذا القانون يهدف إلى ضمان سلامة المواطن من جهة والمحافظة على القيمة المعمارية والجمالية والقيمة التاريخية لعدد هام من البنايات المتداعية للسقوط باعتبارها تمثّل الذاكرة الوطنية من جهة أخرى. كما دعوا إلى أن تتمّ عملية التشخيص من قبل جهات ذات خبرة تقنية على غرار المهندسين المعمارين.

وتمّ تأكيد ضرورة الانسجام بين مقتضيات مشروع هذا القانون والنّصوص القانونية الأخرى ذات العلاقة الجاري بها العمل على غرار مجلّة التهيئة الترابية والتعمير ومجلّة حماية التراث وذلك لتبسيط الإجراءات وضمان النجاعة والفاعلية في تطبيق مشروع هذا القانون.

وأكّد النواب ضرورة تناول مشروع هذا القانون وفق رؤية استراتيجية تجنّب المجموعة الوطنية توخّي الحلول الظرفية التي قد تؤدّي إلى إهدار المال العام دون التوصّل إلى حلّ

المشاكل بصفة جذرية والتأسيس على قواعد سليمة للمستقبل.

● 28 فيفري 2024: إستمعت إلى ممثّلين عن جمعية ذاكرة ومباني، وجمعية صيانة مدينة تونس، واللّجنة الوطنية التونسية للمجلس الدولي للمعالم والمواقع.

وقدّم ممثّلو جمعية صيانة مدينة تونس مقترحات تمثّلت أساسا في ضرورة أن تتمّ المعاينة الميدانية لتشخيص حالة البناية من قبل لجنة فنّية تتركب من أشخاص ذوي خبرة. وأكّدوا ضرورة تشريك السلط المحلية في هذه اللّجنة بغاية تسهيل عملية المعاينة. كما أبرزوا أهميّة التمديد في الآجال المتعلّقة بعملية المعاينة لضمان تدقيق نتائج التشخيص.

من جهتهم، أكّد ممثّلو اللّجنة الوطنية التونسية للمجلس الدولي للمعالم والمواقع ضرورة تحديد مجالات تدخّل مشروع هذا القانون، ووجوب تطابق المفاهيم والألفاظ المستعملة فيه مع التشريعات والنصوص والاستعمالات ذات العلاقة . وشدّدوا على أهميّة أن لا يرتكز مشروع هذا القانون على التعجيل بالهدم بل على الأسباب التي أدّت وتؤدّي إلى تدهور المباني التي تنذر بالسّقوط ووضع الآليات النّاجعة للتدخلّ الوقائي لتداركها حسب أطر قانونية ملائمة.

وأشار ممثّلو جمعية «مباني وذاكرات» إلى ضرورة مزيد توضيح الرؤية العامة لمشروع هذا القانون والتي تتمثّل في المحافظة على البنايات المتداعية للسّقوط ذات القيمة التاريخية أو المعمارية. واعتبروا أنّ أغلب هذه البنايات تتطلّب ترميما خفيفا، مؤكّدين ضرورة أن يتمّ تخصيص باب كامل في مشروع هذا القانون يتعلّق بالترميم الخفيف.

● 27 مارس 2024 : إستمعت إلى ممثّلين عن وزارة الشؤون الثقافية الذين أكّدوا ضرورة العمل على صياغة مشروع هذا القانون بكل انتباه ودقّة وفق رؤية تشاركية. كما شدّدوا على أن تكون مختلف العمليات المتعلّقة بالبنايات المتداعية للسقوط من معاينات وتبليغ وإخلاء وهدم وإيواء وتعويض، في إطار عمل مشترك.

واعتبر عدد من أعضاء اللّجنة أنّ الهدف من التنصيص على الاستثناء في الفصل الثالث هو توفير الحماية من الهدم قدر الإمكان للبنايات المتداعية للسقوط المصنّفة ذات قيمة تاريخية. واقترحوا عدم حذف هذا الاستثناء إلاّ بالتوازي مع تنقيح مجلة حماية التراث. كما أكّد عدد آخر من النواب ضرورة أن يتم إفراد البنايات المتداعية للسقوط المصنّفة ذات قيمة تاريخية بباب صلب نص مشروع هذا القانون يشمل كل الجوانب الخاصّة بها.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا،

● 10 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة في شأنه إلى ممثّلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط .

وأكّد ممثّل وزارة الشؤون الخارجية أنّ مشروع هذا القانون يُحدّد الإطار القانوني لتواجد مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي في تونس و كذلك واجبات كل طرف لتسهيل عملية التعاون. وأشار إلى أن جمهورية كوريا دولة صديقة تتميّز بإمكانيات هامة في عدّة مجالات على غرار الرقمنة والتجديد التكنولوجي والحوكمة، وهي تمثّل فرصا عديدة للتعاون مع تونس.

ومن جهتها، قدّمت ممثّلة وزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا شمل الإطار العام للتعاون التونسي الكوري وأهمّ مجالاته وأشكاله. كما تطرّقت إلى أهمّ المشاريع المنجزة والتي هي في طور الإنجاز، والمشاريع التي تمّت برمجتها.

وتقدّم أعضاء اللّجنة بجملة من الملاحظات والاستفسارات حول إمكانية توسيع مجالات التعاون التونسي الكوري، ومدى التأثير السلبي لهذا الاتفاق على الكفاءات والطاقات التونسية، وضرورة أن يكون من آفاق هذا التعاون الاستفادة من التجربة الكورية في مجال التخطيط الاستراتيجي في إطار برامج تكوين ودعم القدرات.

17 جانفي 2024 : تمّ عرض مشروع القانون الأساسي على التصويت، ووافقت عليه اللّجنة. ثم تمّت تلاوة التقرير حول مشروع هذا القانون، مع إدراج جملة الملاحظات التي أبداها المتدخّلون .ووقعت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

لجنة الفلاحة

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

مشروع القانون المتعلّق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض.

● 10 جانفي 2024 : إستمعت إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي بيّن أنّ هذا المشروع يندرج في إطار مكافحة الفساد الذي ينخر الثروة الحيوانية والنباتية المهدّدة بالانقراض في ظلّ ضعف المراقبة وافتقار النصوص القانونية لإجراءات الزجر والردع خاصّة خلال العشرية السابقة.

ثم قدّم المدير العام للغابات عرضا عن الإطار العام لاتفاقية CITES وأهدافها وملاحقها الثلاث وكذلك مراحل إعداد هذا المشروع وأهميّة إصداره.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهميّة مشروع هذا القانون في حماية التنوّع البيولوجي، واستفسروا عن رؤية الوزارة لحماية القطاع الغابي وإعادة تعمير المحميات. ودعوا إلى تكثيف عمليات المراقبة والتصدّي إلى ظاهرة الصيد العشوائي.

كما تمّ طرح عديد الإشكاليات والمعضلات التي تعرقل القطاع الفلاحي على غرار مسألة الأمن المائي والانقطاعات المتكرّرة للمياه الصالحة للشراب، ومعضلة الأعلاف واستشراء الفساد في مسالك التوزيع والنهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي.

● 18 جانفي 2024 : تداولت اللّجنة بخصوص فصول مشروع القانون وصادقت عليها، بحضور ممثّلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وعن وزارة البيئة. وتمّ تعديل 13 فصلا من جملة 35 فصلا.

وقد استأثر الباب المتعلّق بالجرائم والعقوبات بحيز هام من النقاش، حيث أكّد النواب أنّ العقوبات المسلّطة على عملية مسك عينات منتمية لأحد الأصناف المدرجة بملاحق اتفاقية «سايتس» الثلاثة، مجحفة. وطالبوا بضرورة استثناء عملية المسك من هذه العقوبات. وتمّ تعديل النص في هذا الاتجاه.

كما تمسكّت اللّجنة بإضافة حق جمعيات حماية الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض، في إثارة الدعوى العمومية، إلى جانب القيام بالحق الشخصي فيما يتعلّق بالجرائم المنصوص عليها بمشروع هذا القانون. وتمّ تعديل الفصل 35 في هذا الاتجاه.

مقترح القانون المتعلّق بإتمام القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرّخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلّق بحماية الأراضي الفلاحية

● 22 فيفري 2024 : نظرت اللّجنة في مقترح هذا القانون بحضور مجموعة من النواب ممثلي جهة المبادرة.

واستعرض أعضاء اللّجنة المسار التشريعي لهذا القانون حيث تمّ تنقيحه سنة 1996 وسنة 2016. وتساءلوا عن فلسفة تقديم هذه المبادرة التشريعية، مشدّدين على ضرورة الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها من خطر الزحف العمراني وغزو الأنشطة الصناعية. وتقدّموا بعدة ملاحظات شكلية وأخرى جوهرية تعلّقت أساسا بضبط معاني بعض المصطلحات وتوضيح بعض الاستثناءات المتعلّقة خاصة بالمناطق السقوية.

وأكّد النواب أصحاب المبادرة أنّ هذا المقترح يهدف إلى تنويع المنتوج السّياحي وتسهيل إجراءات الاستثمار في مجال السياحة الطبيعية، إضافة إلى توفير مواطن شغل خاصّة بالنسبة للباعثين الشبّان في مجال السّياحة الايكولوجية. وأضافوا أنّ التحوّلات التشريعية للقانون عدد 87 لسنة 1983 لم تكن كافية لحل إشكاليات هذه الفضاءات الريفية خاصة فيما يتعلّق بشرط ضرورة أن لا تقل المساحة الدنيا عن 20 هكتارا بالنسبة للأراضي الخاصّة الخاضعة لنظام الغابات.

● 07 مارس 2024 : واصلت اللّجنة النّظر في مقترح القانون، بحضور مجموعة من النواب ممثّلي جهة المبادرة، الذين تمسّكوا ببعض التصوّرات مثل أن تكون المشاريع السياحية غير مرتبطة بالنشاط الفلاحي خاصة بالنسبة للواحات المتواجدة داخل المناطق السقوية العمومية والخاصّة والمصنّفة مناطق تحجير، باعتبار أنّ هذا المقترح يهدف إلى إحياء هذه المناطق التي لم تعد قادرة على الإنتاج في المجال الفلاحي و العمل على تنشيطها سياحيا وإدماجها من جديد في الدورة الاقتصادية.

النظر في مشروع قانون مقدّم من البرلمان العربي

● 7 مارس 2024 : ثمّن أعضاء اللّجنة هذا المشروع باعتباره يهدف إلى مكافحة تبذير وإهدار بقايا الطعام الصالحة للاستهلاك في ظلّ الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار المواد الأساسية كنتيجة للحرب الأوكرانية والتغيّرات المناخية. وتقدموا بجملة من التوصيات من حيث الشكل خاصة بالعمل على تجويد النص المقدّم لغة وصياغة.

ومن حيث المضمون، أوصى أعضاء اللّجنة بعدم استثناء المشاريع متناهية الصغر من الالتزامات المنصوص عليها ضمن هذا النص. ودعوا إلى وضع خطّة تتماشى وقدرتها على مزيد تعزيز الجانب التحسيسي والتوعوي. وتمّ كذلك التأكيد على وضع الضمانات التشريعية لتجنّب الإضرار بمستهلكي المواد الغذائية المتبرع بها وخاصة للمنتجات الطبية.

وقد وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على إحالة هذه التوصيات إلى البرلمان العربي.

لجنة الصّناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

النّظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية،

● 18 جانفي 2024 : أوضح النواب أنّ هذه الاتفاقية تندرج في إطار الوحدة الاقتصادية والتّجارية والتكامل الإقليمي بين الدّول الموقّعة عليها. كما أكّدوا الإمكانيات الواعدة التي يمكن أن تنهض بها هذه الاتفاقية على المستوى التّشغيلي للكفاءات والإطارات التونسية في شتّى الاختصاصات.

● 24 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات التي قدّمت عرضا عن مضامين الاتفاقية، مبيّنة أنّ الامتداد الجغرافي لدول المجموعة وإجمالي السكّان يوفّر فضاء اقتصاديا محفّزا للتبادل التجاري بين تونس والبلدان المنخرطة في هذه الاتفاقية. كما أكّدت أنّ الدّول المنضوية تحت هذه الاتفاقية تتمتّع بتخفيضات جمركية إلى جانب عديد التّسهيلات الأخرى. وبيّنت أنّ أهمّ الصادرات التونسية في إطار الاتفاقية تتمثّل في مواد البناء والزيّوت النباتية والحيوانية والموادّ الغذائية والمعدّات الكهربائية.

وقد ثمّن النواب جملة الإجراءات والتسهيلات التي تضمّنتها هذه الاتفاقية للاقتصاد التونسي عامة وللقطاع الخاص لاسيما في باب الاستثمار ودعم التّجارة البينية في مختلف المنتجات الوطنية. وأكّدوا ضرورة التعجيل بالمصادقة على الاتفاقية

لجنة الصناعة والتجارة

وتفعيلها مع التركيز على توريد المواد الأساسية التي تحتاجها الصّناعة التونسية.

وتطرّق عدد من النواب إلى ضرورة الاستعداد الجيّد من ناحية البنية التحتية المعتمدة في التّصدير من حيث الموانئ التّجارية والمعابر الحدودية والطرقات والسّكك الحديدية، بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والإجراءات الإدارية لإنجاح مثل هذه الاتفاقيات، وكسب معركة المنافسة وتطوير الصّادرات التونسية. وأكّدوا ضرورة تواجد البنوك التونسية في الأسواق الإفريقية المتعامل معها في إطار هذه الاتفاقية.

وقد وافقت اللّجنة على مشروع هذا القانون الأساسي بإجماع الحاضرين.

● 14 فيفري 2024 : صادقت اللّجنة على تقريرها حول مشروع هذا القانون الأساسي.

النّظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال «سيدي الكيلاني».

25 جانفي 2024 : إستمعت حوله إلى ممثّلي وزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، الذين قدّموا عرضا عن قطاع المحروقات والمسار المعتمد لمواصلة استغلال الامتيازات بعد نهاية صلوحيتها. وتطرّقوا إلى النصوص القانونية المنظّمة لهذا القطاع .

وتساءل عدد من النوّاب حول صيغ العقود المبرمة بين الجمهورية التّونسية والشركات العالمية المنقّبة عن البترول والشروط المطلوب توفّرها قبل إمضاء العقود، ومدى استجابتها لقواعد الشفافية ومراعاة استقلالية القرار الوطني السّيادي. وتساءل البعض الآخر عن أسباب مغادرة عديد الشركات وتخلّيها عن تجديد عقود الاستغلال، واستراتيجية الدّولة فيما يتعلّق باستقطاب المستثمرين الأجانب للبحث والتّنقيب خاصّة أنّ ذلك يتطلّب استثمارات مالية واستعدادات تقنية ولوجستية. ودعوا إلى الاعتماد على الكفاءات التونسية.

كما تمّ التطرّق إلى الصّعوبات القانونية والتشريعية المطروحة،

وأثار عدد من النواب الإشكاليات العقارية ووضعيات الآبار البترولية المهجورة ومخاطرها على المحيط السّكاني، إلى جانب غياب المسؤولية المجتمعية المتمثّلة في معاضدة الجهود التشغيلية للدولة والمساهمة في التنمية الثقافية والرّياضية.

- 7 فيفري 2024 : تداولت اللّجنة بخصوص مشروع تقريرها حول مشروع هذا القانون .
- 14 فيفري 2024 : صادقت اللّجنة على تقريرها حول مشروع هذا القانون

النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال «عشتروت»، ومشروع قانون عدد 05 /2024 يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال «رحمورة»، اللّذين طُلب فيهما استعجال النّظر.

- 25 جانفي 2024 : إستمعت إلى ممثّلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة الذين أبرزوا أنّ امتياز استغلال «رحمورة» يندرج ضمن مجموعة من الامتيازات التي انقضت خلال الفترة الفاصلة بين ديسمبر 2018 وديسمبر 2023، بما استوجب اعتماد خطة عمل موحّدة لتحديد مآلها ومعالجة وضعيتها. وبيّنوا أنّ الوزارة اعتمدت خيارا يمكّن من ضمان استمرارية استغلالها لما لها من مردودية. واعتبروا أنّ الأمر ذاته ينطبق على امتياز استغلال المحروقات المسمّى «عشتروت».

- 28 فيفري 2024 . إستمعت اللّجنة إلى وزيرة الصّناعة والمناجم والطاقة، التي أكّدت أنّ هدف المشروعين هو تحسين الانتاج الوطني للمحروقات للتقليص من التوريد والسعي إلى تأمين السوق التونسية وتحسين مداخيل الدولة. وأضافت أنّ امتياز «عشتروت» يعود للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 50 % وإلى شركة «بيرونكو تونس أويل أند غاز المحدودة» بنسبة 50 %، وأنّ الاحتياطي المتبقّي القابل للاستخراج يقدّر ب 64 مليون برميل من النفط. وبيّنت فيما يتعلّق بامتياز الاستغلال «رحمورة»، أنّ مدّة صلوحية سند الاستغلال انتهت في 14 جانفي 2023، وأنّ حجم الاحتياطي المتبقّي القابل للاستخراج يبلغ 1.8 مليون برميل من النّفط.

وتمحورت تدخّلات النواب حول العقود المبرمة في قطاع المحروقات، وضرورة مراجعتها. كما تمّ التساؤل عن موعد استكمال المراجعة الشاملة لمجلّة المحروقات. وتطرّق عدد من المتدخلين إلى الوضعية المالية للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية ومدى مساهمتها وشركائها في المسؤولية المجتمعية وفي الحفاظ على البيئة والمناخ.

- 27 مارس 2024: واصلت اللّجنة النّظر في مشروعي القانونين في ضوء البيانات الواردة عليها من وزارة الصناعة والمناجم والطّاقة حول الالتزامات بالأشغال الموكولة لشركة «برينكو» على سندات المحروقات الراجعة لها.

وقد أكّدت اللّجنة أهميّة توفير مزيد من المعطيات حول المشروعين والتعمّق في ما توفّر لديها، واعتبرت أنّ أداء زيارة ميدانية إلى موقع امتياز استغلال «عشتروت» ، التي قرّرتها اللّجنة في جلسة سابقة سيمكّنها من الإطّلاع عن كثب على الأشغال المنجزة في هذا الإطار.

النظر في مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مسالك توزيع المواد الأساسية والمدعّمة ومراقبتها

- 27 مارس 2024 : أكّد النواب أهميّة التطرّق إلى هذا الموضوع الذي يمسّ شرائح واسعة من المجتمع. وتناول النّقاش جملة من المحاور المتّصلة به ومنها الفوارق المشطّة في أسعار هذه المواد بين مواقع الإنتاج ومسالك التوزيع والبيع بالتفصيل، إلى جانب عمليات الاحتكار والمضاربة في ظلّ ضعف الرقابة والمتابعة.

وقرّرت اللّجنة مواصلة النّظر في مقترح القانون المعروض عليها بعقد جلسة استماع إلى ممثّلي جهة المبادرة .

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

مقترحا القانونين المتعلّقين بالفنّان والمهن الفنية وبالصناعة السينمائية

شرعت اللّجنة يوم الاثنين 26 فيفري 2024 في النّظر في مقترح قانون يتعلّق بالفنّان والمهن الفنية عدد 55 /2023، وفي مقترح قانون يتعلّق بالصناعة السينمائية عدد 03 /2024.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهميّة مقترحي القانونين بالنّظر إلى الحاجة الملحّة لتنظيم القطاعات المتّصلة بها ولتنظيمها. كما أبرزوا أهدافهما من حيث ضمان حريّة الإبداع للفنّان، وتثمين العمل الفنّي، ودعم دور أصحاب المصنّفات السينمائية في التنمية الشّاملة، فضلا عن الإسهام في تكريس الحقوق الثقافيّة التي نصّ عليها الفصل 49 من الدستور.

وناقش أعضاء اللّجنة منهجية النّظر في مقترحي القانونين، واتفقوا على ضرورة دراسة كل مقترح بصفة منفردة نظرا لاختلاف موضوعيهما من حيث الهياكل ومن حيث الاختصاص.

مقترح القانون المتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية

إستمعت اللّجنة يوم الخميس 29 فيفري 2024 إلى ممثّل جهة المبادرة ،الذي استعرض مختلف المحطّات التي مرّ بها إعداد مقترح هذا القانون، واعتبره ثورة في التشريعات المتعلّقة بهذا المجال، مؤكّدا التأييد والتوافق بين مختلف القطاعات ذات العلاقة بالفنّان والمهن الفنّية.

و ثمّن النواب في تدخّلاتهم هذا المقترح والأحكام التي يتضمنّها والتي من شأنها إعلاء قيمة الفنّان، وتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي. ودعوا إلى ضرورة عقد جلسات استماع لكل الجهات التي لها علاقة بمقترح هذا القانون، مشيرين إلى ضرورة تجويد صياغته القانونية.

ملف تأشيرات السّفر إلى بعض الدّول الأوروبية

عقدت اللّجنة يوم الخميس 7 مارس 2024 جلسة استماع إلى ممثّل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج حول ملف تأشيرات السّفر إلى بعض الدّول الأوروبية.

وقد بيّن رئيس اللّجنة أنّ هذه الجلسة تتنزّل في إطار الاهتمام بقطاع الخدمات المندرج ضمن اختصاصات اللّجنة، ومن ذلك ضمان استمرارية جودة الخدمات المسداة إلى المواطن في علاقة بموضوع طلب تأشيرات السفر إلى بعض الدول الأوروبية وتحسين ظروف قضاء شؤون المواطنين ومزيد الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين تونس ودول شمال المتوسط.

وأوضح مدير عام الشؤون القنصلية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أنّ من مشاغل مصالح الوزارة اليومية تذليل الصّعوبات التي تعترض جميع طالبي التأشيرة، إلى جانب موضوع تجديد الإقامات لفائدة التونسيين بالخارج.

وبيّن أنّه تمّ افتتاح مركز جديد لشركة (TLS) بتونس العاصمة يعتمد أفضل مقوّمات إسداء الخدمات وبمواصفات عالمية.

وأضاف أنّه تمّ فتح مكتب جديد لهذه الشركة في مدينة صفاقس .

وأكّد ممثّل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أنّ مصالح الإدارة العامّة للشؤون القنصلية في إطار متابعة مشاغل التونسيين من طالبي تأشيرات السّفر تتواصل مع مختلف البعثات الديبلوماسية في تونس باعتبارها المخاطب الرسمي وذلك لإيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات المطروحة وفي إطار مراعاة المصالح العليا للبلاد.

وفي تدخّلاتهم تساءل النواب عن عدم منح التاشيرة لبعض الطّلبة التونسيين بالخارج رغم حصولهم على التسجيل المبدئي في الجامعات الأجنبية وخلاص الأموال اللازمة. واستفسروا عن الحلول المطروحة لتجاوز البطء في تقديم الخدمة من قبل مركز طلبات التأشيرة . كما تساءلوا عن إمكانية منح المعنيين باستكمال ملفاتهم آجالا معقولة وتجنيبهم دفع معاليم جديدة.

كما بيّن مدير عام الشؤون القنصلية أنّ الوزارة تعمل على إحداث بوابة الكترونية في إطار رقمنة الخدمات الإدارية لمعالجة الكمّ الهائل من المراسلات وطلبات المواطنين بما يضمن الشفافية في اسداء الخدمات والسرعة والنجاعة المطلوبتين.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية

● 10 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزير الصحة الذي بيّن أنّ هذه المبادرة التشريعية تهدف إلى توفير خدمات صحّية متكاملة وحماية الإطار الصحي عند حدوث أي طارئ أو أعراض جانبية.

و أجمع جلّ المتدخّلين على وجود فراغ تشريعي في مادّة المسؤولية الطبية وهو ما يستدعي تسريع المصادقة على المقترح المعروض بعد تعميق النّظر فيه باعتبار أهميّة وحساسيّة موضوعه.

وفي تفاعله مع تدخّلات النواب قدّم الوزير عديد الإضافات ومقترحات التعديل تعلّقت أساسا بمجال الإنطباق الشخصي والموضوعي للنص المعروض والجهة المكلّفة بدفع التعويضات عند حصول الضّرر والطريقة المثلى لضمان جودة الخدمات الصحية. كما اقترح مراجعة صياغة بعض الفصول وإدخال بعض المرونة على نظام الإجراءات والآجال المنصوص عليها في الفصول المتعلّقة بتسوية النّزاعات التي قد تنشأ بمناسبة قيام المسؤولية الطبية.

● 17 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى ممثّلي عمادات الأطبّاء والصيادلة وأطبّاء الأسنان والأطبّاء البيطريين .

وأكّد رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطبّاء دور مقترح القانون في حماية مهني الصحة والمرضى على حدّ السّواء. وبيّن أنّ ملاحظات العمادة تتمثّل خاصّة في ضرورة الحدّ من العقوبات السّالبة للحريّة ضد مهني الصحة باعتبار خصوصية الأعمال المنوطة بعهدتهم، بالإضافة إلى ضرورة تسقيف مبالغ التعويض، مع اشتراط حدّ أدنى من الضّرر الموجب للتعويض. ودعا إلى التنصيص صلب المقترح على انقضاء الدعوى العمومية بمجرّد إبرام الصّلح والعمل مع شركات التأمين على قبول مبدإ التعويض عن الحوادث الطبية.

من جهته، بيّن رئيس مجلس عمادة الأطبّاء البيطريين ضرورة أن يشمل النص المعروض الأعمال الطبية البيطرية وخاصة من حيث تدعيم الجانب الوقائي.

لجنة السياحة والثقافة

وأشار رئيس المجلس الوطني لعمادة الصيادلة إلى أنّه سيكون لهذا المقترح الأثر الإيجابي على عمل الصيدلي، بالنظر إلى الإيقافات التعسّفية لبعض الصيادلة دون ارتكابهم لأخطاء قصدية واضحة ودون ثبوث إدانتهم.

وتطرّق ممثلو مجلس عمادة أطبّاء الأسنان إلى أهميّة آجال تقادم المسؤولية المدنية المنصوص عليها ضمن مقترح القانون. وبيّنوا أن اعتماد أجل عشر سنوات لرفع دعوى تعويض يتنافى مع طبيعة اختصا ص طب الأسنان.

وخلال النّقاش تمحورت الملاحظات المقترحة حول ضرورة الحدّ من التتبّعات الجزائية لمهنيي الصحة مع إفرادهم بإجراءات جزائية خاصّة . كما تمّ تأكيد ضرورة تحيين الملف الطبّي من طرف كل المتدخلين من مهنيي الصحة حتى يقع تحديد المسؤوليات بصفة واضحة في صورة الخطإ.

لجنة الصحة وشؤون المرأة

● 25 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى مدير عام الصحة العسكرية وثلة من الإطارات المرافقة له . وثمّن الضيوف ما ورد بمقترح القانون من أحكام من شأنها ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية وحماية مهنيي الصحة. كما أكّدوا الحاجة الماسّة لوضع إطار واضح للمسؤولية الطبية يجنّبنا مستقبلا تطبيق الأحكام العامة التي لا تراعي خصوصية العمل الطبي.

ودعا المكلّف بالشؤون القانونية والنّزاعات بوزارة الدفاع الوطني إلى تجنّب تطبيق الأحكام العامة للمسؤولية المدنية على الأخطاء الطبية مثلما هو معمول به حاليا باعتبار ما نتج عن ذلك من أحكام قضائية مجحفة في حق مهنيي الصحة وأحيانا في حق المنتفعين بالخدمات الصحية. كما تساءل عن مدى إمكانية انطباق أحكام هذا المقترح على مهنيي الصحة العسكرية باعتبارهم يخضعون لأحكام القانون الأساسي الخاص بهم مع الإشارة إلى أنّه وقع استثناؤهم صراحة من مجال تطبيق قانون التنظيم الصحي لسنة 1991.

وبخصوص الأحكام الواردة بهذا المقترح تقدّمت رئيسة قسم طب وإنعاش الولدان بالمستشفى العسكري بجملة من المقترحات ومنها ضرورة أن يقع إفراد ذوي الإعاقة بفصل خاص يضمن لهم الأولوية المطلقة في التمتّع بالخدمات الصحية بما يتلاءم مع جملة النّصوص القانونية التي تحمي هاته الفئة من الأشخاص.

من جهته دعا ممثّل قسم الطب الشرعي بالمستشفى العسكري بتونس إلى ضرورة العمل على أن يضمن هذا القانون التعويض عن الحوادث الطبية وذلك مع تسقيف النّسبة التي لا يمكن التعويض دونها مثلما هو معمول به في عديد الدول المتقدّمة. كما أكّد ضرورة التدقيق في تعريف بعض المصطلحات الواردة بمقترح القانون مثل عبارة «مهنيي الصحة» وإضافة بعض الأطراف الأخرى كالأطبّاء البياطرة وطلبة علوم الصحة.

وفي تفاعلهم مع مجمل هذه المداخلات ثمّن النواب ما قدّمه الضيوف من مقترحات هامة ستعمل اللّجنة على أخذها بعين الاعتبار عند مصادقتها على النسخة النهائية للمقترح وذلك بعد استيفاء بقية الإستماعات.

● 15 فيفري 2024 : إستمعت اللّجنة إلى كاهية مدير الوحدات الصحية الأساسية بإدارة مصالح الصحة بوزارة الداخلية، الذي أكّد أنّ ضبط الحقوق الأساسيّة للمرضى يجب أن يرافقه تكريس منظومة وقائيّة لتأمين سلامة المرضى وجودة العلاج في إطار استراتيجية وطنية للوقاية من المخاطر تضمن تحسين جودة الخدمات الصحيّة. وبيّن أنّ الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحّي تعتبر ركنا أساسيا في مقترح القانون باعتبارها الهيكل الراجع له بالنظر إعداد الأدلّة والمراجع الخاصّة باعتماد الهياكل الصحية العمومية.

كما إستمعت اللّجنة إلى المدير العام للضمان الاجتماعي، الذي بيّن أن إصدار قانون خاص بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية من شأنه الدّفع في اتجاه التسريع في تأهيل القطاع الصحّي العمومي وتحسين خدماته.

كما تقدّم بالاشتراك مع المديرة العامة للشؤون القانونية والنّزاعات بالوزارة والمديرة المركزية للشؤون القانونية بالصندوق الوطني للتأمين على المرض عدّة ملاحظات ومقترحات تعديل.

● 16 فيفري 2024: عقدت اللّجنة جلسة استماع إلى رئيس الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب المصحّات الخاصّة، الذي أكّد أنّ هذا المقترح سيساهم في تنظيم القطاع الصحي وتطويره من خلال وضع إطار واضح للمسؤولية الطبية، مع مراعاة خصوصية العمل الصحّي. وعبّر عن موقف الغرفة المساند لهذا المقترح ولما جاء به من أحكام هامة ترمي الي تحقيق التوازن المنشود بين مصالح المنتفعين بالخدمات الصحية.

وقد أبدى رئيس الغرفة والإطارات المرافقة له تفاعلهم الإيجابي مع مختلف مقترحات اللّجنة وخاصة منها فكرة عدم التنصيص صلب هذا المقترح على الهيئة المكلّفة بالاعتماد، باعتبار أنّ مسألة

الاعتماد في المجال الصحّي تتطلّب انتظار استكمال النصوص المنظّمة للمجال وكامل المنظومة المتعلّقة بها.

● 22 فيفري 2024 :إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن وزارة المالية، الذين بيّنوا أنّ التأمين على المسؤولية الطبية لا يختلف في جوهره عن باقي أنواع التأمين على المسؤولية المدنية كما ضبطتها النصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل ومنها بالخصوص مجلّة التأمين. وأضافوا أنّه بإمكان اللّجنة الاختيار بين فرضيات متنوعة أهمّها إنشاء صندوق خاص بالتأمين على الأضرار المرتبطة بالخدمات الصحية أو ترك الأمر للعلاقات التعاقدية لمهني الصحة والمؤسّسات الصحية مع شركات التأمين.

وتساءل أعضاء اللّجنة حول عدة جوانب فنّية دقيقة تتعلّق بعقود التأمين التي يتعيّن إبرامها من قبل الهياكل الصحية العمومية في ظل ضغوطات المالية العمومية وضعف الإمكانيات المادية لهذه الهياكل.

كما إستمعت اللّجنة إلى رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين، الذي أكّد ضرورة أن يتضمّن هذا المقترح إلزامية قيام مهني الصحة بالتأمين على مسؤوليتهم بخصوص الأخطاء الطبية التي قد يرتكبونها. كما اعتبر أنّ الحوادث الطبية لا تدخل في مجال التأمين على المسؤولية، ودعا في هذا الصّدد إلى الاكتفاء بذكرها ضمن تعريف المفاهيم لتميزها عن الأخطاء الطبية.

وأوضح ممثّلو الجامعة ضرورة وضع معايير واضحة للتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب الأخطاء الطبية، داعين إلى اعتماد نظام الجدولة مثلما هو معمول به بالنسبة لحوادث المرور مع تشريك الهيئة في إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بذلك.

● 7 مارس 2024 : إستمعت اللّجنة إلى عميد الهيئة الوطنية للمحامين، الذي لاحظ تطوّر صيغة المقترح الحالي سواء من حيث الشكل والصياغة أو من حيث المضمون وخاصة فيما يتعلّق بتعريف المفاهيم بما لا يترك مجالا للثغرات والتأويلات. كما استحسن تقنين إجراءات التسوية الرضائية والتخلّي عن بعث صندوق خاص بدفع التعويضات باعتبار أنّ ذلك كان من أبرز النقاط الخلافية التي حالت دون تمرير المبادرات السابقة. كما بيّن أنّ إقرار مبدأ التعويض الكامل عن الأضرار اللاحقة بالمنتفعين بالخدمات الصحية سواء كانت بسبب أخطاء أو حوادث طبية في القطاعين العام والخاص يعتبر بمثابة ثورة في التشريع التونسي.

وتقدّم وفد الهيئة الوطنية للمحامين بعدّة مقترحات تعديل لتجويد النص. كما تمّ تأكيد ضرورة التنصيص بوضوح على إلزامية التأمين على المسؤولية الطبية بما يوجب العقاب في صورة عدم الامتثال.

كما إستمعت اللّجنة إلى ممثّل المحكمة الإدارية الذي تطرّق إلى أهميّة ما جاء في هذا المقترح من أحكام لفائدة مهني الصحة والمنتفعين بالخدمات الصحية، مؤكّدا ضرورة إدخال بعض التحويرات على الصياغة الأصلية للمقترح.

وإستمعت اللّجنة كذلك إلى ممثّل وزارة العدل الذي ثمّن مقتضيات وأحكام هذا المقترح باعتباره متناغما مع المقاربة الحقوقية العالمية من خلال تكريس المعادلة بين ضمان حقوق الإنسان وتناسق التشريعات الوطنية في نفس الوقت، مبيّنا أنّ المقترح يتماهى مع مقتضيات الدستور فيما يتعلّق بضمان الحق في الصحة. وتقدّم بجملة من المقترحات تعلّقت خاصة بتعميم عبارات الفصل 34 لتصبح المسؤولية شاملة لكل من القطاعين العام والخاص على حدّ السّواء.

● 21 مارس 2024 : تداولت اللّجنة حول فصول مقترح القانون. وبيّن رئيس اللّجنة أنّه بعد الاستماع إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بموضوع المبادرة المعروضة من وزارات وهياكل مهنية ومختصّين في القانون، توصّلت اللّجنة إلى صيغة معدّلة للنص المقترح يتعيّن التداول في شأنها فصلا فصلا قبل عرضها على التصويت.

واستأثرت الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجزائية لمهني الصحة بحيز هام من النقاش، حيث تمّ إدراج أحكام تقتضي عدم الإذن بالاحتفاظ أو الإيقاف التحفّظي إلا في حال وجود قرائن قوية ومتظافرة على وجود جريمة. كما تمّ إقرار الصبغة الاختيارية للتسوية الرضائية احتراما لمبدأ الحق في اللّجوء إلى القضاء الذي يكتسي قيمة دستورية.

وبالنسبة لمسألة وجوبية التأمين على المسؤولية الطبية، تمّ الاتفاق على الاكتفاء بالتنصيص على واجب دفع التعويضات اللازمة عن الأضرار المرتبطة بالخدمات الصحية التي يقدّمونها عند ثبوت مسؤوليتهم، بالنسبة إلى مختلف مهني الصحة والمؤسّسات الصحية في القطاعين العام والخاص.

كما أقرّت مراجعة بعض المفاهيم حتى تكون أكثر دقّة ووضوحا.

وفي الختام صوّت أعضاء اللّجنة على مقترح القانون فصلا فصلا، ثم على المقترح برمته بأغلبية الحاضرين، وتمّت الموافقة عليه معدلا.

مشروع القانون المتعلّق بتنقيح قانون مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال

في إطار النّظر في مشروع القانون عدد 21 /2024 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرّخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، عقدت اللّجنة يوم الخميس 21 مارس 2024 جلسة إستمعت خلالها إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، التي أفادت أنّ التنقيحات، تهدف إلى توسيع دائرة الفئات المستفيدة من الاصطياف من الأطفال والتي لن تقتصر على الأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة وأطفال العائلات محدودة الدخل والأطفال ذوي الإعاقة، بل تشمل كذلك الأطفال ضحايا الإعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وبأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

وتوجّه النواب بمجموعة من التساؤلات تعلّقت خاصة بمدى أهميّة هذا المشروع والإضافة التي سيقدّمها في مجال العناية بمراكز الاصطياف الخاصّة بالأطفال. كما تساءل البعض عن

برامج الوزارة المستقبلية في هذا الصدد مطالبين بمدّ اللّجنة ببعض الاحصائيات التي قد تستنير بها في دراستها للمشروع المعروض عليها. وتساءل عدد من النواب عن إمكانية أن تشمل هذه المراكز الأنشطة التي يقوم بها كبار السن في إطار المنظمات والجمعيات التي تعنى بهم.

وبعد إجابة الوزيرة عن مجمل التساؤلات، تولّت اللّجنة التصويت على الفصل الوحيد الوارد بهذا المشروع وعلى المشروع برمّته، وقرّرت الموافقة عليهما بالإجماع.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

مشروع القانون المتعلّق بمكافحة المنشّطاتفي مجال الرياضة

● 04 جانفي 2024 : أثار أعضاء اللّجنة عند الشروع في دراسة مشروع هذا القانون، عديد الإشكاليات المتعلّقة بالمجال الرياضي وخاصة وضعية بعض المنشآت الرياضية وتعطّل مشاريع صيانتها، على غرار كل من الملعب الأولمبي بسوسة والمنزه وملعب الشاذلي زويتن. وطالبوا بالقيام بزيارات ميدانية للوقوف على هذه الاخلالات في إطار الدور الرقابي للجنة. كما تمّ التطرّق إلى إشكالية العنف بالملاعب الرياضية وغياب الحلول العملية لمعالجة هذه الظاهرة. وتمّ التعرض إلى مدى تقدّم الوزارة في إعداد مشروع قانون الهياكل الرياضية.

05 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزير الرياضة ، الذي بيّن أنّ مشروع القانون يندرج في إطار مواكبة التطوّرات والتغيّرات الحاصلة في مجال مكافحة المنشّطات على المستوى العالمي. وتطرّق إلى عدد من الأحكام التي تتطابق مع مقتضيات المدوّنة العالمية لمكافحة المنشطات، والتي تتطلّب تحديدا للمفاهيم المتعلّقة بمكافحة المنشّطات في مجال الرياضة وتحديد مختلف المسؤوليات بين جميع الأطراف المتداخلة.

وأكّد أنّه تمّ التركيز على الدور التربوي والوقائي الهام الذي تقوم به الوكالة من خلال تنظيم وتقديم حصص تربوية توعوية وتثقيفية تعرّف بالمنشّطات وبمخاطرها على صحة الرياضيين وعلى مستقبلهم الرياضي، مع إمكانية تكوين أعوان مختصين في التربية في مجال مكافحة المنشّطات.

وبين الوزير أن مكافحة المنشّطات مسؤولية مشتركة بين مختلف الأطراف، وتقتضي ضرورة تظافر جهود الوكالة الوطنية مع جميع الهياكل الرياضية المعنية في مجال التربية والوقاية بغاية تعميمها ونشرها.

وأكّد النّواب ضرورة انخراط بلادنا في إجراءات تصحيحية ومراجعة النصوص القانونية المنظّمة لمجال مكافحة المنشّطاتحتى يتحقّق التماهي المطلوب مع المدوّنة العالمية والمعايير الدولية، وذلك لتفادي إمكانية حرمان تونس من تنظيم البطولات أو التظاهرات الرياضية الإقليمية أو القارّية أو العالمية، او تسليط عقوبة بحرمان الرياضيين التونسيين المشاركين في المسابقات الكبرى، عند فوزهم وتتويجهم.

● 08 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى رئيس اللّجنة الوطنية الأولمبية التونسية، الذي أكّد أنّ مشروع القانون يأتي خاصة بعد صدور المدوّنة العالمية لمكافحة المنشّطاتفي نسختها المحيّنة في 1 جانفي 2021 وذلك لتفادي حرمان تونس من استضافة التظاهرات الدولية ومن رفع رايتها في المحافل الرياضية وعلى رأسها الألعاب الأولمبية «باريس 2024»

وقدّم جملة من الملاحظات والتوضيحات تمثلت أساسا في طبيعة القانون، وتغيير صبغته من قانون عادي إلى قانون أساسي طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور . كما أشار إلى ضرورة التنصيص على العقوبات المسلطة على المخالفين، عوضا على اتخاذها بقرار من الوزير المكلف بالرياضة، ودعا إلى ضرورة تضمين التزام أعوان التحري والتفقد بالتقيد بالسر المهني كالتزام قانوني بصفة منفردة.

من جهتهم شدّد عدد من أعضاء اللّجنة في خصوص إسناد مهمّة أخذ العينات البيولوجية إلى أعوان المراقبة على ضرورة حصر هذه المهمة لدى أعوان الصحة باعتبارهم أهل الاختصاص دون سواهم.

وقد بيّن رئيس اللّجنة الوطنية الأولمبية التونسية في هذا الصّدد أن المدوّنة الحالية ذهبت في اتجاه توسيع مجال اختصاص أخذ العيّنات ولم يقع اقصاء الإطارات الطبية وشبه الطبية.

ثمّ استكملت اللّجنة دراسة ومناقشة فصول المشروع فصلا فصلا وإدخال التعديلات عليها.

● 18 جانفي 2024،: اطلعت اللّجنة على مراسلة وزير الشباب والرياضة المتعلقة بطلب تأجيل مصادقة اللّجنة على الصيغة المعدّلة من مشروع القانون المتعلّق بمكافحة المنشّطات في مجال الرياضة، نظرا لعدم ورود الإجابة الرسمية من الوكالة العالمية لمكافحة المنشّطات على مراسلة الوكالة الوطنية بمدى تطابق النسخة المرسلة إليها مع المعايير الدولية ومقتضيات المدونة الدولية لمكافحة المنشطات.

وأكّد أعضاء اللّجنة أنّ عدم تطابق بعض احكام المشروع مع المدوّنة وملاحقها قد يؤدي إلى تسليط عقوبة بحرمان الرياضيين التونسيين من رفع النشيد الوطني التونسي والراية الوطنية في المحافل الدولية، وصولا إلى حظر مشاركتهم في المسابقات الرياضية الكبرى، وهو ما يستدعي تدخّل مجلس نواب الشعب حماية لمصلحة تونس العليا.

وقرّرت اللّجنة إرجاء المصادقة على تقريرها، وعلى فصول مشروع القانون في صيغته المعدلة إلى حين اشعار اخر.

● 25 جانفي2024 : عقدت اللّجنة جلسة خصّصتها للمصادقة على الصيغة المعدّلة لمشروع القانون وعلى تقريرها، حيث تمّ عرض فصول المشروع والمصادقة عليها فصلا فصلا.

واطلعت اللّجنة على مراسلة وزير الشباب والرياضة بتاريخ 24 جانفي2024 المتعلّقة بالموافقة على مشروع القانون المعدل مع

لجنة التربية والتكوين المهني

طلب إعادة صياغة الفقرة الأولى من الفصل 21 منه حتى يتطابق تماما مع المدوّنة العالمية لمكافحة المنشّطات سارية المفعول. ووافقت اللّجنة على التعديل المطلوب.

وصادقت اللّجنة على مشروع القانون برمّته في صيغته المعدّلة . ثم تمّت تلاوة التقرير حول مشروع هذا القانون وتجويد بعض الصياغات على ضوء ملاحظات النواب، وصادقت عليه .

مقترح قانون يتعلّق بتوظيف معلوم إسداء الخدمات على المؤسّسات التربوية الخاصة

● 11 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى ممثّل جهة المبادرة، الذي قدّم فصول مقترح القانون وشرح أسبابه. و اعتبر النواب أنّ مضمون مقترح هذا القانون تمّت المصادقة عليه صلب فصل بقانون المالية لسنة 2024 يتعلّق بإحداث صندوق وطني للإصلاح التربوي والذي بمقتضاه سيتمّ اقتطاع نسبة 0.5 بالمائة من أرباح المؤسّسات التربوية الخاصّة إضافة إلى أوجه إنفاق هذا الصندوق التي تضمنت إعداد الفضاءات التربوية لتكون جاهزة لتحقيق الأهداف البيداغوجية المرجوة من عملية الإصلاح التربوي وهو ما يتضمّن بالضرورة أعمال الصّيانة والتجهيز.

ونبّه أغلب أعضاء اللّجنة إلى أنّ إثقال كاهل المؤسّسات التربوية الخاصّة بمعاليم إضافية سيؤدّي حتما إلى الترفيع في معاليم التسجيل وهو ما سيتكبّده الأولياء بالضرورة.

وقرّرت اللّجنة تأجيل النظر في هذه المبادرة إلى حين تجويد محتواها.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلّق بالتعليم العالي الخاص

واصلت اللّجنة النّظر في مقترح هذا القانون بعد أن إستمعت في شأنه إلى جهة المبادرة خلال اجتماعها بتاريخ 25 أكتوبر 2023، وذلك كالاتي :

● 10 جانفي 2024 : نظرت في مراسلة وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول تنقيح قانون التعليم العالي الخاص وذلك في علاقة بهذه المبادرة التشريعية. وثمّن النواب التفاعل الإيجابي للوزارة، إلا أنّهم تمسّكوا بمواصلة النّظر في المبادرة التشريعية لما لها من أهميّة في إيجاد الحلول للحدّ من بطالة حاملي شهائد الدكتوراه.

وتولّى ممثّل عن جهة المبادرة تقديم مقترح القانون معتبرا أنّ انتداب نسبة لا تقلّ عن 30 بالمائة من المدرّسين القارّين من جملة إطار التدريس المباشر بمؤسّسات التعليم العالي الخاص يمثّل مكسبا وحلّا لمعضلة تشغيل الدكاترة العاطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم، وآلية من آليات القضاء على أشكال التشغيل الهش. وأضاف أنّ تأمين إطار قارّ من المدرّسين سيضمن تحقيق نجاعة أكثر من النّاحية البيداغوجية والإدارية بالجامعات الخاصّة، فضلا عن ضمان حقوقهم المادية بتنظير إطار التدريس بالتعليم العالي الخاص بالأنظمة الخاصّة بالمدرسين الباحثين بالتعليم العالي بالقطاع العمومي وذلك فيما يهمّ الأجر الأدنى وعدد ساعات التدريس والتأطير.

وخلال النّقاش دعا أغلب أعضاء اللّجنة إلى الترفيع في نسبة انتداب المدرّسين القارّين إلى 50 بالمائة والتنصيص على التخفيض من نسبة الأساتذة العرضيين. ولم يرحّب أغلب النواب بالمقترح المتعلّق بتمكين مؤسّسات التعليم العالي الخاص من امتيازات جبائية لتشجيعها على انتداب الدكاترة العاطلين عن العمل، باعتباره يقلّص من موارد الدولة ويمسّ بالتوازنات المالية.

● 26 جانفي 2024 : إستمعت اللّجنة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي قدّم عرضا تضمّن إحصائيات حول واقع التعليم العالي الخاص، واستعرض تطوّر عدد الخرّيجين حسب المجال، والصّعوبات والإشكاليات التي تعترض هذا القطاع. وأوضح أنّ من بين التدابير العاجلة التي تمّ اتخاذها هو إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد وإرساء منظومة معلوماتية تعنى بالتصرّف في المؤسّسات الخاصّة للتعليم العالي وتكثيف المتابعة والمراقبة البيداغوجية والإدارية لهذه المؤسّسات.

وبيّن الوزير أن مقترح الترفيع في نسبة المدرسين القارين من مجموع إطار التدريس المباشر لا يطرح إشكالا على أن يشمل جميع الاختصاصات، وأنّ تحديد هذه النسبة يتم ضبطه بقرار من الوزير ولا يتمّ التنصيص عليه صلب القانون.

وفيما يتعلّق بمسألة التنظير والتأجير، أشار إلى ضرورة التنسيق مع الهيئات المهنية. ودعا إلى ضرورة عدم مساس الأحكام الخاصّة بدخول التنقيح حيّز التنفيذ بالحقوق والوضعيات القانونية التي نشأت في ظل القانون الأصلي.

وفي تفاعلهم، أكّد أعضاء اللّجنة ضرورة إعطاء الأولوية للدكاترة المعطلين عن العمل ضمن برامج الوزارة. وبيّنوا أنّ أهميّة المبادرة تكمن في رد الاعتبار للكفاءات التونسية والرفع من مستوى التشغيل المنظّم للدكاترة والقطع تدريجيا مع التشغيل الهش. كما يضمن جودة التعليم وديمومة المؤسّسات الخاصّة . وتمّ كذلك طرح الإشكال المتعلّق بمعادلة الشهائد الجامعية.

وأفادوا أنّ مقترح القانون متطابق مع سياسة الدولة ووزارة

التعليم العالي من حيث انتداب حاملي شهادة الدكتوراه. وثمّنوا العمل التشاركي بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، مؤكّدين أنّ اللّجنة منفتحة على كلّ المقترحات لتطويره.

● 02 فيفري 2024 : إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن الجامعة الوطنية للتعليم العالي الخاص والبحث العلمي بالاتحاد التونسي للصّناعة والتجارة والصناعات التقليدية وإلى ممثّلين عن الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسّسات الخاصّة للتربية والتعليم والتكوين.

وقدّمت نائبة رئيس الجامعة الوطنية للتعليم العالي الخاص والبحث العلمي عرضا أكّدت فيه أن الجامعة لا تعترض على هذا المقترح. وبيّنت أنّ الحل يكمن في انتداب إطارات تعليم عالي قارّين بالمؤسّسات الخاصّة للتعليم العالي، معتبرة أنّه لم يعد مقبولا اليوم أن لا تساهم هذه المؤسّسات في مجال البحث العلمي خاصّة في ظل عدم تمكينها من إحداث مخابر بحث وهو مطلب ملح.

وأشار رئيس الجامعة الوطنية للتعليم العالي الخاص والبحث العلمي إلى أنّ هياكل التعليم العالي الخاص غير ممثّلة في مجلس الجامعات وهو الهيكل الذي يسيّر القطاع وذلك رغم أهميّة مؤسّسات التعليم العالي الخاص من حيث العدد .

وخلال النّقاش أكّد المتدخّلون أنّ التعليم العالي الخاص يمثّل قاطرة للاستثمار والتنمية ويساهم في تطوير التعليم العالي العمومي، ودعوا إلى إيجاد تصوّر شامل لهيكلة الجامعات الخاصّة وللجان التي ستتولّى انتداب الدكاترة العاطلين عن العمل. واقترحوا إحداث شراكة بين المخابر البحثية في القطاعين العام والخاص يتمّ فيها تجميع الإمكانيات، وتسهيل التأهيل بالجامعات الخاصّة والتنسيق بين الاختصاصات المتاحة ومتطلّبات سوق الشغل.

كما إستمعت اللّجنة إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسّسات الخاصّة للتربية والتعليم والتكوين، الذين بيّنوا أنّ عدد الطلبة الذين يدرسون بمؤسّسات التعليم العالي الخاص تراجع مقارنة بالسنوات الفارطة. وطالبوا بتوخّي الدقة والوضوح في صياغة مقترح القانون تجنّبا للغموض الذي يفتح الباب أمام اختلاف التأويلات القانونية، مع اعتماد التدرّج في تطبيق القانون على مدى زمني مناسب، مقترحين أن يتمّ التنصيص على مدّة 5 سنوات حتى لا تتضرّر مؤسّسات التعليم العالي الخاص.

واعتبروا أنّ مقترح القانون تضمّن تناقضا كبيرا مع الواقع ومع كراسات الشروط المنطبقة على مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة حيث لم يراع أنّ الاختصاصات المطلوبة في التدريس بهذه المؤسّسات تتغيّر حسب تطوّر العلوم ومتطلّبات سوق الشغل.

كما تمسّكوا بحق مؤسّسات التعليم العالي الخاص بضبط سلّم التأجير، وتمّ اقتراح اعتماد عقد برنامج يطوّر البرامج التعليمية، مع سنّ نظام أساسي منظّم لمهنة الأستاذ الباحث يتمّ تطبيقه بالقطاعين العام والخاص.

ودعا النواب إلى انفتاح مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة على المؤسّسات الاقتصادية والتشبيك بين الجامعات وتأمين مراكز بحث بالقطاع الخاص تكون تحت التأطير المزدوج لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسّسة الخاصّة، وتأمين التأهيل والتكوين المستمر للأستاذ الباحث حتى يكون مواكبا للتطوّر العلمي، ويضمن حقّه في التدرّج في مساره المهني.

● 7 مارس 2024 : صادقت اللّجنة على مقترح القانون برمته في صيغته المعدّلة بإجماع الحاضرين.

وضعية الأساتذة والمعلّمين النوّاب والمرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير، محور جلسة استماع إلى وزير التربية

عقدت اللّجنة جلسة يوم الجمعة 16 فيفري 2024 خصّصتها للاستماع إلى وزير التربية حول وضعية الأساتذة والمعلّمين النوّاب والمرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير إضافة إلى ملف أساتذة الإنقليزية.

وبيّن الوزير أنّ موضوع الأساتذة والمعلّمين النوّاب يأتي نتيجة تراكمات سنوات عديدة، مشيرا إلى حرص الوزارة على إيجاد الحلول والقطع نهائيا مع كافة أشكال التشغيل الهش.

وقدّم ممثلو الوزارة عرضا عن وضعية النواب بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي وأعوان التأطير والمرافقة من خلال تشخيص لوضع قاعدة البيانات الخاصّة بنواب المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 2008 - 2016 وذلك حسب مادة التدريس وفترة العمل. وتعرّضوا إلى بعض الإشكاليات على غرار محدودية عدد النواب في بعض الاختصاصات ببعض الجهات وخلوّ قاعدة البيانات من النواب في مادتي التربية التقنية والتربية المسرحية، وتعذّر الاتصال بالبعض منهم ورفض بعضهم الالتحاق.

وأشار النواب في تدخّلاتهم إلى أنّ تسوية وضعية ألف أستاذ نائب يبقى عددا غير كاف، مشدّدين على ضرورة التعاطي الجدّي مع هذا الملف وتطبيق الاتفاقيات الممضاة مع الشريك الاجتماعي وإيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على التشغيل الهش .

وأثيرت عديد التساؤلات حول أسباب عدم تسوية وضعية الدفعة الرابعة التي تضمّ ألف أستاذ نائب وعدم تسوية وضعية 47 أستاذ نائب من المتخلّين من دفعة الألف الأخيرة وتنزيل قاعدة البيانات التكميلية لنواب ما بعد سنة 2016 مع تفسير أسباب تأخّر تفعيل اتفاقية 23 ماي 2023 من خلال تسوية عادلة وشاملة لجميع نواب 2008 - 2024 على دفعات.

كما تمّ تأكيد ضرورة صرف المتخلّدات المالية لعدد كبير من الأساتذة النواب منذ سنة 2019 وإيجاد صيغة لتسوية وضعية من تجاوزوا سن 50 سنة. ودعا عدد من النواب إلى الأخذ بعين الاعتبار عند تسوية وضعية الأساتذة النوّاب المعدّل العمري والتنفيل العمري، ووضع سقف زمني لتسوية نهائية لكامل الملف من خلال ضبط رزنامة دقيقة.

وبخصوص بعض الإشكاليات المتعلّقة بالتراجع عن منح النيابات لبعض الأساتذة النواب في بعض الاختصاصات لعدم تماشي الشهادة العلمية مع الاختصاص المطلوب، تمّ اقتراح إعادة النظر في وضعية المعنيين وإعادة توظيفهم في التعليم الإبتدائي.

وفي ردّه على مجمل التساؤلات والاقتراحات، بيّن وزير التربية أنّه يطمح لضمان منحة للأساتذة النواب على مدى 12 شهرا وتغطية اجتماعية طيلة السنة لهم. وأفاد أنّ الوزارة ستواصل العمل على رقمنة المؤسّسات التربوية لضمان أكثر شفافية ونجاعة في التواصل وفي سدّ الشغورات ومتابعة سير المؤسّسات ونتائج التلاميذ.

وأشار إلى أنّ التخطيط المستقبلي يقتضي ضبط الحاجيات حسب تقديرات عدد الأقسام والاختصاصات وتعويض المعلّمين والأساتذة المتقاعدين.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها

التداول حول واقع رياضة النخبة وسبل تطويرها

تداولت لجنة التربية خلال اجتماعها يوم الخميس 7 مارس 2024 حول واقع رياضة النّخبة وسبل تطويرها. وبيّن رئيس اللّجنة أنه بموجب الإحالة الواردة على اللّجنة من مكتب مجلس نواب الشعب تولت اللّجنة بالإشتراك مع الأكاديمية البرلمانية تنظيم يوم دراسي حول «واقع الرياضة في تونس وسبل النهوض بها». وأفاد أنه ستتم برمجة يوم دراسي ثان ، سيؤثث بخمسة ورشات تهم الرياضات الفردية، والرياضات الجماعية، والتربية البدنية، والمنشآت الرياضية، وتكوين المكونين في المجال الرياضي.

واقترح النواب حضور رياضيين سابقين أحرزوا نتائج مشرّفة للإستئناس بتجربتهم. كما شدّدوا على ضرورة التنقّل إلى الجهات للاستماع إلى مشاغل الجمعيات الرياضية من مختلف الأصناف والتعرّف على الصعوبات التي تواجهها.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

النّظر في تقريريْ الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتيْ 2020 و2021

● 04 جانفي 2024 : نظرت في مشروع تقريرها حول تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتي 2020 و2021. واستعرض أعضاء اللّجنة محتوى التقرير الذي تضمّن حوصلة لأشغال اللّجنة والنقاشات التي دارت خلال جلسات الاستماع إلى كل من ممثلي الهيئة الوطنية للاتصالات وممثلي شركة اتصالات تونس وشركتيْ أورنج وأوريدو، إضافة إلى جملة التوصيات التي قدّمها أعضاء اللّجنة. وبعد النّقاش وتقديم جملة من الملاحظات، تمّت المصادقة على التقرير بإجماع الحاضرين.

إبداء الرأي بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، ومشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر

● 04 جانفي 2024 : تطرّق أعضاء اللّجنة إلى طلبيْ إبداء الرأي الموجهين من قبل لجنة الحقوق والحريات، بخصوص مشروع القانون الأساسي عدد 56 /2023 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، ومشروع القانون الأساسي عدد 57 /2023 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر.

● 09 جانفي 2024 : اقترحت اللّجنة إمكانية عقد جلسات استماع إلى الأطراف المعنية بصفة مشتركة مع كل من لجنة الحقوق والحريات ولجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسّلاح المعنيتين بهذين المشروعين.

● 15 فيفري 2024 : تمّت تلاوة فصول مشروعي القانونين وتقديم جملة من الملاحظات والمقترحات بناء على جلسات الاستماع السّابقة التي نظّمتها اللّجنة المتعهّدة بمشاركة أعضاء من لجنة تنظيم الإدارة، وخاصة الفصول التي تمحورت حول اختصاص اللّجنة ومن بينها اعتماد التأشيرة الالكترونية، والمنظومة الوطنية للعناوين، وتخزين صورة وبصمة حامل البطاقة بالشريحة الإلكترونية كبيانات مشفّرة، إضافة إلى الطبيعة التلامسية للشّريحة.

كما تطرّق النواب إلى الأحكام الجديدة المضمّنة بمشروعي القانونين على غرار النزول بالسن الوجوبية للحصول على بطاقة التعريف الوطنية من 18 سنة إلى 15 سنة، والضمانات والتدابير المتعلّقة خاصة بحماية وتأمين المعطيات الشخصية

-* 20 فيفري 2024 : تمّت تلاوة ومناقشة مشروع التقرير حول إبداء الرأي في مشروعي القانونين. وصادقت عليه اللّجنة بإجماع الأعضاء الحاضرين.

مدى التقدّم في مراجعة النصوص القانونية المتعلّقة بالتطوير الإداري والوظيفة العمومية والصفقات العمومية

عقدت اللّجنة يوم الخميس 01 فيفري 2024 جلسة استماع إلى ممثّلي رئاسة الحكومة حول مدى التقدّم في مراجعة النصوص القانونية المتعلّقة بالتطوير الإداري والوظيفة العمومية

والصفقات العمومية. وبيّن رئيس اللّجنة أنّ هذا الاجتماع يندرج في إطار التنسيق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من أجل حلّ الإشكاليات التي تحول دون تطوير منظومة الشّراء العمومي، والنّظر في سبل تسريع مراجعة قانون الوظيفة العمومية وإطلاق برنامج الحراك الوظيفي.

ثم قدّم المكلّف بتسيير الهيئة العليا للطلب العمومي الإجراءات التي تمّ اتخاذها في مجال مراجعة الأمر المتعلّق بالصفقات العمومية.

كما تمّ خلال هذه الجلسة استعراض أهم نتائج تقييم منظومة الشراء العمومي على الخط وفق المعايير الدولية. وتمت الإشارة إلى الانطلاق في إعداد مشروع قانون، يتعلّق بتحديد مبادئ الصفقات العمومية ويضبط إجراءات تشجيع المنتوج الوطني.

وثمّن النواب سعي رئاسة الحكومة إلى صياغة نص قانوني يتعلّق بالصفقات العمومية، وأكّدوا ضرورة اعتماد منهج تشاركي. واستفسروا عن مدى التقدم في حلّ الإشكال المتعلّق بالبنايات المدنية. واستعرضوا المعوقات التي حالت دون تطوير منظومة الشراء العمومي على الخط على غرار ضعف التغطية وتدني مستوى التأطير خاصة في الجهات الداخلية .

مقترح القانون المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص، ومقترح القانون المتعلّق بتنقيح واتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسّساتالعمومية ذات الصبغة الإدارية

● 28 فيفري 2024: تداول أعضاء اللّجنة حول طبيعة مقترحي القانونين ومضمونهما في علاقة باختصاصاتها . وثمّنوا الأحكام المدرجة فيهما بالنظر إلى أثرهما الإيجابي على الرضيع والأسرة والمجتمع . وأكّدوا ضرورة توسيع دائرة الاستماعات . كما تعرّضوا إلى تداخل المقترحين المعروضين وهو ما يطرح إمكانية ادماجهما ضمن مقترح واحد.

● 18 مارس 2024 : إستمعت اللّجنة إلى جهة المبادرة حول مقترح هذا القانون . وتمّ التأكيد على أنه يندرج ضمن توفير الضمانات الأساسية لحماية الأسرة كنواة أولى من المجتمع ولحماية الحالة الصحية والنفسية للأم والرضيع ودعم العلاقات الاجتماعية، انسجاما مع الفصل 12 من الدستور والاتفاقية رقم 183 بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة لسنة 1952.

وثمّن النواب مقترح هذا القانون، مؤكدين ضرورة مراجعة سياسة الدولة في مجال النمو الديمغرافي في اتجاه تشجيع الولادات لمواجهة كل الإشكاليات ذات العلاقة بالتهرم الذي يهدّد المجتمع التونسي في أفق 2050. وتمّت الدعوة إلى دعم المقترح بجملة من البحوث والدراسات وعدد من المؤشرات والإحصائيات ذات العلاقة بهذا المجال.

واستمعت اللّجنة من جهة أخرى إلى ممثلة جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص، التي بينت أنه يندرج ضمن تطوير النصوص التشريعية انسجاما مع التشريع الدولي والمواثيق الدولية. ويرمي إلى تكريس الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة 2030 والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهميّة الانسجام مع القوانين الدولية خاصة أن ترتيب بلادنا قد تراجع في هذا المجال، وطالبوا الأخذ بعين الاعتبار، للمشروع الحكومي لمراجعة قانون الوظيفة العمومية.

● 28 مارس 2024: إستمعت اللّجنة إلى ممثّلي رئاسة الحكومة، الذين أشاروا إلى وجود مشروعي قانونين، إلى جانب مقترحي القانونين المعروضين، يتعلّق الأول بمراجعة عامة للإطار القانوني للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ويتعلّق المشروع الثاني بقانون مستقل،قُدّم من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن يخصّ مراجعة عطلة الأمومة والأبوة والرخص لأسباب عائلية. وبيّنوا أنّ هذا الأخير بلغ مرحلة متقدمة من الصياغة.

واعتبر ممثلو رئاسة الحكومة أنّ هذا المشروع يستوعب في جزء كبير الأحكام الواردة بمقترحي القانونين. كما تمّت الإشارة إلى ضرورة الفصل بين القطاعين العام والخاص على مستوى التشريع نظرا لتشعّب الوضعية في مجال القطاع الخاص ولتجنّب الانعكاسات السلبية المحتملة على نسق تشغيل المرأة في هذا القطاع.

وفي تدخّلهم أكّد النواب ضرورة التسريع بإحالة مشروع القانون المقترح من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لإحكام تنظيم العمل التشريعي.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

مشروع القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلّق باحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعارعن بعد

لجنة الدفاع والأمن

● 04 جانفي 2024: ناقش النواب مضمون مشروع هذا القانون. وتم التطرق إلى الاختصاصات المسندة للمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد كمؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي.

كما إستمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن وزارة الدفاع الوطني من الإطارات العسكرية والمدنية السامية عن الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وعن جيش البحر والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وعن الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات بالوزارة.

وتمّ التأكيد على أنّ مشروع هذا القانون يأتي في إطار مراجعة الاختصاص الوظيفي للمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد من خلال حذف أحد مهامه المتعلقة بإعداد الخرائط البحرية ونشرها والاتجار فيها في اتجاه اسنادها إلى مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية.

وتبعا لذلك تم اقتراح بموجب هذا النص تمكين مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية من القيام بمهمة إنجاز الخرائط البحرية ووثائق الملاحة البحرية وتحيينها وتوزيعها وتسويقها بما يسمح للمركز بالإيفاء بالتعهدات الوطنية والدولية في المجال على أفضل وجه .

● 17 جانفي 2024 : تمّت تلاوة تقرير اللّجنة بخصوص مشروع هذا القانون ومناقشته والمصادقة عليه.

مشروع القانون المتعلّق بسنّ أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية.

● 04 جانفي 2024 : إستمعت في شأنه إلى ممثّلين عن وزارة الدفاع الوطني من الإطارات العسكرية والمدنية السامية عن الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وعن جيش البحر والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وعن الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات بالوزارة.

وتمّ التطرّق إلى أهميّة الخدمة الوطنية كواجب دستوري، وضرورة الوقوف على ظاهرة عزوف الشباب عن أداء الخدمة الوطنية وسبل معالجتها والبحث عن أسبابها، مع التأكيد على التسريع في المراجعة الشاملة للقانون المتعلّق بالخدمة الوطنية.

وأكّد ممثّلو الوزارة أنّ تسوية الوضعية القانونية للشبّان المتخلّفين من خلال إعفائهم بمقتضى هذا النص الخاص من أداء واجب الخدمة يهدف إلى تجاوز الإشكاليات القانونية المرتبطة بعدم تسوية وضعياته. كما تمت الاشارة إلى أنّ الوزارة بصدد العمل على مشروع متكامل وشامل لمراجعة قانون الخدمة الوطنية. وفي الختام تمّ التصويت على فصول مشروع القانون.

● 17 جانفي 2024 : تمّت تلاوة تقرير اللّجنة بخصوص مشروع هذا القانون ومناقشته، ثمّ المصادقة عليه.

إبداء الرأي بخصوص مشروع القانونين الأساسين المتعلّقين بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، وبتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر

● 12 فيفري 2024 : عقدت اللّجنة اجتماعا للنظر في مشروعي القانونين، وذلك في إطار إبداء الرأي .

وتمّ التذكير بالأحكام المضمّنة بهما، في علاقة باختصاص لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح.

وقدّم النواب ملاحظات واقتراحات حول مشروعي القانونين. وانتهت اللّجنة بمصادقة أعضائها الحاضرين على ما جاء بمشروعي القانونين، وخاصة فيما يتعلّق بالجوانب الداخلة في اختصاصاتها.

لجنة النظام الداخلي والقوانين الإنتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

التداول بخصوص موضوع الثنائية البرلمانية

عقدت لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية جلسة يوم الأربعاء 10 جانفي 2024 استهلتها بعرض تمهيدي قدّمه مستشار اللّجنة حول الثنائية البرلمانية.

وتضمّن العرض تعريفا لنظام الغرفتين وأسباب اعتماده في عديد من التجارب المقارنة. وتمّ التعرّض إلى الدعائم التي يقوم عليها نظام المجلسين والمتمثّلة أساسا في الاختلاف من حيث طرق تشكيلهما وكذلك من حيث اختصاصات كليهما. كما تمّ تقديم لمحة تاريخية عن ثنائية المجالس النيابية في تونس و الصلاحيات التي أُفرد بها كل مجلس، والصلاحيات المشتركة حسب الدستور.

لجنة النظام الداخلي

وأجمع أعضاء اللّجنة على ضرورة تسريع تقديم مبادرة تشريعية تتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار استكمال مسار تركيز الغرفة البرلمانية الثانية، ضمانا لاضطلاع كل مجلس بدوره وممارسة اختصاصاته بما يخدم مصلحة المواطنين ويستجيب لتطلعاتهم وانتظاراهم.

مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين

عقد مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2024 ، تسع جلسات عامة صادق خلالها على 20 مشروع قانون شملت مجالات العدل والمالية والاقتصاد والفلاحة والصناعة والطاقة والتجارة والتربية وتكنولوجيات الاتصال والرياضة، فضلا عن مشروعي القانونين المتعلّقين ببطاقة التعريف الوطنية وبجوازات السّفر ووثائق السّفر.

وقد كانت مجمل مشاريع هذه القوانين محلّ نقاش ودراسة معمّقة، ونستعرض في ما يلي خصوصيتها وأبرز المسائل التي أثيرت بشأنها خلال مناقشتها في الجلسات العامة.

◆ قانون عدد 3 لسنة 2024 مؤرّخ في 18 جانفي 2024 يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالصّلح الجزائي وتوظيف عائداته.:

يندرج في إطار حوكمة طرق عمل اللجنة الوطنية للصّلح الجزائي وتوضيح آثار الصّلح سواء كان وقتيا أو نهائيا، والإجراءات القضائية المعتمدة كإدراج المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية ضمن المشاريع التي يمكن أن تنتفع بالعائدات المالية للصّلح الجزائي.

وقد تمّ بمقتضاه تدعيم صلاحيات اللجنة الوطنية للصّلح الجزائي بالتنصيص على إمكانية إجرائها لأعمال استقصائية، إضافة إلى توضيح موضوع التفاوض بين اللجنة الوطنية للصّلح الجزائي والمعني بالصّلح، وذلك بتحديد الصيغ الواجب اعتمادها وهي إما صلح نهائي بأداء كامل المبالغ المالية المستوجبة صبرة واحدة أو مشروع صلح وقتي يتعلّق بصورتين تتمثّل الأولى في دفع 50% على الاقل من المبالغ المالية المستوجبة والالتزام بدفع النصف المتبقي في أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر. وتتمثّل الصّورة الثانية في تأمين 50% على الأقل من المبالغ المالية المستوجب دفعها وإنجاز مشروع أو مشاريع في حدود المبالغ المطالب بدفعها.

كما نصّ على وجوب رفع رئيس اللجنة الوطنية للصّلح الجزائي ملف الصّلح إلى رئيس الجمهورية، الذي يتولّى عرضه على مجلس الأمن القومي. وتضمّن إمكانية إقرار هذا الأخير الصّلح أو رفضه أو تعديله بالترفيع في المبالغ المالية الواجب دفعها، أو بإدخال تحويرات على المشروع أو المشاريع المستوجب إنجازها.

وتضمّن كذلك توضيحا لإجراءات إعلام المعني بالصّلح بمشروع الصّلح المعروض عليه ومراحل عملية المصادقة على مشروع الصّلح وإجراءاتها وآجالها، بالإضافة إلى تحديد شروط ابرام اتفاق الصّلح.

وتضمن التنقيح توضيحا لآثار الصّلح الجزائي سواء كان وقتيا أو نهائيا، والإجراءات القضائية المعتمدة وذلك عبر تحديد الأثر المترتب عنه حسب وضعية المعني بالصّلح و تطوّر سير القضية المنشورة ضده.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 29 ديسمبر 2023 تحت عدد 58 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة التشريع العام خلال جلساتها بتاريخ5 و 8 و 10 و 11 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يومي الثلاثاء والأربعاء 16 و 17 جانفي 2024، بحضور وزير ة العدل.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 10 ساعات و 31 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 17 تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بغاية الصّلح الجزائي من حيث استرداد الأموال المنهوبة لاستثمارها في المشاريع التنموية وليس الزج بالمعنيين في السّجن والتشفّي فيهم. كما تمّت الإشارة إلى أن الصيغة الأصلية لبعض الفصول وردت تأليفية وتتسم بنوع من العمومية ويجب التدقيق والتخصيص لضمان حقوق الافراد، إضافة إلى الدعوة إلى ضرورة محافظة مشروع قانون الصّلح الجزائي على جوهره كآلية للمصالحة وإرساء العدالة الاجتماعية واسترجاع الأموال المنهوبة، وإلى ضرورة زرع الثّقة بين الدولة والمستثمرين وأصحاب المؤسّسات وطمأنتهم لتحفيزهم على الاستثمار وضمان حقوقهم. وتمّ كذلك تأكيد أهمية توفير الدعم اللوجستي للجنة الصّلح الجزائي ووضع مؤشرات لتقييم عملها ونتائجها، وضرورة تحديد مجال تطبيق قانون الصّلح الجزائي بكل دقّة، والأشخاص المنتفعين به، وكذلك تسقيف المجال الزمني لتطبيقه.[1]

◆ قانون أساسي عدد 4 لسنة 2024 مؤرّخ في 18 جانفي 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية متعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تمّ إبرام اتفاقية تسليم المجرمين بين تونس والجزائر في إطار إعادة النّظر في اتفاقية تبادل المساعدة والتعاون القضائي التي تمّ توقيعها بين البلدين بتاريخ 26 جويلية 1963 حتى يتسنّى إرساء منظومة إجرائية دقيقة تستجيب للإشكالات التي أفرزها واقع التعاون في مجال تسليم المجرمين بين البلدين وحتى تمكّن من وضع قواعد تتماشى والمواثيق والمعاهدات الدولية وما شهدته من تطوّر. كما ستمكّن هذه الاتفاقية الجديدة من إدراج مفاهيم جديدة لم تكن معلومة في فترة الستينات كالجرائم الإرهابية واسترداد الأموال والتجميد والمصادرة. وستمكّن أيضا من الاستجابة لمبدأ التخصّص المعتمد دوليا حيث ستفرد كلاّ من التعاون الدولي وتسليم المجرمين باتفاقية مستقلة.

وفي سياق مواكبة التطوّرات سواء على مستوى التشريع ومفرداته أو على مستوى التقنيات الحديثة للتواصل، فإنّ هذه الاتفاقية ترمي إلى تطوير طرق التواصل بين البلدين عبر

(1) الرائد الرسمي عدد 8 بتاريخ 1 جانفي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 جانفي 2024

إرساء قاعدة التبادل التلقائي للمعلومات والتواصل عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وقد ورد على المجلس بتاريخ 21 جويلية 2023 تحت عدد 18/ 2023، وتولّت دراسته لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال جلساتها بتاريخ 24 و 26 جويلية 2023، وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 16 جانفي 2024 ، بحضور وزير ة العدل.

وتواصل النّظر فيه على امتداد ساعة و48 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 9 تناولت مواضيع تتعلّق بالخصوص بتثمين الاتفاقية وتعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الجمهورية التونسية وجمهورية الجزائر ، وبوضع إجراءات ملموسة لحماية المبلّغين عن الفساد، وضبط سياسة اتصالية لوزارة العدل . كما تمحورت حول المطالبة بالتسريع في تقديم مقترح لتنقيح قانون الشيك دون رصيد، وتحسين وضعية المرفق القضائي وتقريب الخدمات من المواطن وترشيد الزمن القضائي، إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات لمحاسبة المجرمين المتعلّقة بهم جرائم ذات صبغة إرهابية والمتحصنين بالفرار.[2]

◆ **قانون أساسي عدد 5 لسنة 2024 مؤرّخ في 1 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا.**

تتمثّل الأهداف الرئيسية لهذا القانون في ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين تونس وجمهورية كوريا وتنفيذ جملة من البرامج والمشاريع في إطار التعاون الفنّي وتنظيم دورات تكوين وتربّصات بكوريا لفائدة الإطارات التونسية، إضافة إلى دعوة الخبراء والمتطوّعين الكوريين لتونس لتقديم المساندة التقنية وبعث مشاريع تنموية وتعزيز التعاون وتوسيع مجالاته وفتح آفاق جديدة للشراكة.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 49 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المُستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية خلال جلساتها بتاريخ 27 ديسمبر 20023 و 10 و 17 جانفي 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 30 جانفي 2024 ،. بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط .

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و 22 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 18 تناولت مواضيع تتعلّق بالمطالبة بتوسيع مجالات التّعاون التونسي الكوري وتطويره من خلال فتح أسواق تونسية في كوريا، وبضرورة تاطير إتفاقيات التّعاون حتى لا تكون فرصة للتوسّع في بلادنا والدعوة للتعويل على الذات. كما تمّت المطالبة بتقييم نتائج التّعاون والاتفاقيات الثنائية، ومتابعة أداء المتربصين التونسيين في كوريا . وتناولت التدخلات كذلك المطالبة بمراجعة منظومة الشراءات العمومية TUNEPS وتطويرها، والتساؤل عن تأثير الاتفاقيات مع الدول الآسيوية على علاقات التعاون التونسية-الافريقية.[3]

◆ **قانون عدد 6 لسنة 2024 مؤرّخ في 1 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.**

يهدف إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 247 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED)، كما يهدف إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا والذي من شأنه أن يعود بالنّفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وأيضا على الشركات التونسية من خلال إتاحة فرص استثمار كبيرة في مجال الطاقات المتجدّدة ،إضافة لتحقيق الامن الطاقي وتعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورومتوسطية.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 52 / 2023، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 27 ديسمبر 2023. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 30 جانفي 2024، بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و17 دقيقة. وبلغ عدد المداخلات 16 تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بدور الانتقال الطّاقي في تحسين إنتاج الطّاقات المتجدّدة والتوجّه لاعتماد الإنتاج الذاتي للطّاقة، والدعوة للاستثمار في مجال الطّاقة المتجدّدة واعتماد الطّاقة النظيفة، وإلى تبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص قصد تحسين الاستقلالية الطّاقية . كما تمّت المطالبة بإعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وبصياغة مجلّة الطّاقة لضمان حقوق الشعب التونسي من الطّاقة البديلة ، وكذلك بتوفير الكهرباء لكل مواطن تونسي في كل مكان، وبتثمين النفايات ومعالجتها لتوليد الطاقة.[4]

◆ **قانون عدد 7 لسنة 2024 مؤرّخ في 1 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين**

(2) الرائد الرسمي عدد 9 بتاريخ 19جانفي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 جانفي 2024

(3) الرائد الرسمي عدد 19بتاريخ 02 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 جانفي 2024

(4) الرائد الرسمي عدد 19بتاريخ 02 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 جانفي 2024

الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثماروالمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسّسات التربوية II

يهدف إلى إضفاء مزيد من العدالة الاجتماعية بين مختلف جهات البلاد فيما يتعلّق بالبنية التحتية التربوية وتحسين مؤشّر الجودة والحوكمة بالمدارس الابتدائية، وتوفير مناخ وإطار جاذب وتحفيزي بالمدارس الابتدائية وتقريب مرفق التربية العصري والمتكامل من التلميذ.

ويحتوي هذا البرنامج على مكوّنات تتعلّق بالبناءات والتجهيز والحوكمة تتمثّل بالخصوص في بناء مدارس ابتدائية وفق معايير متطوّرة وعصرية واقتناء وسائل نقل مدرسي، مع إمكانية إضافة مكوّن يقتصر على تأهيل عدد من المؤسّسات التربوية.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 46/ 2023، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستيها بتاريخ 27 ديسمبر 2023 و 08 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 23 جانفي 2024 ، بحضور وزير التربية.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 03 ساعات و 08 دقائق، وبلغ عدد المداخلات 40 تناولت مواضيع تتعلّق بالمطالبة بإصلاح المنظومة التربوية وتعصير المدارس، والمطالبة بإلغاء الفوارق بين النظام المدرسي في المدن وفي الأرياف. كما تمّ التطرّق إلى تدنّي مستوى التعليم وظاهرة الانقطاع المدرسي المبكّر، وإلى معالجة ظاهرة العنف في الفضاء المدرسي. والقطع مع التشغيل الهش وتسوية وضعية المعلّمين والأساتذة النوّاب، إضافة إلى مواضيع تتصل بتهيئة البنية التحتية والمسالك المؤدّية للمدارس وضرورة توفير النقل المدرسي الآمن، والإحاطة بالتلاميذ الذين يشتكون من صعوبات في التعلّم.[5]

◆ **قانون عدد 8 لسنة 2024 مؤرّخ في 1 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكّرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة:**

يهدف هذا المشروع إلى الترفيع في اعتمادات خط التمويل الإيطالي لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة وسيخصّص لاقتناء معدّات وتجهيزات جديدة ذات مصدر إيطالي مع تخصيص 35 % منه لتمويل اقتناء معدّات من السّوق التونسية ولإعادة الجدولة والمال المتداول، مع إضافة فئة القروض التشاركية الموجهة للرفع في رأس مال المؤسّسات المنتفعة، وذلك في إطار التخفيف من تأثيرات التداعيات المتتالية على غرار الأزمة الصحية العالمية والحرب الروسية الأوكرانية.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 29 ديسمبر 2023 تحت عدد 60 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستيها بتاريخ 8 و9 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 23 جانفي 2024 ، بحضور وزير ة المالية.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 55 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 10، تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بالمطالبة بالقطع مع سياسة الاقتراض والتعويل على الذات، وضرورة تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على المبادرات الفردية، وتنقيح التشريعات لدفع المشاريع. كما تمّ التعبير عن رفض إثقال كاهل المواطن بالخطايا والمحاضر

(5) الرائد الرسمي عدد 19 بتاريخ 02فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 جانفي 2024

والحجوزات ، مع الدّعوة إلى ضرورة تنمية المناطق الحدودية التي تعيش اقتصادا هشّا يستوجب إعادة الهيكلة. وأثير خلال التدخّلات جدل حول تخصيص نسبة 65% من قيمة القرض لاقتناء معدّات ذات منشأ إيطالي و35% فقط لاقتناء معدّات ذات منشأ تونسي.[6]

◆ قانون أساسي عدد 9 لسنة 2024 مؤرّخ في 6 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى دعم المجهود الدولي لمكافحة الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الاتصال وتلاؤم التشريع الوطني معها، بالإضافة إلى توحيد السياسة الجزائية للدول الأعضاء في مجال الجريمة الالكترونية وإرساء قواعد إجرائية للتعاون الدولي. ممّا يسهم في دفع الاستثمار خاصة في مجال الرقمنة حيث أنّ وجود إطار قانوني متكامل وناجع يحمي المستثمر ويضمن السلامة المعلوماتية، ويعتبر أهم أسباب جلب الاستثمار.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 24 جانفي 2024 تحت عدد 06 / 2024 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة التشريع العام خلال جلساتها بتاريخ 29 و30 و31 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 6 فيفري 2024 ، بحضور وزير تكنولوجيات الاتصال.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و46 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 26 تناولت مواضيع تتعلّق بتثمين الإتفاقية ودورها في التصدّي للجرائم الالكترونية ودفع الاستثمار، والتساؤل عن خطّة الوزارة لتأمين الفضاء السيبرني وحماية المعطيات الشخصية والأنظمة الالكترونية، إضافة إلى الدّعوة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات جزائية من قبل وزارة العدل لمواجهة اختراق الفضاء السيبرني.

كما تمّ تأكيد أهمية التنسيق بين كل الوزارات وتسريع الإجراءات الإدارية ورقمنتها لضمان نجاح الانضمام لمثل هذه الاتفاقيات المتعلّقة بمكافحة الجريمة الالكترونية،

وتمّ التطرّق كذلك إلى تداعيات الانضمام إلى هذه الاتفاقية على سلامة الأمن القومي والسّيادة الوطنية والتضييق من حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي في علاقة بالقضية الفلسطينية خاصة ، مع المطالبة بتطوير البنية التحتية الرقمية وتعميم الرقمنة للحدّ من كل مظاهر الجريمة الالكترونية.[7]

◆ قانون عدد 10 لسنة 2024 مؤرّخ في 7 فيفري 2024 يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة.

يهدف بالأساس إلى تمكين البنك المركزي التونسي من ترخيص قانوني لتمويل الميزانية تلاؤما مع التشريعات التي تضبط أعماله بالترخيص له منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 7.000 مليون دينار وذلك في إطار إيجاد الحلول الممكنة لتمكين الدولة من تسديد النفقات الضرورية والمتأكّدة وخاصّة المتعلّقة منها بسداد الديون.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 جانفي 2024 تحت عدد 07 / 2024 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 31 جانفي و01 فيفري 2024 ، وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 06 فيفري 2024 ، بحضور وزيرة المالية .

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 04 ساعات و 17 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 49 تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بالتعويل على الذات لإنعاش المالية العمومية، وبوضع استراتيجية لإنعاش الاقتصاد ودعم المؤسّسات العمومية وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد المنظّم، والرفع من الإنتاج والإنتاجية للمؤسّسات العمومية ودفع نسق انتاج الفسفاط. كما تمّت المطالبة بمراجعة مجلّة الصرف ومجلّة الاستثمار وتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي، إضافة إلى التطرّق إلى تداعيات هذا المشروع على التضخّم وسعر الصّرف والسياسة النقدية والمقدرة الشرائية للمواطن. وتناولت التدخّلات مراجعة عمل المنظومة البنكية وآليات الاقتراض، إضافة إلى مراجعة آلية طلب استعجال النظر من جهة المبادرة في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على المجلس.[8]

◆ قانون عدد 11 لسنة 2024 مؤرّخ في 8 فيفري 2024 يتعلّق بمكافحة المنشّطات في مجال الرياضة.

يهدف إلى الغاء وتعويض القانون عدد 54 لسنة 2007 المؤرّخ في 8 أوت 2007 المتعلّق بمكافحة تعاطي المنشّطات في مجال الرياضة لمواكبة التطوّرات والتغيّرات الحاصلة في هذا المجال على المستوى العالمي خاصة بعد صدور المدوّنة العالمية لمكافحة المنشّطات لسنة 2021، والتي ترتّب عنها ضرورة التزام كافة الهياكل والمؤسّسات الوطنية لمكافحة المنشّطات بالامتثال والتطابق بين نصوصها القانونية وأحكام المدوّنة والمعايير الدولية لمكافحة المنشّطات سارية المفعول، بما يفرض على الوكالة الوطنية اتخاذ إجراءات تصحيحية ومراجعة النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال ومن أهمها القانون عدد 54 لسنة 2007 حتى يتحقّق التّماهي المطلوب مع المدوّنة العالمية والمعايير الدولية التي وقّعتها بلادنا.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 3 جانفي 2024 تحت عدد 59 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

(6) الرائد الرسمي عدد 19 بتاريخ 02 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 جانفي 2024

(7) الرائد الرسمي عدد 20بتاريخ 06 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 06 فيفري 2024

(8) الرائد الرسمي عدد 21 بتاريخ 07 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 06 فيفري 2024

خلال جلساتها بتاريخ 4 و5 و8 و 25 جانفي 2024 . وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 07 فيفري 2024 ، بحضور وزير الشباب والرياضة.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و28 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 30 تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بالدّعوة إلى الإحاطة بالرياضيين ودعمهم في الجهات، والمطالبة بتهيئة ملاعب وقاعات مخصّصة للرياضة في كل الجهات والمناطق النائية، وكذلك بمكافحة الفساد في كل الهياكل الرياضية.

كما تمّ التطرّق إلى إدراج مخاطر المنشّطات في مناهج التربية الرياضية للتوعية وللحفاظ على الصحة الجسدية والنفسية للرياضيين، إضافة إلى إثارة موضوع التّراجع في مستوى الرياضة الفردية والجماعية وخاصة المنتخب الوطني لكرة القدم.

وتمّت الدعوة إلى ضرورة دعم الجمعيات الرياضية ومساندتها، وإلى اتخاذ إجراءات لانتداب وإدماج خريجي المعاهد العليا للرياضة.[9]

◆ قانون أساسي عدد 12 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية.

تحتوي الاتفاقية على ديباجة واثني عشر فصلا يهم الاجتماعات وورشات العمل والأنشطة التي تنجزها الكوميسا والمؤسّسات التابعة لها بالدول الأعضاء والامتيازات المسندة بمناسبة تنفيذ هذه الأنشطة إلى موظفي الكوميسا وخبرائه وممثّلي الدول الأعضاء المشاركين فيها.

وتشارك بلادنا بصفة منتظمة وفاعلية في كافة الاجتماعات والأنشطة وورشات العمل التي تنظّمها الأمانة العامة للكوميسا والمؤسّسات التابعة لها سواء في مقرّ الأمانة العامة بدولة زمبيا أوفي بقية الدول الأعضاء بالكوميسا.

ويهدف إبرام هذه الاتفاقية إلى دعم قدرات الموظّفين التونسيين في مختلف المجالات الفنية ومزيد استفادة المتعاملين الاقتصاديين من التسهيلات التي توفّرها اتفاقية الكوميسا بالإضافة إلى أهمية تعزيز تواجد الكفاءات التونسية في هذه المنظمة والمؤسّسات التابعة لها.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 47 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة الصّناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة خلال جلساتها بتاريخ 18 و 24 جانفي و14 فيفري 2024 . وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 21 فيفري 2024 ، بحضور وزير ة التجارة وتنمية الصادرات.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و57 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 31 تناولت مواضيع تتعلّق بضعف المعاملات التّجارية والعلاقات الديبلوماسية مع الدول الافريقية ومدى تأثيره على اتفاقية كوميسا، مع التأكيد على أنّ إنجاحها مشروط بتوفير البنية التحتية والتجهيزات اللوجستية وتطوير المطارات والموانئ.

كما تمّ تأكيد أهمية إحداث مناطق حرّة بالمعابر الحدودية وتطوير التبادل التجاري مع الجزائر وليبيا، ومراقبة السّلع المورّدة ومدى استجابتها لشروط السلامة الصّحية.

وتمّ من جهة أخرى إبراز أهميّة إبرام هذه الاتفاقية ودورها في دعم قدرات الكفاءات التونسية في مختلف المجالات الفنية وتعزيز تواجدهم في هذه المنظمة والمؤسّسات التابعة لها ، بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية على القطاعات الاقتصادية والسياحية والترويج لتونس كوجهة سياحية متميّزة وملائمة للتجارة والاستثمار.[10]

◆ قانون عدد 13 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرّخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النّفيسة.

تتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون في إتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المتعلق بالمعادن النّفيسة لتمكين القباضات المالية وقباضات الديوانة من تقديم المصنوعات من المعادن النّفيسة لمكتب الضمان قصد تعييرها وطبعها حتى يتسنّى بيعها كمصنوعات من المعادن النّفيسة وليس في شكل سبائك، مع إعفاء هذه العملية من معاليم اتاوة التعيير ومعلوم الضمان المستوجب. علما بأنّ بيع الكميات المحجوزة حاليا لدى قباض الديوانة وقباض المالية من المصنوعات الذهبية من شأنه توفير موارد إضافية لخزينة الدولة.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 48 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 15 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 14 فيفري 2024، بحضور وزيرة المالية.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و39 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 20 تناولت مواضيع تتعلّق بالدّعوة إلى تمرير قانون المحاسبة، ومراجعة آليات تقييم المصنوعات من المعادن النّفيسة المحجوزة، وتخفيض الأداء على توريد الذهب والرفع من إنتاجه وتطويره محليّا. كما تمّ التطرّق إلى إجراءات الحفاظ على حقوق الأفراد مالكي المصوغ، والتصرّف في المحجوزات والمجوهرات المصادرة ومصوغ البايات، مع المطالبة بإصلاح هيكلي لعمل الديوانة

(9) الرائد الرسمي عدد 22 بتاريخ 09 فيفري2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 07 فيفري 2024

(10) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 21 فيفري 2024

ومراجعة مجلّة الديوانة .[11]

◆ قانون عدد 14 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرّخ في 11 جويلية 1988 المتعلّق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

يهدف إلى تنقيح النصوص القانونية قصد مراجعة الاختصاص الوظيفي لكل من المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد من خلال حذف أحد مهامه المُتعلّقة بإعداد الخرائط البحرية ونشرها والاتّجار فيها في اتجاه اضطلاع مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية بهذه المهام وذلك تكريسا لمبدأ الاختصاص الوظيفي لكلا المُؤسَستيْن الخَاضعتيْن لإشراف وزارة الدفاع الوطني واللّتين تعملان في إطار من التنسيق والتواصل المُحكم بينهما خاصة في ما يتعلّق بالجزء الترابي من الخريطة البحرية.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت عدد 50/ 2023 ، وتولّت دراسته لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح خلال جلستها بتاريخ 04 و 17 جانفي 2024 . وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 فيفري 2024، بحضور وزير الدفاع الوطني.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 17دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 04 تناولت خاصّة عمل القوات البحرية بكلّ مسؤولية على حماية الحدود البحرية للبلاد التونسية والتصدّي لكلّ محاولات الاعتداء على هذه الحدود. كما تمّ إبراز البعد التقني لهذا المشروع الذي يرمي إلى توضيح المجال الوظيفي لكلّ هيكل لا سيما رسم الخرائط البحرية. وتمّت الإشارة كذلك إلى أهمية مركز رسم الخرائط الذي تمّ اللّجوء إليه في تقسيم الأقاليم الانتخابية وكذلك الشأن بالنسبة للمجالات الفلاحية والسّلامة البحرية وغيرها.[12]

◆ قانون عدد 15 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بسنّ أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية.

تتمثّل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون بالأساس في تسوية الوضعية القانونية للشبّان المُتخلّفين عن أداء واجب الخدمة الوطنية العسكرية من خلال إعفائهم بمقتضى نص خاص وتجاوز الإشكاليات القانونية المُرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم ممَّا يُعرقل مُمَارستهم لبعض حقوقهم وحرياتهم المَضمونة دستوريا. كما يتضمّن بُعدًا اقتصاديا من خلال تحريك الدَّورة الاقتصادية عبر تسهيل انخراط المعنيين بأحكام هذا النص الاستثنائي في الحياة المهنية والبحث عن مواطن شُغل.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 09 نوفمبر 2023 تحت عدد 40 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح خلال جلساتها بتاريخ 25 و27 ديسمبر 2023 و04 و 17 جانفي 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 فيفري 2024 ، بحضور وزير الدفاع الوطني .

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و24 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 26 تناولت مواضيع تتعلّق بتثمين دور الجيش الوطني لاصطفافه الدائم لجانب الشعب، وأسباب عزوف الشباب عن أداء الخدمة الوطنية العسكرية، ونشر ثقافة الانضباط والمواطنة لغرس روح الانتماء لدى الناشئة.

كما تمّ التطرّق إلى انخراط القوات العسكرية في دفع المشاريع الاقتصادية الكبرى والمساهمة في التنمية، ودعم الأمن الزراعي وحماية صابة الحبوب والتمور من الحرائق. وطالب المتدخّلون ببعث مراكز تكوين مهني عسكري لاستقطاب الشباب، وبتعميم تجربة رجيم معتوق على بقية المناطق التي تتضمّن أراض دولية لإحيائها واستغلالها، فضلا عن دعم مبدإ المساواة في أداء الخدمة العسكرية.[13]

◆ قانون عدد 16 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

يخضع امتياز الاستغلال سيدي الكيلاني" إلى مقتضيات أحكام المرسوم عدد 19 عدد 9 لسنة 1985 المؤرّخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلّق بسنّ أحكام خاصة تهمّ البحث عن المواد الهيدروكربونية السّائلة والغازية وإنتاجها والمصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرّخ في 22 نوفمبر 1985، والمنقّح بالقانون المؤرّخ في 6 مارس 1987 وأحكام الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة برخصة البحث "قيروان الشمالي" المتأتى منها الامتياز.

ومن خلال دراسة الجوانب الإجرائية والفنية والاقتصادية للتصرّف في هذا الحقل بعد انقضاء مدة صلوحيته، يتبيّن أنّ مآل امتياز "سيدي الكيلاني" يتوقّف على فرضيتين اثنتين وهما إما مواصلة استغلاله أو هجره بصفة نهائية. وقد خيّرت الوزارة التوجّه الأوّل لما له من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره وذلك في إطار إسناد جديد بالاعتماد على مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية الخاصة الذي ينصّ على أن تتعهّد السلطة المانحة بإعطاء أصحاب الامتياز الأولوية في التمتّع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يُسند بها إلى الغير على أن تتولّى السلطة المانحة في هاته الحالة إعلامهم بقرارها المتعلق بمواصلة الاستغلال وبتطبيق حق الأولوية قبل موفّى السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023

(11) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 14 فيفري 2024

(12) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 فيفري 2024

(13) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 فيفري 2024

تحت عدد 53 / 2023، وتولّت دراسته لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة خلال جلستها بتاريخ 18 و 25 جانفي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء21 فيفري 2024 ، بحضور وزير ة الصناعة والطاقة والمناجم .

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 3ساعات و24 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 34 تناولت مواضيع تتعلّق بوضعية امتياز "سيدي الكيلاني" ودوره التشغيلي والتنموي ، وبدعم المناطق الصناعية وتطويرها، وضرورة الاستثمار في الطّاقات البديلة والمتجدّدة، إضافة إلى مراجعة العقود والاتفاقيات المتعلّقة ببيع الثروات الباطنية ، وتسوية وضعية المصانع والمعامل التي أغلقت وكانت تستقطب يدا عاملة هامة . كما تمّ التطرّق إلى استراتيجية الدّولة فيما يتعلّق باستقطاب المستثمرين الأجانب للبحث والتّنقيب.[14]

◆ قانون عدد 17 لسنة 2024 مؤرّخ في 22 فيفري 2024 يتعلّق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض.

تتمثّل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون في سنّ إطار تشريعي وترتيبي لتنظيم وضبط أحكام اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض، التي صادقت عليها تونس بموجب القانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرّخ في 11 ماي 1974.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 03 نوفمبر 2023 تحت عدد 37/ 2023، وتولّت دراسته لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، خلال جلستها بتاريخ 27 ديسمبر 2023 و30 جانفي 2024 ، وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 20 فيفري 2024 ،. بحضور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد 4 ساعات و35 دقيقة . وبلغ عدد المداخلات 59 تناولت مواضيع تتعلّق بتسوية الأراضي الفلاحية الدولية، وتوفير المياه الصالحة للشراب ومياه الري ومنح رخص حفر الآبار، ومراقبة المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية الموّردة حفاظا على صحة المواطن والحيوانات.

كما تمّت الدعوة إلى ضرورة الحفاظ على المشاتل والبذور التونسية الأصلية واعتمادها في زراعتنا لتحسين الانتاجية، ووضع استراتيجية لإنتاج الحبوب وتوفير الإنتاج الحيواني لتحقيق الأمن الغذائي. فضلا عن تحفيز صغار الفلاّحين وتشجيعهم على الزراعة وعلى مختلف أنواع العمل الفلاحي.

وطالب المتدخّلون كذلك بعرض مجلّة المياه ومجلّة الغابات، مشيرين من جهة أخرى إلى أهمية حماية الثروة الغابية والحيوانية والتصدّي للصيد العشوائي، ومراجعة منظومة الأعلاف، ومكافحة الاحتكار والفساد والتجارة الموازية.[15]

◆ قانون عدد 18 لسنة 2024 مؤرّخ في 5 مارس 2024 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017

◆ قانون عدد 19 لسنة 2024 مؤرّخ في 5 مارس 2024 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018

(14) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 21 فيفري 2024

(15) الرائد الرسمي عدد 29 بتاريخ 23 فيفري 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 20 فيفري 2024

◆ **قانون عدد 20 لسنة 2024 مؤرّخ في 5 مارس 2024 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2019.**

◆ **قانون عدد 21 لسنة 2024 مؤرّخ في 5 مارس 2024 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2020.**

تضمّن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة المسائل التالية :

-النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة وصناديق الخزينة،

- الترخيص في نقل نتائج تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المالية المعنية بالتصرف دون احتساب نتائج صناديق الخزينة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة،

- الترخيص في نقل فوائض صناديق الخزينة للسنة الموالية،

- الترخيص في إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة.

وقد وردت هذه المشاريع الأربعة على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023 تحت أعداد 42 و43 و44 45 / 2023 ، وتولّت دراستها لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 09 جانفي 2024. وتمّت مناقشتها والمصادقة عليها خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 27 فيفري 2024 ،، بحضور وزيرة المالية.

وتواصل النّقاش العام حول مشاريع هذه القوانين خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و58 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 20 تناولت مواضيع تتعلّق بالمصادقة على 4 مشاريع قوانين متعلّقة بغلق الميزانية ، وبوضع خطّة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني.والتنديد بالفساد المالي الذي طال عديد الملفات منذ سنة 2017.

كما تمّ التأكيد على أنّ قانون غلق الميزانية هو أداة رقابة من الوظيفة التشريعية على الوظيفة التنفيذية، وتتمّ فيه التّفرقة بين ما تمّ صرفه من طرف الإدارات المركزية والجهوية والمؤسّسات العمومية وبين ما تمّ صرفه على مستوى الحسابات الخاصة في الخزينة التي هي استثناء لمبدأ شمولية الميزانية وهو ما يعني تخصيص موارد معيّنة لإنجاز نفقات معيّنة.

وتمّت الإشارة من جهة أخرى إلى أنّ المصادقة على مشروع قانون غلق الميزانية لا تعني إعطاء شهادة ابراء في كيفية صرف هذه الميزانيات، ولا توقّف تتبّع من ارتكب جرائم مالية في حق المجموعة الوطنية.[16]

◆ **قانون أساسي عدد 22 لسنة 2024 مؤرّخ في 11 مارس 2024 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية.**

◆ **قانون أساسي عدد 23 لسنة 2024 مؤرّخ في 11 مارس 2024 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السفروثائق السفر.**

يهدفان إلى تطوير منظومة التّعريف الوطني ومراجعة النّصوص القانونية قصد ملاءمتها مع المعايير والمقاييس الدولية الخاصة بوثائق الهوية الالكترونية، وملاءمة النّصوص التطبيقية للضوابط المقرّرة لحماية المعطيات الشخصية، وذلك في إطار التزام الدولة التونسية بتوصيات المنظّمة العالمية للطيران المدني الدّاعية إلى إنهاء العمل بوثائق السّفر المقروءة آليا واعتماد جواز سفر بيومتري حاملا لشريحة الكترونية.

وقد ورد مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية إلى المجلس بتاريخ 22 ديسمبر 2023 تحت عدد 2023/56 ، في حين ورد مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر بتاريخ 26 ديسمبر 2023 تحت عدد 2023/57 وتولّت دراستهما لجنة الحقوق والحريات خلال اجتماعاتها بتاريخ 25 ديسمبر 2023 و3 و 22 و24 و 31 جانفي 2024 و 12 و16و 19 و 22 و28 فيفري 2024، مع الاستنارة برأي كل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح ولجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد ، وأعدّت تقريرا موحّدا في شأنهما .

وتمّت مناقشة مشروعي القانونين معا والمصادقة عليهما خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 6 مارس 2024 بحضور وزير الداخلية.

وتواصل النّقاش العام حول مشروعي القانونين خلال الجلسة العامة على امتداد 04 ساعات و22 دقيقة وبلغ عدد المداخلات 62 تناولت مواضيع تتعلّق بتثمين مشروعي القانونين اللذين يتنزلان ضمن مسار الرقمنة الذي انتهجته تونس منذ سنوات. كما تمّ تأكيد أهمية اعتماد منظومة المعطيات البيومترية باعتبار نجاعتها على المستوى الأمني ولدورها في تسهيل أعمال الرقابة التي تقوم بها الدولة والحدّ من الجريمة والإفلات من العقاب.

وتمّت الإشارة كذلك إلى تعذّر استصدار بعض المواطنين في المناطق النائية لبطاقات تعريف وطنية، مع التأكيد على أنّها حق لكل مواطن تونسي. وتناولت بعض التساؤلات مدى توفير الإمكانيات اللوجستية والتقنية وجاهزية الوزارة لاستخراج هاتين الوثيقتين، مع المطالبة بمراعاة بعض الفئات الهشّة اقتصاديا في تكلفة استخراج وثائق الهوية البيومترية، وبتحديد رزنامة استخراج وثائق الهوية، مع الحرص على ضمان الإجراءات الفنية التي تكفل حماية المعطيات الشخصية.

وتمّ تأكيد ضرورة تنظيم حملات إعلامية تحسيسية للتعريف بالانتقال من الهوية العادية إلى الهوية البيومترية والدّعوة إلى تنظيم حملات لتغيير الوثائق، مع التساؤل عن مدى نجاعة التعامل مع المعطيات البيومترية على المستوى الأمني وعن مدّة صلاحية جواز السفر البيومتري، وتأكيد ضرورة الضّغط على كلفة استخراج هذه الوثائق والدّعوة إلى توفير المعدّات والتجهيزات ووسائل العمل وتحسين الظروف في العديد من المراكز الأمنية.[17]

(16) الرائد الرسمي عدد 35 بتاريخ 07 مارس 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 فيفري 2024

(17) الرائد الرسمي عدد 37 بتاريخ 12 مارس 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 06 مارس 2024

العمل الرقابي :

أسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة

في إطار ممارسة الدّور الرقابي عبر آلية الأسئلة الشفاهية تمّ بمناسبة عدد من الجلسات العامّة المنعقدة خلال أشهر جانفي وفيفري ومارس 2024 توجيه عشرة أسئلة إلى كل من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ووزيرة التجارة وتنمية الصادرات، وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم ، ووزير النقل ووزير الداخلية.

وتمّ تقديم هذه الأسئلة وفق أحكام الفصل 130 من النّظام الداخلي التي تنصّ بالخصوص على أنّه "لكلّ عضو أن يتقدّم خلال جلسة عامة بأسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة على أن يوجّه إعلاما كتابيا إلى رئيس المجلس يُبيّن فيه موضوع أسئلته وعضو الحكومة المعني بالإجابة وتحديد من ينوبه في صورة تعذّر الحضور في الجلسة المبرمجة لطرح السؤال."

كما ينصّ هذا الفصل على أن "يتولّى النائب عرض سؤاله في مدّة لا تتجاوز 10 دقائق. ويتولّى عضو الحكومة الإجابة في نفس الجلسة ولمدّة لا تتجاوز 10 دقائق. وللنائب فقط الحق في التعقيب مرّة واحدة ولمدة لا تتجاوز 5 دقائق."

وفي ما يلي عرض لهذه الأسئلة الشفاهية المقدّمة :

سؤال السيد حسن الجربوعي إلى السيد عبد المنعم بالعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال الجلسة العامة ليوم 20 فيفري 2024

فحوى السؤال :

تمحور حول ديوان الأراضي الدولية ووضعيات المركّبات الفلاحية التي فقدت دورها على عديد المستويات ولاسيما من حيث تعديل السّوق وتوفير الأمن الغذائي، ودعم البحث العلمي الفلاحي. وأكّد ضرورة إعادة هيكلة هذه المؤسسة وإصلاحها، متسائلا عن استراتيجية الوزارة للتصدّي لمشاكل الديوان.

جواب الوزير :

بيّن أنّ الوضعية التي وصلت إليها الأراضي الدولية ناتجة خاصة عن التسيّب الحاصل طيلة العشرية الأخيرة وتداعيات الحرب الاكرانية الروسية. وأوضح أنّ الوزارة ترنو إلى تحقيق ما وصلت إليه تونس في السبعينات في موضوع الأراضي الدولية وشرعت في الإصلاحات الضرورية. وبيّن أنّه تمّ إعداد برنامج للنهوض بالديوان لا سيما فيما يتعلّق بالضيعات الفلاحية وغراسة الزياتين الموجودة بولاية صفاقس.

وأفاد أنّ ديوان الأراضي الدولية يتضمّن 164 ألف هكتار و 34 مركّب فلاحي يحتوي 65 ألف زياتين و 21 ألف زراعات كبرى وصناعية، و10 آلاف هكتار أشجار مثمرة، و77 ألف هكتار مراعي وغابات. وأضاف أنّ الوزارة تسعى إلى الوصول الى مليون طن من زيت الزيتون، معتبرا أنّ ذلك يتطلّب نقلة نوعية والإعداد الجيّد. وأضاف أنّه في إطار النّهوض بالأراضي الدولية و لا سيّما فيما يتعلّق بتوفير اليد العاملة والتجهيزات، أبرمت الوزارة عقد شراكة في إطار التعاون الدولي، وسيتمّ إقتناء 80 جرّارا و40 حاوية ومجرورة .

كما بيّن أنّ استراتيجية العمل المعتمدة هذه السنة تختلف عن السّنوات السابقة، موضّحا أنّ الوزارة قامت بتسخير 5 مهندسين في عدّة اختصاصات للقيام بالتدقيق اللاّزم في كل مركّب فلاحي واتّخاذ الإصلاحات المناسبة لكل ضيعة .

وأكّد أنّ المساعي تتّجه نحو إدخال الزراعات العمّودية بالتّعاون مع شركات أجنبية واعتمادا على التكنولوجيات الحديثة مع إرساء برامج شراكة والسعي الى اكتساب المعرفة وكيفية التعامل مع التكنولوجيا لتطوير الانتاجية من ناحية وترشيد استهلاك المياه.

التعقيب :

اقترح السيد حسن الجربوعي بعض الحلول بخصوص المركّبات الفلاحية والصناعية "الشعّال" و"بوزويتة"، وذلك من حيث إحداث منابت تسهّل للفلاّحين إقتناء الأراضي. ودعا الى تثمين مادة الفيتورا. كما أشار الى إمكانية تركيز مشاريع نموذجية في مركّبات فلاحية باعتبار وجود البنية التحتية والتجهيزات الملائمة.

سؤال السيد ياسين مامي إلى السيدة كلثوم بن رجب وزيرة التجارة وتنمية الصادرات خلال الجلسة العامة ليوم 21 فيفري 2024

فحوى السؤال :

تمحور حول تزويد الأسواق بالمواد الأساسية في ظلّ الطّلب الاستثنائي من خلال محاربة الاحتكار والمضاربة، وحول وضعية المخزون الاستراتيجي، إلى جانب الإجراءات المتّخذة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

كما تساءل حول السياسة الاتصالية المعتمدة من قبل الوزارة لتفادي تضارب

التصريحات خاصة في ما يتعلّق بمدى توفّر المواد الأساسية وأسعارها، إلى جانب مدى اعتماد الوزارة على منظومة رقمنة المخازن ومسالك التوزيع ومراقبة الأسعار. وإجراءات الرّقابة الاقتصادية للحدّ من مظاهر البيع المشروط.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة أنّ الرقمنة تعدّ من بين الحلول الهامة للتحكّم في مسالك التوزيع والأسعار. وأكّدت مضي الوزارة في هذا المسار الذي يدعمه المرسوم عدد 47 لسنة 2022 المتعلّق بمسالك التوزيع بما فيه من نصوص تطبيقية وقرارات مشتركة بين وزرات الفلاحة والتجارة وتكنولوجيات الاتصال، ستضمن رقمنه المنظومات ومسالك التوزيع. وأشارت إلى وجود تطبيقه تخصّ منظومة المخازن والمخابز وتجار الجملة والتفصيل وتمّ التواصل مع وزارة تكنولوجيات الاتصال لمزيد تطويرها.

وبيّنت من جهة أخرى أنّ منظومة مشتقّات الحبوب توسّعت من المطاحن والمخابز عند انطلاقها الى محلاّت الخبز غير المصنّف وتجّار الجملة، مشيرة إلى إدماج ديوان الزيت في منظومة الزيت المدعّم فضلا عن توسيع منظومة مواد ديوان التجارة الى مختلف المواد .

واعتبرت أنّ نجاح الرقمنة يبقى رهين توفير المعلومة لمصالح وزارة التجارة والمتعلقة بعدد تجّار التفصيل والنّاشطين برخصة "الباتيندا" والمطالبين بالأداء إضافة الى ارقام معاملاتهم وعديد المعطيات التي ستساعد على عملية المتابعة و الرقمنة.

وأضافت أنّ الوزارة بصدد العمل على تنقيح قانون 36 لسنة 2015 وقانون مجلس المنافسة لعرضه قريبا على أنظار مجلس نواب الشعب، مشيرة الى أهمية هذا المجلس ودوره والآمال المعلّقة عليه .

التعقيب:

أشار السيد ياسين مامي الى أهمية تقديم أرقام دقيقة ونسب مائوية بخصوص استكمال مختلف المشاريع. ودعا وزارة التّجارة الى محاربة الربح من أجل ضمان بضائع تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن وتضمن هوامش ربح للفاعل الاقتصادي.

سؤال السيد محمد اليحياوي إلى السيدة فاطمة ثابت وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم خلال الجلسة العامة ليوم 21 فيفري 2024

فحوى السؤال :

تمحور السؤال حول حوكمة التصرّف في قطاع المناجم والطاقة ولا سيما قطاع الفسفاط، وبرنامج الوزارة لإحداث مناطق صناعية جديدة.

جواب الوزيرة:

أوضحت بخصوص برنامج إعادة نسق قطاع الفسفاط في قفصة، أنّ هياكل الوزارة تتولّى التدقيق في الملف ومتابعة تفاصيله، فضلا عن إعدادها لخطّة عمل لتحسين الإنتاج وتركيز برنامج إصلاحي. وأفادت أنّه تمّ إقرار حماية وحدات الإنتاج للشركة للتصدّي للتعطيلات، مع تركيز برنامج لتكوين الإطارات لتحسين الإنتاج.

وأوضحت أنّ إشكال نقل الفسفاط يخصّ مباشرة وزارة النقل، وتتولّى وزارة الصّناعة والطاقة والمناجم متابعة الموضوع الذي يسير نحو إيجاد الحل الملائم. كما تطرّقت الى الانتدابات المشبوهة في قطاع الفسفاط، وأكّدت أنّه تمّ القيام بعملية تدقيق شاملة لاتخاذ الإجراءات الضرورية.

وأكّدت الوزيرة أنّ ملف إحداث مناطق صناعية جديدة هو من أولويات الوزارة، وأضافت أنّ القطب التكنولوجي بقفصة سيكون له دور فعّال في الرّفع من القدرة التشغيلية والنهوض بالمؤسسات الصناعية. وشدّدت على دور هذا المشروع في إحداث التكامل بين البحث العلمي والصناعة والشركات المنتصبة.

التعقيب

اعتبر النائب محمد اليحياوي أنّ ملف الفسفاط هو شأن وطني وأنّ أهمية شركة فسفاط قفصة تكمن في دورها الاقتصادي. ودعا الوزيرة إلى برمجة زيارة إلى هذه الشركة لاكتشاف العوامل الحقيقية وراء تعطيل الانتاج، معتبرا أنّ سوء استغلال بعض الأجهزة وإشكالية النّقل على مستوى عربات الشركة وتعطيل إصلاح الشاحنات هي أبرز هذه العوامل.

وشدّد على أهمية إيجاد حلول جذرية لشركة البستنة. ودعا إلى الاطّلاع على التجارب المقارنة بخصوص إشكاليات المناطق الصناعية وإعادة تهيئتها.

الأسئلة الموجهة الى السيد ربيع المجيدي وزير النقل خلال الجلسة العامة ليوم 27 فيفري 2024

• سؤال السيدة فاطمة المسدّي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول أسباب تجديد الترخيص لشركة الطيران الخاصة «سيفاكس آيرلاينز» في 20 جوان 2023 دون استيفائها للشّروط القانونية والمالية والفنية. كما تساءلت حول الترخيص لهذه الشّركة بكراء طائرة ليست على ملكها الى شركة الطيران النيجيري ومدى القيام بكافة الإجراءات القانونية في الغرض، وتساءلت أيضا حول تشغيل موظّفين نيجيريين لدى شركة طيران تونسية .

كما تمحور السّؤال حول عدم قيام هذه الشركة بنشاط موضوع الترخيص المتحصّلة عليه لفترة فاقت الستة أشهر، وحول كيفية منح المكلّف بالإشراف على الإدارة العامّة للطيران المدني بوزارة النقل ترخيصا يسمح لـ

«سيفاكس آيرلاينز» بإعادة كراء طائرة على ملك الغير وهل لديه السّلطة القانونية لإمضاء مثل هذه التراخيص.

جواب الوزير :

في علاقة بموضوع الترخيص لشركة «سيفاكس آيرلاينز» بكراء طائرة ليست على ملكها إلى شركة طيران نيجيرية، بيّن أنّ التراتيب القانونية الوطنية والدولية تسمح بذلك طالما أنّ الطائرة مسجّلة بالسجل الوطني للطائرات المدنية وحاملة لعلامات جنسية شركة الطيران المعنية، مضيفا أنّه إجراء تقوم به بعض الشركات الوطنية وجلّ شركات الطيران في العالم. وأشار الى أنّ عقود كراء الطائرات على المستوى الدولي تختلف وفق عديد الوضعيات ذات العلاقة أساسا بالجوانب الاقتصادية ومسؤوليات مستغلي النّقل الجوّي ونوعية وخصوصية العمليات موضوع عقد الكراء أو الاستئجار.

وبيّن أنّ شركة «سيفاكس آيرلاينز» قامت باستئجار طائراتها طبقا للإجراءات القانونية بعد إجراء جميع عمليات التفقّد والتدقيق الوثائقي والميداني لهذه الطائرات. وأضاف أنّه، بعد قبول الطائرات فنّيا باعتبارها استوفت شروط السلامة المستوجبة، تمّ تسجيلها في الدفتر التونسي للطائرات المدنية لدى مصالح الطيران المدني والمطارات طبقا لأحكام مجلّة الطيران المدني.

وأفاد أنّه باعتبار أنّ هذه الطائرات أصبحت مسجّلة وطنيا ومستغلّة من قبل شركة وطنية مرخص لها وحاملة لشهادة مشغّل جوي وفقا للتراتيب الوطنية والدولية، فإنّه يخوّل لها إيجار طائراتها حسب الصيغ التجارية التي تحبّذها وقد اختارت شركة «سيفاكس آيرلاينز» للغرض صيغة "وات ليز" أي كراء طائرة بطاقمها.

وبخصوص عدم ممارسة شركة «سيفاكس آيرلاينز» المتحصّلة على ترخيص لنشاط موضوع الترخيص لفترة فاقت الستة أشهر. أفاد وزير النقل أنّ الشركة أمّنت رحلتين خلال آخر رخصة استغلال . وأوضح أنّ ممارسة نشاط النّقل الجوّي مرتبط بحصول الشّركة على رخصة الاستغلال التي يتمّ منحها وتجديدها وسحبها طبقا لأحكام مقرّر وزير النقل عدد 166 لسنة 2009 المتعلّق بشروط الحصول وطرق تسليم وسحب رخصة الاستغلال الجوّي.

وحول أسباب تشغيل شركة "سيفاكس ارلاين "لموظّفين نيجريين وكيفية الترخيص بذلك، أكّد وزير النقل أنّ مجال تدخّل مصالح الطيران التونسي بوزارة النّقل يتعلّق أساسا بمسار الحصول على الإجازات والكفاءات المتعلّقة بها ومراقبتها وذلك وفق النصوص القانونية التي تضبط شروط تسليم هذه الإجازات. وبيّن أنّه بالنسبة لطيّار خطّ طائرة وقائد طائرة تمّ ضبط شروط منح الإجازة بمقتضى قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والنّقل المؤرخ في أول جويلية 2023 والنصوص المنقّحة والمتمّمة له وآخرها قرار وزير النّقل واللوجستيك المؤرّخ في 25 نوفمبر 2020.

وأشار الوزير إلى أنّ اعتماد إجازات أجنبية هو إجراء معمول به من قبل جلّ الدول الموقّعة على اتفاقية الطيران المدني والدولي، باعتبار أنّ مجال الطيران المدني يرتكز على مبدإ المعاملة بالمثل والاعتراف المتبادل بإجازات أعوان الطيران المدني ووثائق الطائرات المسلّمة من قبل سلطات الطيران المدني، وهو ما يسمح بالاعتراف بإجازات أعوان الطيران المدني التونسيين لدى الدول الأجنبية، ويمثّل فرصة لتشغيل التونسيين بالخارج، وبالتالي فإنّ تشغيل شركة تونسية لممنوحين أجانب يندرج في هذا الإطار وجاء استجابة لحاجيات عاجلة متّصلة باستغلال الطائرات.

أمّا بالنسبة لترخيص المكلّف بالإشراف على الإدارة العامة للطيران المدني لشركة "سيفاكس ارلاين" بإعادة كراء طائرة، أفاد الوزير أنّ هذا الأمر يدخل في إطار أعمال التصنيف اليومي الروتيني لنشاط الإدارة العامة.

التعقيب :

أكّدت السيدة فاطمة المسدي وجود تقرير مفصّل يثبت عدم قانونية الرخصة المسندة لشركة ""سيفاكس ارلاين". ودعت إلى تحمّل المسؤوليات لاسيما في ظلّ تدهور أسطول شركات الطائرات.

• سؤال السيد رضا الدلاعي

فحوى السؤال :

تناول السّؤال قطاع النّقل في ولاية باجة ومسار تقدّم بعض المشاريع المبرمجة منها محطّة النّقل الحديدي والتعطيلات التي تواجهها . كما استفسر عن مشروع بناء محطّة النّقل البرّي بمدينة باجة وإحداث المنطقة اللوجستية مجاز الباب قبلاط . ومدى التزام الوزارة بهذا المشروع ومسار تقدّم الدّراسات. وتساءل حول دراسة إعادة تشغيل الخط الحديدي رقم 2 باعتبار دوره وقيمته الرمزية للمنطقة.

جواب الوزير :

أفاد أنّ مشروع تهيئة وبناء خطّ النّقل الحديدي بولاية باجة تمّت برمجته في إطار المخطّط الخماسي 2010 - 2015 . وبيّن أنّه يهدف الى تحسين الخدمات من خلال تجديد المحطات وتوفير ظروف الراحة والرفاهية وفقا لمعايير الامن والسلامة. وأكّد بخصوص مسار المشروع أنّ الأشغال إنطلقت في أوت 2015 وتمّ إيقافها لمدّة ثلاثة أشهر وستة أيّام بسبب أشغال تحويل شبكات الكهرباء والاتصالات وتمّ على إثر ذلك إعداد الملاحق عدد1و2 لإدخال التعديلات اللّازمة على الدّراسات الفنية.

كما أوضح أنّ بعض الإشكاليات اعترضت تنفيذ المشروع منها تأخّر خلاص المزوّد نظرا لطول الإجراءات مبينا أنّ الشركة شرعت في تلافي التأخير، وتحسّنت نسبة الإنجاز . وأكّد مواصلة السلطات المعنية متابعة تقدّم المشروع، معتبرا أنّ نسبة تقدّم الأشغال في الوقت الحالي بلغت 80 بالمائة وستنتهي مبدئيا خلال شهر جوان 2024.

و أفاد الوزير من جهة أخرى أنّ مشروع محطّة النّقل البرّي بباجة تقدّم بنسبة 90 بالمائة، مبيّنا أنّ أسباب تعطّله تعود إلى إشكاليات مع المقاول لعدم التزامه بالآجال ممّا جعل الوكالة الفنيّة للنقل البرّي تلتجئ إلى فسخ الصفقة وإعداد استشارة جديدة لاستكمال الأشغال. وأضاف أنّه من المنتظر أن يتمّ إصدار طلب العروض لاختيار مقاولة في شهر ماي 2024.

أمّا بخصوص مشروع إحداث المنطقة اللوجستية بمجاز الباب-قبلاط، فأوضح أنّه يندرج في إطار المشاريع المقترحة على مستوى البنية التحتية والخدمات بهدف الارتقاء بالتنمية بولاية باجة.

وأفاد أنّه تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات قصد استحثاث مسار إنجاز هذا المشروع لا سيما منها موافقة اللجنة الوطنية المكلّفة بتكوين مخزون عقاري لبعث مناطق لوجستية بعد التثبت من استجابة الموقع المقترح للمقاييس المعتمدة لبعث مناطق لوجستية.

و أضاف أنّه تمّ ادراج الموقع ضمن الدفعة الثانية للمناطق اللوجستية المبرمجة على المدى المتوسط والبعيد التي ستشملها الأشغال الطوبوغرافية خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024 وتمّ التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة املاك الدولة والشؤون العقارية لتخصيص قطعة أرض لفائدة وزارة النّقل قصد إنجاز هذه المنطقة اللوجستية.

وبخصوص استعادة الخطّ رقم 2 للسكّة الحديدية الرّابط بين ماطر وطبرقة، وإعادة تشغيله بيّن الوزير أنّ هذا المشروع مدرج ضمن المخطّط التنموي لسنوات 2016 2020-، وتمّت برمجة إعادة تشغيل الخط بكلفة جمليه تقدّر بـ 661 مليون دينار.

◆ **التعقيب:**

جدّد السيد رضا الدلاعي دعوة الوزير إلى عقد جلسة إقليمية وعرض مخرجات مسار دراسات هذه المشاريع التي تخصّ جهة باجة بنزرت وجندوبة بحضور مكتب الدّراسات والسكك الحديدية والأطراف المتدخّلة.

• سؤال السيدة ماجدة الورغي:

فحوى السؤال :

تناول خطّة الوزارة لفكّ العزلة عن منطقة سيدي منصور وجومة وبير صولة وسوق الإثنين والسودان من معتمدية منزل بورقيبة، والمسافتين وجبل اشكل من معتمدية تينجة بولاية بنزرت . كما استفسرت عن خطّة الوزارة بخصوص وضعية بعض المناطق التي تنعدم فيها وسائل النّقل العمومي وخاصة لنقل التلاميذ وتخصيص حافلات الشركة الجهوية للنقل ببنزرت للمناطق الصناعية على حساب نقل التلاميذ والمواطنين.

جواب الوزير :

في جوابه حول وضعية النّقل المدرسي بمعتمدية منزل بورقيبة وتينجة من ولاية بنزرت، بيّن الوزير أنّ الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تؤمّن تنقّل تلامذة منطقة "بئر صولة " الى المؤسّسات التربوية عبر سفرات منتظمة صباحية ومسائية. كما تؤمّن نقل تلامذة منطقة "سيدي منصور" من معتمدية منزل بورقيبة. وأشار الى وجود مسافة في حدود الكلم ونصف بمنطقة جبليّة وعرة متهرّئة المسلك يقطعها التلاميذ للالتحاق بمحطة التجميع، مستظهرا بصور لهذه المناطق الوعرة التي لا تلج لها الحافلات خشية من الإنزلاق. كما قدّم توضيحات بخصوص النّقل المدرسي في هذه المناطق بالتعاون مع بعض الجمعيات. أمّا بالنسبة لنقل تلامذة منطقة السودان وسوق الاثنين من معتمدية منزل بورقيبة، ومنطقة المساكين من معتمدية تينجة، أفاد الوزير أنّ الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تؤمّن ذلك عبر سفرات نقل مدرسي منتظم، غير أنّ المسالك المؤدّية الى هذه المناطق الريفية لا تسمح بوصول الحافلة الى مناطق سكنهم وذلك بمعاينة مسؤولي الاستغلال بالشركة والسلط الجهوية. كما بيّن أنّ الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تؤمّن نقل تلامذة جومه من معتمدية تينجة، وكذلك تلامذة جبل إشكل من نفس المعتمدية، وأشار إلى مختلف الصّعوبات بحكم الطّرقات والمسالك الوعرة، مبيّنا أنّه على إثر جلسة العمل المنعقدة بولاية بنزرت يوم 24 أكتوبر 2023 تمّ الإتفاق على مواصلة نقل تلامذة جبل إشكل عن طريق إحدى الجمعيات.

وبخصوص برنامج فكّ العزلة عن بعض المناطق ، اعتبر وزير النقل أنّ هذه تسمية "معزولة" لا تنطبق باعتبارها مناطق بها تجمّعات سكنية متفرقة ذات مسالك ريفية لا تسمح بمرور حافلات أو تشكّل خطورة في مرور الحافلة لا سيما عند تهاطل الأمطار . وبيّن أنّ التنسيق جار بشكل متواصل مع السلط الجهوية لتهيئة هذه المسالك ، فضلا عن التمديد في مسالك الخطوط المعنيّة كلّما توفّرت التهيئة على غرار ما تمّ إنجازه بمناسبة العودة المدرسية 2024-2023 بكل من منطقة "البروز "من معتمدية "سجنان" و"الحساينية" بمعتمدية بنزرت الجنوبية. وأضاف أنّ شركة النّقل تعوّل على مساهمة الفاعلين في برنامج النّقل الريفي على المستوى الجهوي لمعاضدة مجهودها في مجال النّقل المدرسي .

ومن جهة أخرى نفى الوزير تخصيص أسطول معيّن لنقل العملة بصفة حصرية، مبيّنا أنّه يتم توظيف عدد من الحافلات لنقل عملة المصانع في ساعات مبكّرة ليتمّ بعد ذلك استغلال الأسطول في النّقل المدرسي ومن ثمّة في النّقل المنتظم. وأوضح أنّه يتم توظيف الأسطول لنقل العملة في المداومة الليلية في ساعات متأخرة من الليل.

وفيما يخص التساؤل حول القيام بزيارة ميدانية لمعاينة معاناة المناطق المذكورة من حيث وسائل النّقل، أكّد الوزير أنّ الإدارة الجهوية للنّقل ببنزرت وغيرها من الإدارات الجهوية تقوم بزيارات متابعة ميدانية على مدار السّنة، عملا بتوصيات سلطة الاشراف، مع موافاتها بتقارير دورية تتّخذ على أساسها الإجراءات التصحيحيّة اللّازمة.

◆ **التعقيب :**

أكّدت السيدة ماجدة الورغي أنّ المسالك التي تحدّث عنها الوزير هي طرقات وليست مسالك فلاحية. وأوضحت أنّها وثّقت جميع تساؤلاتها بأقراص فيديو ستقدّمها لإبراز معاناة التلاميذ والعائلات بسبب عدم توفّر النقل المدرسي.

• سؤال السيد محمد اليحياوي

فحوى السؤال :

تناول خطّة الوزارة لإعادة تنشيط الخطّ الحديدي عدد 2 "ماطر -طبرقة " لفك عزلة بعض المناطق خاصة أنّ المشروع مبرمج ضمن المخطط التنموي 2025-2023. كما استفسر عن مركز الفحص الفنّي للسيّارات بمدينة طبرقة، وإمكانية جمع معتمديات طبرقة وعين دراهم ونفزة لتسهيل عملية التنقّل لإجراء الفحص الفنّي.

جواب الوزير

أوضح وزير النّقل بخصوص إعادة تنشيط مطار طبرقة عين دراهم، أنّ هناك توجّها استراتيجيا جديدا من خلال اعتماد سياسة تسويقية جديدة للمطار وتطوير شبكة الطيران وفتح خطوط جوية، وذلك بالتنسيق مع ممثّلين عن الديوان الوطني التونسي للسياحة و عن مشروع Visit Tunisia

وبيّن أنّ الديوان يعمل على الترويج لمطار طبرقة عين دراهم كوجهة مميّزة، وشارك في عدة معارض وتظاهرات وعقد اجتماعات مع عدد من شركات الطيران للتسويق للمطارات الداخلية .

أما بالنسبة لوضع الخط الحديدي رقم 2 الرابط بين ماطر وطبرقة، فقد ذكّر الوزير بإجابته التي قدّمها سابقا على نفس السؤال خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 29 نوفمبر 2023. وأوضح بخصوص مدى تقدّم أنجاز مشروع مركز الفحص الفنّي للعربات بطبرقة أنّ عدد العربات المسجّلة بولاية جندوبة يبلغ 42الف و814 عربة يقطن ساكنوها بمعتمدية طبرقة. وأضاف أنّ ولاية جندوبة تحتوي على مركز للفحص الفني يؤمن يوميا في حدود 138 عربة أي بنسبة 5 بالمائة من طاقة استيعابه.

التعقيب :

أشار السيد محمد اليحياوي الى أهميّة تشكيل لجنة وطنية تضمّ وزارات النّقل والسياحة و الرياضة والشباب والثقافة والصناعة، تحت إشراف رئيس الحكومة لتفعيل مشروع إعادة تنشيط ميناء طبرقة.

ودعا الى رسم تصوّرات استراتيجية على مستوى تنشيط الخط الحديدي رقم 2، والبحث عن شركاء لإحداث مشاريع كبرى في مجال النقل الحديدي.

• سؤال السيد ظافر الصغيري

فحوى السؤال :

تمحور حول مآل إنشاء الخط "د" من السكة الحديدة السريعة والمارّ من مدينة باردو وأسباب تأخيره. كما تساءل حول الاستشارة المواطنية التي وعدت وزارة النقل بإنجازها والإلتزام بتطبيق مخرجاتها.

جواب الوزير

أوضح وزير النقل بخصوص مآل إنشاء الخطّ" د" من السكّة الحديدية السريعة والمارّ من مدينة باردو ، أنّ شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة قامت بوضع جدول زمني للأشغال التحضيرية للصيغة النهائية التعاقدية من دراسات تنفيذ لتحويل الشبكات لتحرير الحوزة العقارية وإزالة البناءات الموجودة بحوزة المشروع والتابعة بالخصوص لشركة النقل بتونس والشركة التونسية للكهرباء والغاز .

وأفاد أنّه تمّت مراسلة المكلّف العام بنزاعات الدولة للإنطلاق في إجراءات التحوّز بالعقارات المنتزعة، وتمّت دعوة المقاولات بتاريخ 27 نوفمبر 2023 لاستئناف الدّراسات التنفيذية والاستعداد للأشغال مع تحيين الصيغة التعاقدية.

وفي إطار إتمام الأشغال التحضيرية المستوجبة للاستغلال التدريجي المؤمّن للخط "د "وبرمجة الانطلاق في استغلاله خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2024 . أكّد الوزير أنّه تمّ الانطلاق في الأشغال داخل السكة في إطار الملك الحديث، مضيفا أنّ هذا الإنجاز يدخل في مرحلة من مراحل أنجاز الصيغة التعاقدية الأصلية.

وأضاف أنّه تمّ تكوين لجنة فنية صلب وزارة النّقل للإعداد لمرحلة الاستعداد الوقتي للاستغلال وتتكوّن من ممثّلي الإدارة العامّة للنّقل البرّي وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس، مع الحرص على احترام المستلزمات البيئية والعمرانية عند اختيار تركيز البنية الأساسية للنقل مثل الطرقات السيّارة والطرقات المرقمة ومسالك السكك الحديدية . وبيّن أنّه تمّ اتّباع هذه المستلزمات عند دراسة تحديد مسلك الخط "د "من الشبكة الجديدة السريعة ومرورها بساحة باردو مع القيام بدراسة مقارنة متعدّدة المقاييس لكل الفرضيات الممكنة واختيار الفرضية الأنسب لذلك من ناحية إمكانية الإنجاز والكلفة مع المحافظة على طابع ساحة باردو.

وأضاف الوزير أنّه تمّ إمضاء عقد الإنجاز مع مجمّع مقاولي بناء على الفرضية التي تمّت المصادقة عليها، مع التأكيد خلال اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية على إنفاذ القانون وإنجاز الفرضية التعاقدية ايفاء بتعهّدات الدولة والمموّلين إزاء المقاولين والمواطنين حتى يتم استكمال إنجاز ما تبقّى من هذا المشروع الذي بقي معطّلا على مستوى ساحة باردو .

أمّا فيما يتعلّق بإنجاز المرحلة الثّانية من السّكك الحديدية السريعة بعد استكمال الخط "د"، أوضح وزير النقل أنّه سيتمّ تحيين الدراسات مع إمكانية اعتماد فرضية أخرى تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة لتركيز مثل هذه الخطوط يمكن أنّ تؤدّي الى استعمال مساحات أقل مع التقليص في الكلفة .

وبخصوص الإستشارة العمومية أو المواطنية التي كان يطالب بها أهالي باردو، أفاد أنّ هذا القرار يستند إلى مقتضيات الأمر الحكومي المؤرّخ في 29 مارس 2018 والمتعلّق بالاستشارات العمومية، حيث صدر في 07 نوفمبر 2019 قرار عن المجلس البلدي يحمل رقم 8515 صادر عن رئيس بلدية باردو بإيقاف الاشغال المنجزة من طرف شركة تونس للشبكة الحديدية السّريعة والمتمثّلة في بناء إحداثيات والشّروع في إقامة سياج وأشغال تحت الطريق وما زاد عن ذلك . و تمّ في 09 فيفري 2024 التصريح من قبل المحكمة الإدارية بأنّ هذا القرار معدوم ولا أثر عليه.

التعقيب

أشار السيد ظافر الصغيري إلى أهمية إيجاد حلول جذرية لضمان عدم تقاطع الشبكة الحديدية السّريعة مع الطرقات

وتجنب عزل باردو الشمالية عن باردو الجنوبية. وأشار إلى إشكاليات بخصوص موقع محطة "البرطال" في ولاية منوبة التي تقع في طريق سيارة تربط بين باردو ومنوبة . وأكّد أهمية إيجاد حلّ لهذه المحطّة لتسهيل تنقّل المواطنين. كما ذكّر بوضعية بعض المطالب التي تهم بعض محطّات الحافلات منذ سنوات على غرار رقم 30و 50 و3 أ، والحافلات 410و460.

الأسئلة الموجهة الى السيد كمال الفقي وزير الداخلية خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 06 مارس 2024

• سؤال السيد ياسين مامي

فحوى السؤال :

تمحور حول جدوى تغيير صبغة استغلال المحطّة الاستشفائية "حمام بنت الجديدي " من الصيغة المباشرة عبر البتة الى صيغة الوكالة. كما تساءل حول إنتشار البناء الفوضوي وتسوية وضعيات الربط بالشبكات العمومية في ظل غياب الدولة في تفعيل مثال التهيئة العمرانيّة يواكب الإنفجار الديمغرافي الذي حدث في المدينة.

جواب الوزير

أوضح وزير الداخلية، بخصوص أسباب تغيير صيغة "حمام بنت الجديدي" أنّ السلطة الجهوية ارتأت تغيير صيغة استغلال المحطّة بسبب تلكؤ صاحب اللّزمة في الاستخلاص ودفع المعاليم المستوجبة للدولة بتعلّة عدم الصيانة وإشكاليات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأوضح أنّه لتنظيم هذا المكسب وتعميم الفائدة لأهالي الجهة وتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل، ارتأت ولاية نابل إيجاد وكالات للتصرّف تحت إشراف المجالس الجهوية. وأضاف أنّه أصدر بتاريخ 15 فيفري 2024 قرارا يتعلّق بالترخيص للمجلس الجهوي بنابل في الاستغلال المباشر للمحطة الاستشفائية "حمام بنت الجديدي" في شكل وكالة وأمضى مقرّرا مشتركا مع وزيرة المالية يتعلّق بضبط تبويب ميزانية وكالة المجلس الجهوي بنابل للتصرّف في المحطّة الاستشفائية لدعمها مباشرة. وأفاد أنّ تغيير صيغة الاستغلال يندرج في هذا الإطار من أجل إضفاء الشفافية وحسن التسيير والمراقبة العمومية الجهوية وتوظيف العائدات لصالح المجموعة الوطنية مع خضوع الوكالة للقواعد الناجعة والجودة والمحافظة على المال العام وتمتعها بميزانية مستقلّة.

و بخصوص الرّبط والتزود بالشبكات العمومية وانتشار مظاهر البناء الفوضوي، أكّد أنّ الإنفجار الديمغرافي الذي حصل في مدينة الحمامات هو أفقي. وأضاف أنّه يفترض وفق القانون إسناد التراخيص لكلّ مواطن يستجيب للشروط المطلوبة. وبيّن أنّ الإشكال يكمن في تعقيدات الإجراءات الإدارية المتعلّقة بالحصول على التراخيص.

وأكّد أنّ مدينتا نابل والحمامات ستكونان من المدن التي تأخذ الصدارة في التدخّل في موضوع إسناد التراخيص والتزوّد بالشبكات العمومية.

• سؤال السيدة ألفة المرواني

فحوى السؤال :

تعلّق بشبهة فساد وسوء تصرّف في مشروع تصريف مياه الامطار في ولاية بن عروس الذي انطلقت أشغاله منذ 2019، واستفسرت عن الجهة المسؤولة عن توقفه. كما تساءلت عن ملف النّقل غير المنتظم والإجراءات المتّخذة لتنظيم القطاع والتصدّي للنقل العشوائي، وعن استراتيجية الوزارة في موضوع السّلامة المرورية.

جواب الوزير

أوضح أنّ انطلاق مشروع تصريف مياه الامطار المزمع إنجازه منذ 2019 في بلدية بن عروس ، كان بتمويل من البلدية وتمّ فتح العروض وانجاز الحفريات الأوّلية، غير أنّه تمّ اكتشاف تقاطع على مستوى وادي مليان بين المسار الرئيسي للشبكة وشبكة تصريف المياه المستعملة ، ومثّل حاجزا أمام إتمام المشروع .

وأفاد أنّه تمّ إصدار إذن إداري بإيقاف آجال التنفيذ من طرف رئيس البلدية آنذاك في انتظار إيجاد حلول فنية للمشروع. وبيّن أنّه بعد مزيد من التّشاور تمّ إصدار إذن بتوقيف الأشغال بتاريخ 08 ديسمبر 2020 الا أنّ الشركة المعنية طالبت بفسخ العقد بحجّة التأخير في إيقاف الأشغال، وتمّ عرض المطلب على أنظار المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة بتاريخ 08 نوفمبر 2022. وبعد المداولة والنّقاش تمّت المصادقة على الموافقة عل فسخ الصفقة بالتراضي مع تعهّد الطرفين بعدم طلب تعويضات أو غرامات مالية، على أنّ تتولّى المقاولة "ميدي باتا" ارجاع مبلغ التسبقة وقدره حوالي 400 ألف دينار .

وأكّد الوزير أنّ بلدية بن عروس برمجت مشروعا جديدا لتصريف مياه الأمطار ضمن المخطّط التقديري السّنوي لسنة 2024 ، مضيفا أنّه حاليا في مرحلة طلب العروض والدّراسات الفنية، وسيحرص على تسريع إنجازه لما يكتسيه من أهمية بجهة بن عروس .

وفي علاقة بوضعية النّقل في ولاية بن عروس، قدّم وزير الداخلية إحصائيات حول النّقل العمومي. وأضاف أنّه في إطار متابعة الموضوع، تمّ عقد جلسات عمل للنّظر في الإشكاليات والحلول . واعتبر أنّ وضعية النّقل في تونس تتطلّب دراسة وتشخيصا معمّقا، مبيّنا أنّ عدم تجديد الأسطول طيلة العشر سنوات الماضية و وضعية شركات النّقل، هي من أبرز أسباب تدهور القطاع. كما بيّن أنّ الوضع يتطلّب إجراءات استثنائية على غرار التخفيض في كلفة تجديد الأسطول، والمضيّ في عمليات التجديد.

وبخصوص المناطق الريفية، أفاد أنّه تمّ اعتماد حلّ النّقل الجماعي، معتبرا أنّه غير كاف، وداعيا إلى ضرورة استرجاع تاكسي المدينة وتحديد مسار جولانه مع عدم خضوعه إلى التطبيقات مقابل تنظيم بقية أصناف التاكسي .

وبخصوص جرائم الجولان أكّد وزير الداخلية ضرورة تكثيف الرّقابة على تنظيم الجولان في المدينة، وإيجاد حلول جذرية للحدّ من حوادث الطرقات القاتلة.

مجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة

بلغ العدد الجملي للأسئلة الكتابية الموجهة من قبل النواب إلى أعضاء الحكومة منذ بداية الدورة العادية الثانية وإلى غاية 31 مارس 2024، 1013 سؤالا. وقد وجّه النواب 509 سؤالا خلال الثلاثية الثانية، من 02 جانفي إلى مو فّى مارس 2024.

وبلغ عدد الأجوبة الكتابية الواردة من أعضاء الحكومة خلال نفس الفترة 436 جوابا من جملة 575 وردت من بداية الدورة الحالية إلى مو فّى مارس 2024.

وتتوزع الأسئلة الموجهة من قبل أعضاء المجلس إلى أعضاء الحكومة على النحو التالي:

توزيع الاسئلةالكتابية حسب المجالات
الفترة الثانية من المدة النيابية الثانية

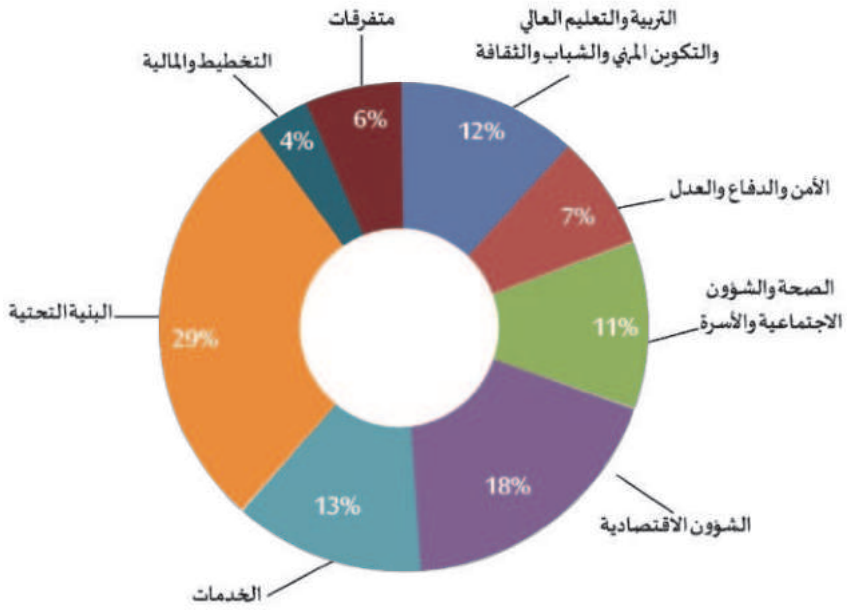

توزيع الأسئلة حسب الوزارات
الفترة الثانية من المدة النيابية الثانية

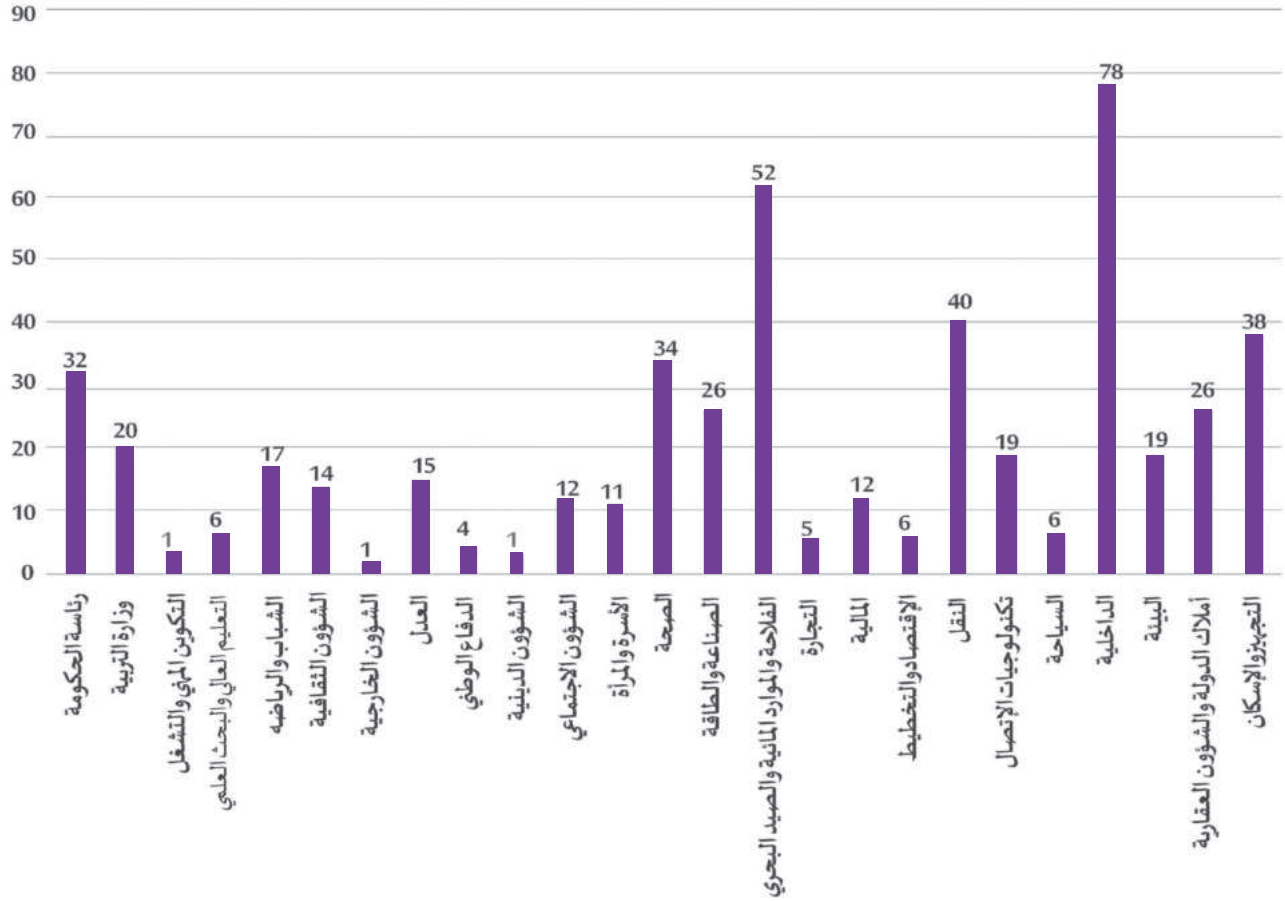

النواب يطّلعون عن قرب على نشاط عدد من المؤسسات

تعدّ الزيارات الميدانية آلية من آليات العمل البرلماني التي تترجم سياسة القرب ومبدا الاتصال المباشر والتعرّف على سير مختلف البرامج والمشاريع التنموية في مختلف جهات الجمهورية . وهي كذلك مناسبة لمحاورة المواطنين والإنصات إلى مشاغلهم والتعرّف على حاجياتهم . كما تبرز هذه الزيارات الأداء الناجع لمجلس نواب الشعب وممارسته للوظائف المنوطة بعهدته على أسس ثابتة تقوم بالخصوص على المعاينة والإصغاء والإطّلاع الميداني للتقدّم بما يلزم من آراء ومقترحات هادفة إلى الإصلاح والبناء والإسهام في نماء تونس وتعزيز مسارها التنموي .

وفي سياق تجسيم هذه المبادئ، شهدت المدّة المتراوحة بين جانفي ومارس 2024، تنظيم أربع زيارات ميدانية ، نستعرض مخرجاتها في ما يلي :

وفد من لجنة العلاقات الخارجية يزور مقر الشباك الموحد للديوانة التونسية

أدّى وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يترأسّه السيد عزيز بن الأخضر رئيس اللجنة، يوم الجمعة 19 جانفي 2024 زيارة ميدانية إلى مقر الشبّاك الموحّد للديوانة التونسية للوقوف على ظروف العمل به والإطّلاع على الإشكاليات التي يواجهها.

وقام النواب مرفوقين برئيس الشبّاك الموحّد للديوانة التونسية، وبعدد من الإطارات، بجولة داخل مقر المؤسّسة، اطّلعوا خلالها على مهام مختلف المكاتب التّابعة للهياكل المعنية بتسوية وضعية السيارات المستوردة.

ومكّنت الزيارة كذلك من التواصل مع المواطنين والتعرّف على مشاغلهم وعلى عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعترضهم عند تسوية وضعيات سيّاراتهم.

كما التقى النواب بعدد من إطارات الشبّاك الموحّد الذين أطلعوهم على مختلف المراحل التي يمر بها ملف التسوية.

وتمّ التداول حول عدد من الاشكالات التي يواجهها أعوان الشبّاك ومنها كثافة الملفّات خاصة خلال الفترة الصيفية وقلّة الموارد البشرية، فضلا عن عدد من الصعوبات التقنية الدقيقة. كما أكّدوا ضرورة إيجاد حلول للقضاء على التلاعب بالامتياز الضريبي FCR ووضع حدّ لاستفادة الوسطاء منه بغير وجه حق وبشكل مخالف للقانون. واقترحوا من بين الحلول اعتماد دفع المعاليم الديوانية الموظفة على السيّارات المنتفعة بهذا الامتياز الضريبي بالعملة الصعبة بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

وفد من لجنة السياحة يزور عددا من المواقع الثقافية والسياحية بولاية تونس

أدّى أعضاء لجنة السّياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية يوم الاربعاء 28 فيفري 2024 زيارة ميدانية إلى عدد من المواقع الثقافية والسياحية بولاية تونس، وذلك في إطار متابعة سير القطاعات الداخلة في دائرة اختصاصات اللجنة وفق مقتضيات النّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وتحوّل أعضاء اللجنة رفقة عدد أعضاء المجلس المنتخبين بالجهة، إلى دار الثقافة ابن خلدون بتونس العاصمة حيث كان في استقبالهم كل من المديرة العامة للعمل الثقافي بوزارة الشؤون الثقافية، والمندوبة الجهوية للشؤون الثقافية بولاية تونس ومديرة الموارد البشرية بالمندوبية ومديرة دار الثقافة.

ثم تحوّل الوفد البرلماني اثر ذلك إلى المتحف الاثري بقرطاج حيث كان في استقباله مدير الاستغلال بوكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية ورئيسة وحدة منتزه قرطاج بالوكالة ومحافظة مواقع قرطاج بالمعهد الوطني للتراث وممثل عن الإدارة العامة للتراث بوزارة الشؤون الثقافية إضافة إلى معتمد قرطاج.

واستمع النواب إلى عرض عن برنامج تهيئة وجرد القطع الأثرية بالمتحف والتعهّد بها بالصيانة. ثمّ اطّلعوا على ورشات الصيانة وأعمال تعهّد هذا المخزون الأثري الثمين .

وأكّد النواب أهمية مواصلة متابعة هذا المشروع الهام وضرورة إصدار التشريعات اللازمة التي ستمكّن من المحافظة على ديمومته وإشعاعه.

وتحوّل الوفد البرلماني بعد الظهر إلى نزل سيدي الظريف التّابع للديوان الوطني التونسي للسياحة. واستمع النواب إلى عرض عن مراحل تشييد هذه المؤسّسة الفندقية وأهميتها بالنّظر إلى

عامة.

ثم زار النواب الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد الذي تمّ رصد حوالي تسعة مليون دينار بميزانية وزارة السياحة بهدف إعادة تهيئته. وكان في استقبالهم مدير الميناء ورئيس مصلحة التصرّف في الموانئ الترفيهية بوزارة السياحة.

وقام الوفد النيابي بجولة في أرجاء الميناء واطّلع على الأضرار التي لحقت به نتيجة العوامل الطبيعية من تسرّب لمياه البحر والانهيار الجزئي لبعض الأرصفة به. ثم استمع إلى بسطة حول أهمّ مكوّنات برنامج إعادة تهيئته وإعادة ادماجه صلب الحركة السياحية.

وقد أكّد النواب ضرورة الإسراع في صيانته بالنظر إلى الأهمية الكبرى لهذا الميناء من حيث موقعه وهندسته ودوره في تنشيط الحركة السياحية واستقطاب السوّاح بولاية تونس بصفة عامة.

موقعها ومكوّناتها ووضعيّتها العقارية. كما قاموا بجولة في أرجاء النزل، مؤكّدين ضرورة إعادة تثمينه واستغلاله الاستغلال الأمثل بما يعود بالنّفع على القطاع السياحي وعلى الاقتصاد الوطني

وفد من أعضاء مجلس نواب الشعب يؤدّي زيارة ميدانية إلى مستشفى الحروق البليغة ببن عروس

تحوّل وفد من نوّاب الشعب ظهر يوم الخميس 14 مارس 2024 إلى مستشفى الحروق البليغة ببن عروس للإطمئنان على الوضعية الصحّية للمصابين في حادثة الانفجار التي جدّت صباحا بمنشأة صناعية بالمنطقة البترولية برادس ، وخلّفت 35 مصابا، 20 منهم تمّ ايواؤهم بمستشفى الحروق البليغة في حين تمّ نقل البقية إلى مستشفيات أخرى حسب الاختصاص.

وضمّ الوفد كلاّ من السيّدة الفة المرواني والسّادة فخري عبد الخالق وعزيز بالاخضر ومراد الخزامي وصابر الجلاصي.

وكان في استقبال الوفد السيد لطفي الصمعي المدير العام للمستشفى والدكتورة سارة الهويملي رئيسة قسم جراحة الرأب والترميم والتجميل، والسيد أشرف السفار مدير الحوكمة، والسيد عماد القطي القيّم العام المكلّف بالحصة المسائية.

واطّلع الوفد على ظروف إيواء المصابين، متمنّيا لهم الشّفاء العاجل.

وفد من أعضاء مجلس نواب الشعب من الدوائر الانتخابية بولاية بن عروس يزور سوق الجملة

قام وفد من أعضاء مجلس نواب الشعب من الدوائر الانتخابية بولاية بن عروس، فجر يوم الأحد 17 مارس 2024 بزيارة ميدانية إلى سوق الجملة ببن عروس، بهدف الوقوف على عملية التزوّد واستطلاع الأوضاع العامّة في السّوق.

وقد ضمّ الوفد البرلماني السيدة الفة المرواني والسادة فخري عبد الخالق، وعزيز بالاخضر، وفوزي الدعاس، ومراد الخزامي، وكمال الفراح، وماهر الحضري.

وتندرج هذه الزيارة ضمن جهود البرلمان الهادفة إلى فهم احتياجات السّوق ومواجهة التحدّيات التي قد تواجه المواطنين والتجار.

وأجرى الوفد النيابي بالمناسبة نقاشا مفصّلا مع العاملين في السّوق والتجّار حول القضايا المتّصلة بالتزوّد بالسّلع الأساسية، والمشكلات التي تواجه عمليات البيع والشراء. كما تمّ تبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات والأسعار المقدّمة في السّوق.

وتترجم هذه الزيارة الميدانية التزام النواب بالاستماع إلى مطالب المواطنين ومعرفة احتياجاتهم، كما تعزّز الحوار المجتمعي بين الوظيفة التشريعية والقطاع التجاري في تونس.

ومن المتوقّع أن تسهم النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة في وضع سياسات وبرامج تنموية تهدف إلى دعم الاقتصاد المحلّي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

الديبلوماسية البرلمانية

مجلس نواب الشعب يكثّف مساعي ومبادرات دعم إشعاع تونس عبر نشاطه الخارجي

ما فتئ النّشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب يشهد تطوّرا متواصلا في سياق العمل الدائم على مزيد تفعيل دور الديبلوماسية البرلمانية في دعم إشعاع تونس وتعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي والدولي . وقد تنوّعت وسائل تجسيم هذا المبدإ وتجلّت بالخصوص عبر اللّقاءات مع الوفود البرلمانية وممثّلي البعثات الديبلوماسية بتونس ، فضلا عن الحضور الفاعل والنّشيط في التّظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية والمشاركات النّاجعة في اجتماعات ومؤتمرات الهيئات والمنظّمات البرلمانية.

وقد تميّز النّشاط الخارجي خلال الثلاثة أشهر الأخيرة بالزيارة الرسمية التي أدّاها الى تونس رئيس المجلس الوطني لجمهورية كوريا، وكذلك بمشاركة وفود من مجلس نواب الشعب في اجتماع لجنة فلسطين الدّائمة التّابعة لاتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، وفي مؤتمر اتّحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، وكذلك في الدورة 148 للاتحاد البرلماني الدّولي.

ونستعرض في ما يلي مميّزات هذه المحطّات الهامّة :

رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا يؤدي زيارة الى تونس على رأس وفد برلماني

أدّى السيد KIM JIN PYO رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا زيارة الى تونس على رأس وفد برلماني، من 17 الى 19 جانفي 2024، وذلك في إطار جولة مغاربية قام بها خلال هذه الفترة.

وقد حلّ رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا مساء يوم الأربعاء 17 جانفي 2024 بتونس، حيث كان في استقباله بالقاعة الشرفية الكبرى بمطار تونس قرطاج الدولي السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، والسيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد Sun Nahmkook سفير جمهورية كوريا بتونس.

ورحّب رئيس مجلس نواب الشعب بالوفد مؤكّدا أهميّة هذه الزّيارة، ودورها في إعطاء دفع جديد للعلاقات التونسية الكورية وتعزيزها في مختلف الميادين وخاصّة في المجال البرلماني.

تطلّع نحو تعزيز العلاقات الاقتصاديّة مع كوريا وتوفير ظروف حثّ المستثمرين على بعث مشاريع وإقامة شراكات واعدة

واستقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الخميس 18 جانفي 2024 بقصر باردو السيد KIM JINPYO رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا، والوفد البرلماني المرافق له، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد أنور المرزوقي، نائبي رئيس مجلس نواب الشعب، والسيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد عزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة. كما حضر المقابلة السيد Sun Nahmkook سفير جمهورية كوريا بتونس.

وأشاد السيد ابراهيم بودربالة خلال المحادثة التي جرت بالمناسبة، بالعلاقات الممتازة التي تجمع البلدين الصديقين. وبيّن أنّ هذه الزيارة ستكون منطلقا لإرساء تعاون أكثر تنوّعا وثراء في شتّى الميادين. كما أشاد بما بلغه التّعاون الثنائي من نماء وتطوّر، معربا عن تطلّع بلادنا إلى مزيد تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع كوريا وتوفير الظروف الملائمة لحثّ المستثمرين على بعث مشاريع وإقامة شراكات واعدة في عديد القطاعات ولاسيما منها المتّصلة بالبحث العلمي والتكنولوجي والاكاديمي والثّقافي. وأشار في نفس الإطار الى أهمية دعم التبادل بين رجال الأعمال من البلدين والتشجيع على اختيار تونس كوجهة سياحية.

وأكّد حرص مجلس نواب الشعب على دعم التّعاون البرلماني مع جمهورية كوريا من خلال تكوين مجموعة الصّداقة البرلمانية، وتكثيف تبادل الزيارات بما يسهم في إثراء العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة خدمة للمصالح المشتركة.

كما أبرز حرص مجلس نواب الشعب على الإسهام في دفع التّعاون التونسي الكوري وتذليل الصّعوبات وتيسير ظروف عمل المؤسّسات الكورية المنتصبة في تونس، عبر توفير الإطار التشريعي الملائم، وتسريع المصادقة على اتفاقيات التعاون الثنائي في مختلف الميادين.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب ما بلغته جمهورية كوريا من تقدّم خاصة في المجال الصّناعي والتكنولوجي والعلمي، مؤكّدا السعي للتفاعل مع التجربة الكورية و مزيد الاستفادة منها.

وأكّد في سياق آخر أنّ تونس، بحكم موقعها الاستراتيجي في القارّة الأفريقية وإشعاعها في محيطها الإقليمي والدّولي، تولي أهمية كبرى لعلاقاتها الدولية، وتؤمن إيمانا راسخا بقيم الأمن والسّلم العالميين وبحق الشعوب في تقرير مصيرها ولاسيما الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لأبشع المظالم في سبيل دفاعه المتواصل عن حقوقه المشروعة. وبيّن أنّ إيمان جمهورية كوريا بنفس هذه المبادئ من شأنه أن يسهم في تعزيز دورها في الحفاظ على الأمن والسّلم ومساندة قضايا التحرّر في العالم.

من جانبه، أعرب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا عن

امتنانه لحفاوة الاستقبال الذي حظي به والوفد المرافق له، والذي يترجم متانة العلاقات بين البلدين وتميّزها، ويؤكّد الرغبة المشتركة في مواصلة التّعاون الثّنائي المثمر ليشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.

كما شدّد على أهمية العلاقات البرلمانية ومساهمتها في تطوير عرى الصّداقة والتّعاون، معربا عن أمله في أن تفتح هذه الزّيارة افاقا جديدة للعلاقات بين البلدين وتسهم في تحقيق مجمل الأهداف المرجوّة.

وأبدى رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا اهتمامه بالخطوات التي تقطعها تونس في مسارها الانتقالي ومواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأشاد بما تزخر به من كفاءات شابّة في كل المجالات ولاسيما العلمية والتكنولوجية، بما يمثّل أرضية لمواصلة التعاون الثّنائي وتكثيف الاستثمارات.

كما أكّد الاستعداد لقبول الطلبة التونسيين في جمهورية كوريا من خلال رصد منح دراسية، وإقامة برامج تعاون في هذا المجال والتعريف بالثّقافة الكورية عبر تعليم اللّغة بحكم انفتاح جانب من الشباب التونسي على هذه الثقافة. وأكّد الاستعداد لتعزيز التعاون في المجال السّياحي، مبيّنا أنّ عديد الشركات الكورية المقيمة في تونس تعمل على الترويج لتونس كوجهة سياحية عبر ومضات إشهاريّة، بالنظر إلى ما تزخر به بلادنا من مخزون حضاري.

كما أكّد أنّ تونس تحتلّ مكانة هامّة بحكم موقعها الاستراتيجي الإفريقي والمتوسّطي وعلاقاتها مع البلدان الأوروبية، بما يشكّل عوامل إيجابية لتعزيز التعاون الثلاثي التونسي، الكوري، الإفريقي.

وأشار إلى العدد الهام من الشركات الكورية التي تعمل حاليا في تونس وأخرى بصدد الإحداث ذات الطاقة التشغيلية العالية، مؤكّدا الرّغبة في مزيد دعم هذا التّعاون في إطار مؤازرة مجهودات تونس في مواجهة مختلف التحدّيات ولاسيما المتعلّقة منها بالتشغيل. ودعا في هذا الإطار الى تكثيف الجهود من أجل تذليل الصّعوبات وتيسير عمل هذه المؤسّسات الراغبة في توسيع مجالات نشاطها وبعث مشاريع استثمارية جديدة.

وأكّد أنّ جمهورية كوريا تتقاسم مع تونس إيمانها بقضايا الحق والعدل والسّلم العالمي، مبيّنا أنّ بلاده ستبذل مزيدا من الجهود في سبيل إحلال السّلم في الشرق الاوسط.

وتولّى السيد KIM JINPYO رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا، إثر هذه المحادثة تدوين كلمة بالسجل الذهبي لمجلس نواب الشعب.

حرص مشترك على الارتقاء بالتعاون الثنائي الى مستويات افضل وخاصة في المجال البرلماني

بارح السيد KIM JIN PYO رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا مساء يوم الجمعة 19جانفي 2024 تونس في نهاية هذه الزيارة، حيث كان السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في توديعه بالقاعة الشرفية الكبرى بمطار تونس قرطاج الدولي، بحضور السيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد Sun Nahmkook، سفير جمهورية كوريا بتونس.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن ارتياحه للأجواء الودّية والإيجابية التي اتّسمت بها هذه الزيارة، وما تميّزت به المحادثات من ثراء وتنوّع يترجمان الحرص المشترك على الارتقاء بالتّعاون الثّنائي إلى مستويات أفضل وخاصّة في المجال البرلماني.

وأعرب عن ارتياحه لما أكّده رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا من حيث استعداد بلاده لتكثيف البرامج الاستثمارية وبعث المشاريع المحدثة لفرص التشغيل وتعزيز التعاون الثنائي في المجال الفلاحي.

وجدد السيد KIM JIN PYO رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا التعبير عن مشاعر الشكر والتقدير لما وجده والوفد المرافق له من حفاوة استقبال وكرم ضيافة ترجمان عمق العلاقات الثنائية والرغبة المشتركة في مزيد تعزيزها خاصة في المجال البرلماني من خلال الزيارات المتبادلة على مستوى مجموعات الصّداقة البرلمانية.

وأكّد الانطباعات الطيّبة عن هذه الزيارة النّاجحة التي اتسمت بمباحثات ثريّة ومثمرة، واعتبرها منطلقا للمضي قدما على درب تعزيز التّعاون التونسي الكوري بالنّظر الى ما تناولته من رؤى استشرافية واستعداد مشترك لمزيد التطوير والاثراء.

وأكّد من جهة أخرى إعجابه بما تزخر به البلاد التونسية من مخزون حضاري وثقافي وتاريخي.

جلسة عمل مع رئيس لجنة الرقمنة بالبوندستاغ الألماني

انعقدت يوم الجمعة 09 فيفري 2024 بقصر باردو، جلسة عمل ضمّت من الجانب التونسي، السيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد محمد علي مقرّر لجنة الحقوق والحريات، والسيد طارق الربعي مقرّر لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، والنائب السيدة ريم الصغير، ومن الجانب الألماني السيد Tobias Bacherle رئيس لجنة الرقمنة بالبوندستاغ الألماني والوفد المرافق له.

وثمّن مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، حجم التّعاون بين البلدين على المستوى البرلماني، منوّها بالعلاقات التاريخية القائمة بين البلدين وبمجالات الشّراكة.

كما استعرض المسار التّاريخي لظاهرة الهجرة غير النظامية مبيّنا العوامل التي ساهمت في تفاقمها، خاصّة في علاقة بما شهدته الأوضاع في ليبيا وتأثير ذلك على تفاقم عدد المهاجرين من ليبيا الى تونس .

وأجمع النواب الحاضرون على أنّ موضوع الهجرة غير النظامية يشغل عديد الدول ولا يخصّ تونس فقط باعتبارها منطقة عبور. وشدّدوا على أهمية تكاثف الجهود بين الجميع لمكافحة وتنظيم هذه الظاهرة لا سيما بعيدا عن الحلول الأمنية.

واعتبروا أنّ معالجة الأسباب التقليدية والتاريخية للهجرة غير النظامية، والاتّجار بالبشر، والتصدّي للعصابات التي تموّل هذه العمليات، من أبرز الأولويات التي يجب تكثيف الجهود بشأنها. وبيّنوا أنّ عدم التوازن التنموي وتفاقم نسبة الفقر والركود الاقتصادي ساهم بشكل كبير في ارتفاع هذه الظاهرة.

واقترح النواب تكثيف التّعاون بين تونس وألمانيا في المجال الاقتصادي والتنموي، ودعم مجالات التكوين المهني والتعليم العالي والاستثمارات في مجالات الصيدلة والاقتصاد الأخضر.

من جانبه أبرز الجانب الألماني اهتمامه بمقترحات النواب وتوصياتهم بخصوص مجالات التعاون وتشخيصهم لأسباب تفاقم الهجرة غير النظامية، مثمّنين أهمية التعاون والاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر معتبرين أنّه مجال شاسع.

وأكّد رئيس لجنة الرقمنة بالبوندستاغ الألماني استعداد بلاده لتكثيف التّعاون لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية سواء في اطار الاتفاقية الممضاة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، أو عبر دعم جهود تونس التنموية لمجابهة هذه الآفة والتقليص كذلك من هجرة الأدمغة والكفاءات التي ارتفعت في السّنوات الأخيرة.

كما استفسر عن آليات عمل مجلس نواب الشعب في إطار المسار السّياسي الجديد وعن مشروع تعديل المرسوم المنظّم للجمعيات، ومدى تأثيره على سير عمل ووضعية بعض المؤسّسات والجمعيات الألمانية المنتصبة في تونس.

بحث آفاق تعزيز التعاون الثنائي ودور العلاقات البرلمانية في تحقيق هذه الأهداف

أجرى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب سلسلة من المحادثات مع عدد من سفراء البلدان الشّقيقة والصّديقة بتونس، حضرها السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة، وأتاحت الفرصة لتبادل وجهات النظر بخصوص واقع التعاون مع هذه البلدان وأفق تنميته وخاصّة في المجال البرلماني.

كما تناولت المحادثات آفاق تعزيز التعاون الثنائي الاقتصادي والاجتماعي والأكاديمي والثقافي والسّياحي.

هذا وتمّ التأكيد على ضرورة العمل المشترك عبر تكثيف اللّقاءات وتبادل التجارب والخبرات والزيارات، مع التشديد على الدور المهمّ لمجموعات الصّداقة في تجسيم هذه الأهداف.

وتمّ التطرّق الى الحرب التي يشنّها الكيان الصهيوني على قطاع غزّة، حيث أكّد رئيس مجلس نواب الشعب السيد إبراهيم بودربالة موقف تونس الثابت عبر التاريخ من القضية الفلسطينية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني، داعيا الى تكثيف الجهود من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار.

العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية

خلال استقباله للسيد عبد الله أبو رمان، سفير المملكة الأردنية الهاشمية بتونس، يوم الجمعة 8 مارس 2024، دعا السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب الى مزيد تنسيق المواقف بين البرلمانيين التونسيين والاردنيين في المحافل الإقليمية والدّولية في مختلف المسائل ذات الاهتمام المشترك. من جانبه، أكّد سفير المملكة الأردنية الهاشمية بتونس عمق العلاقات الثنائية. كما أبرز تطوّر الحياة البرلمانية في الأردن، مشيرا الى الاستعداد لتنظيم الانتخابات البرلمانية أواخر السنة الحالية.

وعبّر عن مساندته لما يضطلع به البرلمانيون من دور في مجال الدفاع عن القضايا العربية وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية.

العلاقات التونسية المجرية

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 31 جانفي 2024 ، السيد Lajos Mile سفير جمهورية المجر بتونس.

وعبّر رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره لمبادرة المجر بالترفيع في عدد المنح المسندة للطلبة التونسيين لمزاولة دراستهم بالمجر، معتبرا أنّ التبادل الثقافي والعلمي يمثّل همزة وصل بين الشعوب. وأبرز التطوّرات الإيجابية لعلاقات تونس مع البلدان الأوروبيّة وفق رؤية تقوم على العمل المشترك والاحترام والتعايش في كنف التعاون جنوب - شمال بما يحفظ أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط واستقرارها. من جهته أعرب سفير جمهورية المجر بتونس، عن ارتياحة لنسق التّعاون الثّنائي، وجدّد الدّعوة الموجّهة الى رئيس مجلس نواب الشعب من نظيره المجري، معربا عن أمله في أن تتمّ برمجتها قريبا في سياق الحرص على تعزيز أواصر التعاون البرلماني بين البلدين.

العلاقات التونسية الرومانية

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 16 فيفري 2024، السيد Valentin-Ciprian MUNTEAN، سفير جمهورية رومانيا بتونس، الذي أكّد حرص رومانيا على تعزيز تعاونها مع تونس ولاسيما عبر السّعي الى إحداث خط جوّي مباشر بين تونس وبوخاريست بما يعزّز فرص الاستثمار ويحقّق الأهداف المنشودة. وشدّد على ما تكنّه من تقدير لتونس، وللتطوّرات السياسية التي تشهدها. وأشار في نفس الصّدد الى تعويل رومانيا على تونس في مساندة توجّهها في علاقاتها مع بلدان شمال افريقيا.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب ما توليه تونس من أهمية لعلاقاتها الخارجية، مؤكّدا أنّ موقعها الجغرافي وما تتمتّع به من مكانة ممتازة تؤهّلها للاضطلاع بدور فاعل في تعزيز التعاون الافريقي الأوروبي.

العلاقات التونسية الفرنسية

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 23 فيفري 2024 السيدة Anne Gueguen سفيرة فرنسا بتونس. وأكّد الجانبان ضرورة ضبط برنامج عمل مشترك ولقاءات منتظمة للتّباحث في عديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وأبرزت سفيرة فرنسا بتونس الرغبة في مزيد التواصل في إطار الإعداد لمؤتمر قمّة الفرنكوفونية الذي ستحتضنه فرنسا في أكتوبر المقبل وللاجتماع القادم اللجنة المشتركة. كما أبرزت استعداد فرنسا لمواصلة دعم تونس وحرصها على تذليل الصّعوبات وخاصّة المتعلّقة بمنح التأشيرة.

وأبدت السفيرة اهتمامها بتطوّرات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وبدور مجلس نواب الشعب في ترسيخ قيم الديمقراطية والحريّات العامّة ومبادئ الحوكمة والشفافية. وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب الى ما توليه تونس من أهمية لتعزيز البناء الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان والحرّيات العامّة ولاسيما منها حرية التعبير وحرية التظاهر.

العلاقات التونسية البولونية

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 8 مارس 2024 السيدة Justyna Porazińska، سفيرة بولونيا بتونس.

وأبرز إيمان تونس بقيم الحوار بين الشعوب لتحقيق السّلام العالمي. وأشار في هذا الإطار الى مساندة تونس لمختلف القضايا العادلة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية التي تستدعي تحرّكا دوليا لنصرة أهالي غزة. من جهتها، أبرزت سفيرة بولونيا بتونس، أهمية تكثيف اللّقاءات بين المسؤولين التونسيين والبولونيين على المستوى السياسي والاقتصادي وبين رجال الأعمال. كما أكّدت تطلّع بولونيا الى زيارة وفد برلماني لمواصلة الحوار في ما يهمّ العلاقات الثنائية والتعاون، ولتباحث المسائل ذات الاهتمام المشترك.

مشاركات مكثّفة في اجتماعات الاتحادات البرلمانية

مجلس نواب الشعب يشارك في الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي

نيابة عن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، شارك السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس في أشغال الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدّائمة التّابعة لاتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، الذي التأم يوم الأربعاء 10 جانفي 2024 بطهران لدراسة مستجدّات الأوضاع في غزة، مع تواصل العدوان وحرب الإبادة التي يشنّها الكيان الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني.

إشادة بمواقف الدّول الداعمة للقضية الفلسطينية ورفعها لقضايا ضدّ الكيان الغاصب أمام المحكمة الجنائية الدّولية

وفي الكلمة التي ألقاها باسم رئيس مجلس نواب الشعب، نقل السيد الأنور المرزوقي تحيّات رئيس المجلس إلى كلّ المشاركين وشكره إلى رئيس مجلس الشورى الإيراني على دعوته، مثمّنا ما يبديه من حرص على الوقوف إلى جانب الاشقّاء في فلسطين دعما لقضيّتهم العادلة.

كما قدّم تعازي مجلس نواب الشعب التونسي في ضحايا التفجيرين الإرهابيين اللّذين جدّا مؤخّرا في محافظة كرمان الإيرانية.

وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته إلى ما يواجهه الأشقّاء في غزّة وفي الضفّة الغربية من حرب شرسة وإبادة جماعية ومحاولات تهجير يقترفها الكيان الغاصب أمام تواطؤ الدّول الدّاعمة وصمت المجتمع الدّولي. وندّد بإمعان العدو الصهيوني في صلفه وطغيانه في قتل المدنيين العزّل وتشريد الشيوخ والنّساء والأطفال الأبرياء، واستهداف الصحفيين والأطقم الطبية ومراكز الإسعاف والإغاثة. كما استنكر بشدّة تهجير قرابة مليونين من سكّان غزّة قسرا من ديارهم وبلداتهم وتدمير المباني والأسواق والمستشفيات والمدارس ودور العبادة وقطع أبسط مقوّمات الحياة، وتحويل قطاع غزّة إلى مقبرة جماعية بشهادة ممثّلي المنظّمات الأممية والدّولية.

وحيّا رئيس مجلس نواب الشعب المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني وما تُسطّره يوميا من ملاحم بطولية في مواجهة قوات العدوّ الغاصب، مؤكّدا تضامن تونس ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها الكامل له في الدفاع عن أرضه وعرضه ومقدسّاته، ومساندة نضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف.

كما استهجن بشدّة مواقف بعض الدّول الدّاعمة لهذه الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني، وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها، مطالبا بالوقف الفوري لهذا العدوان الوحشي وإلزام الكيان الغاصب بوقف عمليات الإبادة اليومية التي ترقى إلى جرائم حرب ثابتة الأركان، وتحميله كامل المسؤولية عن الجرائم التي يقترفها في قطاع غزّة والضفّة الغربية.

وأشاد بمواقف عديد الدّول الدّاعمة للقضية الفلسطينية ولا سيما رفعها لقضايا ضدّ الكيان الغاصب أمام المحكمة الجنائية الدّولية.

وشدّد على ضرورة مساندة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد لهذه التحرّكات وممارسة الضّغوط عبر القنوات الدبلوماسية والسّياسية والقانونية والمضي قُدُمًا في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها وضع حدّ لنزيف الدم الفلسطيني وفضح جرائم الكيان الصهيوني.

ودعا رئيس مجلس نواب الشعب البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، والبرلمانات الصديقة والهيئات الاقليمية والدّولية سواء كانت برلمانية أو حكومية ومكوّنات المجتمع المدني لإدانة الكيان المحتلّ، وتحميله كامل المسؤولية على ما يقترفه في غزّة وكل المدن الفلسطينية وإجباره على الانصياع لقرارات الشرعية الدّولية ووضع حدّ للاحتلال والتمدّد الاستيطاني بما يعيد الحق المسلوب لأصحابه.

وجدّد دعوة الدّول الصديقة والمجموعة الدّولية وخاصة الأطراف المؤثّرة والفاعلة، للتدخّل العاجل لوقف إطلاق النّار وفسح المجال لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة وإجلاء الجرحى والتخفيف من آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني خاصّة الأطفال والنّساء وكبار السن في هذه الظروف المناخية القاسية.

نائب رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

في إطار مشاركته في أشغال الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة باتحاد برلمانات الدّول الاعضاء في منظّمة التّعاون الاسلامي الذي انعقد بطهران، التقى السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، مساء الاربعاء 10 جانفي 2024 مع السيد محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الايراني.

وأبلغ نائب رئيس مجلس نواب الشعب، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الايراني، تحيّات السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحرصه الشّخصي على دعم التّعاون البرلماني بما يسهم في تقوية العلاقات التونسية الإيرانية على مختلف الأصعدة.

كما أعرب عن اعتزازه بتمثيل رئيس مجلس نواب الشعب في هذا الاجتماع الهام حول التطوّرات الأخيرة للقضية الفلسطينية. وأكّد في ذات السياق وحدة مواقف تونس حكومة وبرلمانا وشعبا تجاه فلسطين وتأييدها لقضيتها. وشدّد على أهمية اتخاذ إجراءات مشتركة بمبادرة من البرلمانيين، للضغط نحو وقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية لشعب غزّة.

وذكّر بالمناسبة بأهمية اتخاذ جميع المشاركين في هذا الاجتماع الاستثنائي لموقف موحّد بشأن القضية الفلسطينية، باعتبارها أمّ القضايا العادلة.

وأكّد نائب رئيس مجلس نواب الشعب ضرورة العمل المشترك لدفع العلاقات البرلمانية، مشدّدا على دور البرلمانيين في دعم العلاقات الثنائية عبر اللّقاءات المباشرة وتبادل التجارب والخبرات. وأبرز أهمية الرّوابط التي تجمع البلدين والحرص المشترك على مزيد تعزيز التّعاون الثّنائي خاصّة في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية.

من جهته أعرب السيد محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عن ارتياحه لنسق العلاقات الثّنائية، مشيرا الى أهمية تعزيز التّعاون البرلماني اعتبارا لمساهمته في تطوير العلاقات التونسية الإيرانية على مختلف الأصعدة، ومبرزا دور مجموعات الصداقة البرلمانية في تحقيق هذه الأهداف.

وأبرز من جهة أخرى أهمية الاجتماع الاستثنائي الخامس للجنة فلسطين الدائمة باتحاد برلمانات الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الاسلامي، معربا عن أمله أن تكون له تداعيات إيجابية داعمة للشعب الفلسطيني.

وأشار في نفس السياق الى الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في الأسبوع الأول لحرب غزّة، مثمّنا الموقف الثّابت للبرلمان التونسي تجاه القضية الفلسطينية، ومعتبرا أنّه موقف قوي وراسخ.

وأشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي الايراني إلى أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية والثنائية بين الحكومتين وتوفير الفرص اللازمة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية . كما اعتبر أنّ زيارة نائب رئيس البرلمان التونسي إلى إيران هي بادرة طيبة سيليها برنامج لتبادل الزيارات بين الوفود من البلدين.

مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة الثّامنة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة الثّامنة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي التي انعقدت بأبيدجان بالكوت دي فوار من 2 الى 5 مارس 2024 بوفد ضم السيدة سوسن المبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب. والسيد رضا الدلاعي، رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة و مكافحة الفساد، والسيد صالح السالمي، مقرر لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ، والسيد فتحي المشرقي، عضو لجنة التشريع العام.

دعوة المجتمع الدّولي الى إلزام الكيان المحتلّ بوقف عدوانه الوحشيّ ووضع حدّ لاحتلاله وحصاره لقطاع غزّة

وألقت السيدة سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب كلمة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس بالمناسبة، الذي حيّا في مستهلها السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، ورئيس اتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، و السيد أداما بيكتوغو، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الكوت دي فوار وكذلك السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام لاتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الاسلامي،

وتقدّم السيد إبراهيم بودربالة خلال كلمته بأحرّ التّهاني إلى السيد أمادو بيكتوغو، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الكوت ديفوار على توليه رئاسة الإتحاد للفترة القادمة، متمنّيا له التوفيق في مهامه.

كما تقدّم بعبارات الشكر والتقدير للسيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على ما بذله من جهود محمودة على رأس الاتّحاد وحرصه الدائم على متابعة الأوضاع والمستجدّات على صعيد الأمّة الإسلامية ولا سيما في فلسطين المحتلّة التي تواجه في يومنا

الحاضر غطرسة وإجراما غير مسبوقين على يد الكيان الصهيوني.

وتقدّم بالشكر كذلك للسيد الأمين العام السيد محمد قريشي نياس وكافة مساعديه بالأمانة العامة لما يبذلونه من جهود مقدّرة في تسيير شؤون الاتحاد.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ العالم الإسلامي يمرّ بمرحلة دقيقة من تاريخه بسبب التعدّيات الصّارخة على حقوق الإنسان في العديد من بقاع العالم وخاصّة في فلسطين جرّاء الهجمة الشّرسة التي يتعرّض لها الشّعب الفلسطيني الأعزل منذ أكثر من أربعة أشهر ونصف من قبل آلة حرب الكيان المحتلّ وما يرتكبه من جرائم قتل وتدمير وتهجير قسري وتجويع متعمّد لأهلنا في قطاع غزّة بل وصل به الأمر بمكره المعهود إلى محاولة تصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تحت أنظار العالم بأسره وبتواطؤ مفضوح ومدان للقوى الكبرى التي تدّعي حماية حقوق الإنسان.

وشدّد على أنّه أمام تصاعد وتيرة العدوان الوحشي والهمجي، وإمعان العدوّ في صلفه وطغيانه وتعمّده قتل المدنيين وتشريد الشيوخ والنساء والأطفال الأبرياء، واستهداف الصحفيين والأطقم الطبية ومراكز الإسعاف والإغاثة، تسعى تونس في كلّ المحافل الدّولية إنطلاقا من موقفها المبدئي والثّابت الدّاعم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة إلى الدفاع عن هذه القضية. مذكّرا بكشف تونس يوم 23 فيفري 2024 أمام محكمة العدل الدّولية لحقيقة افتقاد الكيان المحتلّ للشرعية الدّولية وخرقه الجسيم للمواثيق والمبادئ الأساسية للقانون الدّولي وتعرية وجهه الحقيقي أمام المجتمع الدّولي على غرار ما حصل عند صدور رأي المحكمة حول الجدار الفاصل في جويلية 2004.

كما ثمّن القرار المنصف والعادل الذي أصدرته محكمة العدل الدّوليّة في لاهاي حول التّدابير المؤقّتة الواجب اتخاذها في إطار الدّعوى المرفوعة أمامها من قبل جمهورية جنوب إفريقيا ضدّ الكيان الصهيوني والذي يدعو للامتناع الفوري عن كلّ جرائم الإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين والتي تمثّل انتهاكات واضحة للاتّفاقيّة الدّوليّة لمنع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبتها، إضافة إلى مطالبته بضمان توفير الخدمات والمساعدات الإنسانية العاجلة لسكّان القطاع.

واعتبر أنّ هذا القرار يعدّ إنجازا تاريخيا وخُطوةً هامّة على طريق إدانة الجرائم الهمجية للكيان المحتلّ، وانتصارًا للعدل وللقيم الإنسانيّة السّامية ولمبادئ القانون الدّولي وللميثاق الأممي وإعلاءً لصوت الحق ولقوّة الحجّة على سياسات ازدواجيّة المعايير.

وجدّد دعوة تونس للمجتمع الدّولي لإلزام الكيان المحتلّ بوقف عدوانه الوحشيّ ووضع حدّ لاحتلاله وحصاره لقطاع غزّة و كذلك حملاته في الضفّة الغربية والقدس من خلال الإستيطان السّرطاني مع مقاضاته على جرائمه أمام المحاكم الدّولية.

وترحّم رئيس مجلس نواب الشعب على أرواح الشهداء الأبرار متمنّيا الشّفاء العاجل للمصابين، وحيّا صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وما تسطّره يوميا من ملاحم بطولية دفاعا عن الأرض والعرض، وجدّد التأكيد على تضامن تونس ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها الكامل لنضاله للدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلّة كاملة السّيادة وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وأدان في هذا السّياق إعتزام بعض الدّول نقل سفاراتها إلى القدس، وعبّر عن رفض تونس أيّة محاولة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والديني للمدينة المقدّسة، واستنكر بشدّة مواقف عدد من القوى الدّولية وتحميلها مسؤولية تواصل حرب الإبادة خاصة على إثر إخفاق مجلس الأمن في تمرير مشروع القرار الذي تقدّمت به الجزائر الشقيقة من أجل وقف فوري لإطلاق النّار في قطاع غزّة.

كما بيّن أنّ تونس تحذّر من التّبعات الكارثية التي تهدّد الشّعب الفلسطيني والمنطقة برمّتها ما لم يضطلع مجلس الأمن بوظيفته الأصلية في الحفاظ على الأمن والسلم الدّوليين والنأي عن سياسة الكيل بمكيالين وعن التوظيف غير المسؤول لحق النقض.

وفي جانب آخر من كلمته اعتبر رئيس مجلس نواب الشعب أنّ مسألة التغيّر المناخي أضحت الشغل الشاغل في تونس التي تعاني من مشاكل التصحّر وندرة المياه وتدهور الموارد الطبيعية. وهي تُعتبر من البلدان الأكثر تضرّرا من أخطار التغيّر المناخي وانبعاثات الغازات الدفينة على مستوى العالم، وبيّن أن تونس تولي هذا الملف ما يستحقّه من عناية واهتمام تجسيدا لما نصّ عليه دستور الجمهورية التونسية الذي أقرّ ضرورة "أن تكون التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة مستمرّة دون تعثّر أو انتكاس في بيئة سليمة تزيد تونس الخضراء إخضرارا من أقصاها إلى

أقصاها، فلا تنمية مستمرّة دائمة إلاّ في بيئة سليمة خالية من كلّ أسباب التلوّث". وذكّر بأنّ تونس كانت من أوائل الدّول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ سنة 1993 وبروتوكول كيوتو سنة 2002، وتوّلت تركيز عديد الفروع التابعة لمنظّمات دولية تعنى بالجانب البيئي في تونس.

وأفاد بأنّ تونس عبّرت عن نيّتها للتعامل بجديّة من أجل خفض كثافة انبعاثاتها الكربونية بنسبة 13 في المائة بحلول سنة 2030. وأضاف أنّه من المنتظر أن تزداد حصّتها من الطّاقة المتجدّدة في إنتاج الكهرباء إلى 30 في المائة بحلول سنة 2030.

وفي سياق متصل، أوضح السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ تونس شرعت منذ عدة سنوات في عملية تقليص الاقتصاد القائم على الكربون قصد التخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة. واعتبر أنّ ذلك يتطلّب حزمة من الإجراءات الاستباقية طويلة المدى في مجال التّحكم في استخدام الطّاقة، في ظلّ تعدّد الإشكاليات التي قد تهدّد استدامة هذا التوجّه، من بينها نقص التمويلات اللازمة لتغيير نظم إنتاج الطاقة. وأكّد ضرورة تحّمل الدّول الصناعية التي ساهمت في تلويث المناخ مسؤولياتها من خلال تقديم الدّعم المالي الكافي للدّول التي تأثّرت من التغيرات المناخية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية.

كما أوضح أنّ تفاقم المديونية في عديد الدّول الإسلامية أدّى إلى اتّساع رقعة الفقر والجوع وإرتفاع غير مسبوق لموجات الهجرة غير النظامية واللّجوء، ممّا دفع إلى التفكير في إيجاد حلول فعليّة واستنباط مقاربات جديدة ذات فاعلية، وتعزيز مجالات التّعاون والتّضامن بين الدّول الإسلامية على أساس المسؤولية المشتركة من أجل تحقيق أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي اتخذت مبدأ "عدم ترك أي أحد يتخلّف عن الركب".

وجدّد تأكيد تونس في هذا المجال على طلب إحداث مخزون استراتيجي من الحبوب بهدف القضاء على ظاهرة أزمة الغذاء التي أثّرت على العديد من الشعوب الإسلامية، ودعوتها إلى إصلاح المنظومة المالية العالمية وتغيير الحوكمة الاقتصادية العالمية، قصد التأسيس لنظام ناجع وعادل يساهم في سدّ الفجوة التنموية. وفي هذا السياق، شدّد على ضرورة مواصلة العمل لتذليل العقبات من أجل استرداد الأموال المنهوبة لفائدة الشعوب المعنيّة بما يمكّن من توفير تمويلات تنموية إضافية لها.

كما أبرز سعي تونس للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة في إطار الالتزام بقيم التضامن والتّعاون الدّولي لتحقيق السّلام والاستقرار في الدّول الإسلامية، والتوصّل الى بلورة حلول شاملة تقطع نهائيا مع الوضع الراهن خاصّة في المجالات الحسّاسة على غرار الحدّ من ظاهرة الهجرة غير النّظامية بسبب ضعف مستويات التنمية المتأثّرة بالتغيّرات المناخية، فضلا عن استغلال الشبكات الإرهابية والاجرامية لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى التّعاطي المسؤول لتونس مع الهجرة غير النظامية في إطار تمسّكها بمنظومة حقوق الانسان واحتراما للالتزامات الدّولية بعيدا عن محاولات التوطين المقنّع والاستغلال السياسي والإعلامي غير المسؤول والمتاجرة بهموم ضحايا الهجرة خدمة لأجندات خارجية غير بريئة في مضمونها.

وأبرز في إطار متابعة توصيات وقرارات المؤتمر السّابق للاتحاد، عمل مجلس نواب الشعب على تقديم الإضافة والمساهمة بعديد من المقترحات العملية دعمًا لمجهودات اتحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي وتحقيق أهدافه النّبيلة من أجل النهوض بالأمّة الإسلامية وجني الفائدة من اجتماعاته.

مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة 148 للاتحاد البرلماني الدّولي

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة 148 للاتحاد البرلماني الدّولي التي انعقدت بجنيف من 23 إلى 27 مارس 2024 بوفد ترأسّه السيد محمد أمين الورغي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن و المجتمع المدني، وضمّ السيدة نجلاء اللحياني نائب رئيس لجنة التربية والتعليم والشباب والرياضة، و السيد ظافر الصغيري مقرّر لجنة التشريع العام، والسيد عبد القادر عمار عضو لجنة الصحة و الشؤون الاجتماعية والمرأة و الأسرة و الطفولة.

وألقى السيد محمد أمين الورغي يوم الثلاثاء 26 مارس 2024 خلال النقاش العام ، كلمة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، تقدّم في بدايتها نيابة عنه وعن جميع أعضاء مجلس نواب الشعب بالتّهاني إلى السيدة Tulia Ackson، رئيسة الإتحاد البرلماني الدّولي، متمنّيا لها النجاح في مهامها على رأس هذه المنظّمة العريقة. كما توجّه بعبارات الشكر والتقدير إلى السيد Martin CHUNGONG الأمين العام للاتحاد البرلماني الدّولي، وكافّة أعضاده لما يبذلونه من جهود في تسيير شؤون الاتحاد.

وبيّن أنّ هذا الاجتماع الذي يناقش "دور الديبلوماسية البرلمانية في تكريس السّلم والأمن الدّوليين"، يمنح الفرصة لمزيد التداول حول الدور الفعلي للديبلوماسية البرلمانية في ظلّ وضع عالمي يشوبه التوتّر وتفاقم النّزاعات و التحدّيات وتنوّعها، مقابل سعي حثيث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030. وأكّد أنّه حريّ بنا في هذا السّياق أن نتطرّق الى علاقة السّلام بالتنمية الذي أورده الهدف16 "السلام والعدل والمؤسّسات الناجعة" والذي غيّر وأتمّ مفهوم التنمية السّائد

حاليا المرتكز على محاور بيئية واقتصادية واجتماعية.

وجاء في كلمة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ هذا السّلام أضحى تحقيقه، حسب كل المؤشّرات، مهدّدا بسبب النّزاعات العنيفة المستمرّة والمستجدة والتي تمسّ وبشكل خطير القانون الدّولي الإنساني مُزعزعة بذلك مبدأ كونية حقوق الإنسان. وتساءل في هذا الإطار عن حدوده أمام ما يتعرّض له الأشقّاء في فلسطين المحتلة خاصة من الرضع والأطفال والنّساء والشيوخ من عمليات قتل ممنهج وتنكيل وتجويع متعمّد، إضافة الى منع المساعدات الإنسانية الأساسية والإبادة الجماعية والتهديد الصارخ للأمن الإنساني أمام مرأى ومسمع من العالم ودون رادع أو تدخّل حازم من المجموعة الدّولية. كما أكّد دور النواب كممثلين لشعوبهم في تكريس الأمن والسلم الدّوليين، وإعلاء المبادئ السّامية التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدّة.

وجدّد رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته التذكير بمواقف تونس المبدئية والثابتة إزاء القضية الفلسطينية، مؤكّدا على مساندتها اللامشروطة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقرار حقوقه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلّة كاملة السّيادة وعاصمتها القدس الشريف. وأهاب بكلّ أحرار العالم لتحمّل مسؤولياتهم التاريخية من خلال تكثيف الجهود في ممارسة المزيد من الضغط عبر الإتحاد البرلماني الدّولي، كمؤسسة عريقة، من أجل حمل الكيان الصهيوني على وضع حدّ للحرب الهمجية والوحشية التي يشنّها ضد المدنيين العزّل في قطاع غزّة و الضفّة الغربية ومن إجراءات استفزازية وتعسّفية في مدينة القدس و التي تصاعدت في شهر رمضان الفضيل .

ودعا من جهة أخرى مجلس الأمن للاضطلاع بوظيفته الأصلية في الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين والنّأي عن سياسة الكيل بمكيالين وعن التوظيف غير المسؤول لحق النقض.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته أنّ التفكير ظلّ عالقا في مستوى فهم الروابط بين التنمية والسّلام العالمي ولم يقع المرور إلى الفعل بإرساء مقاربات ووسائل أكثر فعالية ونجاعة في التعامل مع التحدّيات والأزمات العالمية المطروحة على غرار ظاهرة الهجرة غير النظامية التي لا يمكن لأي دولة تحمّلها بمفردها بل هي مسؤولية مشتركة لكل من بلدان المصدر والعبور والمقصد والمنظمات الإقليمية والدّولية. وأكّد أنّ تونس تتعاطى مع هذه المسألة بكل مسؤولية وفي إطار التمسّك الثابت بمنظومة حقوق الإنسان الكونية واحترام الالتزامات الدّولية والاعتزاز بالانتماء إلى القارة الإفريقية، ولم تتوان في الدعوة إلى مزيد تعزيز التضامن والتّعاون الدّولي لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها العميقة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما الأزمات الغذائية والطاقية وتفاقم المديونية والمساعدة على استرجاع الأموال المنهوبة.

وأعرب في هذا السّياق عن اعتقاده بأنّ ظاهرة الهجرة الجماعية ستتفاقم وتحمل معها عدم الاستقرار والحروب، إذا واصل المجتمع الدّولي التنصّل من التزاماته تجاه التأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية، التي أصبحت جرس إنذار وبات من الحتمي أن تتحمّل الدّول الصناعية مسؤولياتها الفعلية لتسببها بشكل رئيسي في تلوّث البيئة.

وفي ختام كلمته أكّد رئيس مجلس نواب الشعب التطلّع إلى مجهودات أكبر للإتحاد البرلماني الدّولي من أجل مزيد التنسيق والعمل المشترك مع منظّمة الأمم المتحدة بجميع هياكلها تحقيقا للأمن وإعلاء لراية السّلام والتنمية المستدامة لشعوبنا والنهوض بالديمقراطية التمثيلية، واحتراما لمبدإ كونية حقوق الإنسان كركيزة أساسية للمجتمع.

وأبرز بهذه المناسبة انخراط تونس في " بناء المؤسّسات النّاجعة "من خلال تصحيح مسار الإنتقال الديمقراطي الذي انطلقت فيه وفق خارطة طريق محدّدة شملت إجراء استفتاء على دستور جديد للجمهورية في جويلية 2022 ، أكّد على المبادئ والقواعد الأساسية المنظّمة للحقوق والحريات الفردية والجماعية وكرّس مبادئ المساءلة ومقاومة الفساد. وأضاف أنّ هذا الدستور أقرّ المساواة والتناصف بين الجنسين في الحياة السياسية وأرسى برلمانا ذا غرفتين. وأشار إلى أنّه تمّ تنظيم الإنتخابات التشريعية لتركيز غرفته الأولى: مجلس نواب الشعب الذي بدأ مهامه في مارس 2023 لِتليه الغرفة الثانية: المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي سيتم تركيزه خلال شهر أفريل المقبل، على إثر انتخابات غير مباشرة بداية من المجالس المحلية ثم الجهوية ثم على مستوى الأقاليم.

هذا وكانت لوفد مجلس نواب الشعب مشاركات ومساهمات عديدة في اجتماعات مختلف هياكل الاتحاد وهيئاته القانونية ولجانه، وفي منتدى البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. كما كانت له لقاءات ومحادثات مع عدد من الوفود البرلمانية العربية والدّولية المشاركة في أشغال هذه الدور ة 148 للاتحاد البرلماني الدّولي.

الاكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة جديدة من الأيّام الدراسية

نظّم مجلس نواب الشعب بمبادرة من الأكاديمية البرلمانية، سلسلة من الأيّام الدّراسية أشرف عليها السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس وحضرها عدد من أعضاء الحكومة والخبراء ومن إطارات عديد الوزارات، إلى جانب ضيوف من قطاعات مختلفة

وقد انتظمت هذه الأيّام الدّراسية في سياق منهجية العمل النوعي الذي توخته الأكاديمية البرلمانية من حيث التدقيق وتعميق النّظر في المسائل المطروحة وتقديم رؤية استشرافية في كلّ ما يهمّ الشأن الوطني وفي مختلف المواضيع المعروضة على مجلس نواب الشعب. كما مثّلت فضاءات للحوار مع إطارات عليا من الدولة ومع الكفاءات الوطنية والاستماع إلى آرائهم بخصوص عديد القطاعات الحيوية ذات العلاقة بالأمن القومي، فضلا عن ترجمتها لانفتاح المجلس على المجتمع وحرصه على أنّ يكون له اتصال وثيق بطموحاته وبمختلف مجالات اهتمامه، وكذلك إسهامها في تعزيز القدرات وإضفاء مزيد من الجدوى على العمل النيابي في مختلف أوجهه.

وقد أتاحت هذه الأيّام الدّراسية الفرصة لتعميق النّظر حول مواضيع الفلاحة والموارد المائية والشؤون الاجتماعية والمرأة والرياضة، والجماعات المحلّية . وفي ما يلي استعراض لأبرز ما جاء فيها .

الأمن المائي في تونس في ظلّ التغيرات المناخية

تناول اليوم الدّراسي الملتئم يوم الأربعاء 03 جانفي 2024 موضوع «الأمن المائي في تونس في ظلّ التغيّرات المناخية»، وحضره السيد رضا قبوج كاتب الدّولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه، وعدد من إطارات الوزارة، والسيد الأنّور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، وعدد من النواب.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال، الأهمية التي يكتسيها قطاع المياه الذي أصبح شاغلا رئيسيا في تونس ومنطقة شمال افريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بصورة عامّة، بالنظر إلى التغيّرات المناخية وشحّ الأمطار في السنوات الأخيرة. وأبرز تأثيرات هذه المعطيات والتقلّبات المناخية على السّلوك اليومي في علاقة بالمياه، وعلى التصرّف في المخزون المائي بما استدعى التفكير في المستقبل بكل جدّية مع ارتباط المسألة المائية بالأمن القومي.

وبيّن ما أولته تونس من عناية لموضوع المياه الذي جعلت منه مسألة أساسية. وأشار في هذا الإطار إلى مختلف المجهودات التي بذلت منذ الاستقلال ولاسيما من حيث بناء السدود وتكثيف العناية بالبنية التحتية، وحيّا في ذات السياق مجهودات ومساعي عديد الشخصيات الوطنية التي وضعت الأسس المتينة للسّياسة المائية في البلاد وتركت بصماتها في هذا المجال عبر ما قدّمته من مبادرات. وأكّد أنّ أنّشاء كتابة دولة تعنى بالمسألة المائية هو خير ترجمة للعمل المتواصل في إطار الحفاظ على الموارد المائية وحسن استغلالها والتصرّف فيها.

وأبرز عناية مجلس نواب الشعب بالمسألة المائية سواء من حيث الدّراسات أو التّشخيص أو كذلك من خلال النّظر في مشاريع القوانين ذات العلاقة بالقطاع والتي يتطلّع المجلس إلى عرضها عليه، وفي مقدّمتها مجلّة المياه.

ثمّ قدّم السيد رضا قبوج كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه، مداخلة أشار في بدايتها إلى أهمية كميات الأمطار التي سُجّلت مؤخّرا وآثارها الإيجابية على زراعة الحبوب والزراعات البعلية لا سيما بالوسط

والجنوب. وبيّن أنّ نسبة إمتلاء السّدود بلغت 27 بالمائة، معتبرا أنّها ، رغم أهميتها، لم ترتق إلى المعدّل المطلوب.

وأكّد أنّ قيمة المخزون المائي تعدّ في المستوى المسجّل في السّنة الماضية، غير أنّ الإشكال يكمن في كيفية توزيعه بين السّدود لا سيما في ما يتعلّق بالمياه الصالحة للشرب. وأوضح أنّ الوزارة مستعدّة لكافّة الفرضيات المرتبطة بمعدّلات كميات الأمطار المنتظرة، مشيرا إلى قيامها بربط العديد من الآبار العميقة بشبكة الصوناد وعملها على تشخيص مشاكل التزوّد بالمياه الجوفية في كافة المعتمديات.

واستعرض السيد فايز مسلم المدير العام للسّدود والأشغال المائية الكبرى بوزارة الفلاحة، واقع الأمن المائي في تونس في ظلّ التغيّرات المناخية. وقدّم مؤشّرات تبرز الموارد المائية سواء التقليدية أو غير التقليدية، مشيرا إلى أنّ الموارد المائية السطحية بلغت 2700 مليون م3 سنويا، في حين بلغت الموارد المائية غير التقليدية والتي تتّصل بتحلية المياه وبمعالجة المياه المستعملة ، 350مليون م3 في السّنة . وبيّن المدير العام للسّدود أنّ الجمهورية التونسية تحتلّ المرتبة 30 عالميا من حيث ندرة المياه مقارنة ببقية بلدان البحر الأبيض المتوسط. وأنّه، بالإعتماد على معدّل حصّة الفرد من المياه البالغ 420 متر مكعب في السّنة، تعدّ تونس تحت عتبة الشحّ المائي المقدّرة بـ 500 متر مكعب في السّنة لكل ساكن.

وأشار من جهة أخرى إلى التحدّيات المطروحة إلى جانب ندرة المياه وخاصة منها إشكالية سوء التوزيع الجغرافي للموارد المائية، وتواتر سنوات الجفاف حيث يعتبر الشمال الغربي للبلاد المورد الرئيسي للمياه السطحية. وأوضح أنّ وزارة الفلاحة اعتمدت على استراتيجية ربط السدود ببعضها وتحويل المياه لضمان توفير الموارد خاصة للمدن الكبرى والشريط الساحلي أين يرتفع الطّلب.

كما تطرّق إلى مخطّط العمل المعتمد لسنة 2024 ولاسيما في علاقة بمجابهة الشحّ المائي وإعطاء الأولوية لمياه الشرب وأشار إلى خطّة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لمجابهة ذروة الاستهلاك خلال صائفة 2024، والمتمثّلة في إعداد برنامج يحتوي على 83 تدخّلا بمختلف ولايات الجمهورية. وأشار في هذا الصدد إلى استغلال المياه الجوفية المتاحة عبر حفر آبار عميقة خاصّة بالمناطق المزوّدة كلّيا بمياه جوفية، والقيام بعمليات الصيانة اللّازمة مع تغيير وتجديد بعض تجهيزات الضخّ، مع العمل على التوعية بترشيد الإستهلاك والاقتصاد في الماء، إضافة إلى السعي إلى إدخال محطتي تحلية مياه البحر بكل من الزارات و صفاقس حيّز الاستغلال قبل صائفة 2024. وتطرّق السيد فايز مسلم إلى مخطط العمل على المدى القريب بالوسط الريفي، مؤكّدا أنّه سيتمثّل في تأمين التزوّد بالماء الصّالح للشرب لا سيما إتمام إنجاز 114 مشروعا لفائدة 148 ألف ساكن قبل الصّائفة المقبلة، إضافة إلى معالجة مديونية عدد من المجامع المائية. واستعرض في السّياق ذاته خطط العمل على المدى المتوسّط خاصّة المتعلّقة منها بمشاريع إعادة تهيئة المناطق السقوية العمومية لتحسين مردودية شبكات الري، وبالتالي تقليص ضياع المياه واستنزاف الموارد المائية.

وقدّم السيد رفيق العيني المدير بمكتب التخطيط والتوازنات المائية بوزارة الفلاحة، عرضا عن الدراسة الاستراتيجية لقطاع المياه في أفق 2050 . وبيّن أنّها تهدف إلى تأمين التوازنات المائية والإنتقال من إدارة العرض إلى إدارة الطّلب، باعتماد التصرّف المندمج والمستديم في الموارد، مع التأكيد على الجوانب الكمية والنّوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي.

وشدّد على أنّ هذه الدراسة سترتكز على تأمين مياه الشّرب كأولوية مطلقة وذلك حسب خصوصية كل إقليم. وبيّن أنّها ستعتمد نموذجا ديناميكيا يأخذ بعين الاعتبار ضغوطات التأثيرات المناخية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وأوضح أنّ التصرّف المستقبلي لإدارة المياه يجب أن يعتمد على النمذجة الاقتصادية المائية كأداة لدعم القرار والرؤية والاستراتيجية وإدارة الطّلب.

وأضاف أنّه سيتم الاعتماد على التقنيات الحديثة للاقتصاد في المياه بالواحات وتعزيز الأمن الغذائي المستدام ومراقبة جودة المياه والتحكّم في التلوّث والتّخفيف من حدّة تأثيرات التغيّرات المناخية، مع التوجّه نحو الزراعات التي تتأقلم مع هذه الظّاهرة والعمل على توحيد جميع مؤسّسات «المياه» في دائرة واحدة.

وقدّم النواب في إطار النّقاش العام جملة من الملاحظات والاستفسارات، مذكّرين بأحقيّة المواطنين في الماء الصالح للشراب حسب ما نصّ عليه الدستور. وتساءل النواب عن الخارطة الفلاحية واستراتيجية الوزارة بخصوص إشكاليات استغلال المياه الجوفية عبر الآبار العشوائية.

كما أشاروا إلى إشكاليات المجامع المائية وديونها، داعين إلى التّعجيل بإيجاد الحلول اللّازمة. وتطرّقوا إلى اختلال توزيع المياه بين السّدود لا سيما سجنان والبرّاق. ودعوا إلى أهمية التفكير في جودة المياه، منتقدين منظومة المياه المعلّبة في ظلّ الشحّ المائي وكيفية استغلال هذه المياه الجوفية في غياب رقابة الدولة. كما انتقدوا تشتت المصالح المعنية بقطاع المياه داعين إلى إدراج منظومة المياه ضمن إدارة مركزية موحّدة.

ودعا النواب إلى تكثيف برامج التوعية والتثقيف لترشيد الثروة المائية. وأجمعوا على ضرورة سنّ مجلّة للمياه تتضمّن عقوبات صارمة لكلّ من يساهم في إهدار الماء، ولا سيما مراجعة خارطة الزّراعات السقوية.

انتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية : الواقع والتحديات والآفاق

تناول اليوم الدراسي المنعقد يوم الأربعاء 17 جانفي 2024 موضوع : «إنتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية: الواقع والتحدّيات والآفاق»، وأشرف على افتتاحه السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس وعدد من النواب ومن إطارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب الارتباط الوثيق للقطاع الفلاحي بالأمن القومي، وثمّن مبادرة الأكاديمية البرلمانية التي جعلت منه محورا للأيام الدراسية بهدف تعميق النّظر وتشخيص الواقع واستشراف مستقبل هذا القطاع الحيوي.

وتواصلت أشغال اليوم الدراسي برئاسة السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس الذي أكد أنّ هذا اليوم الدراسي يندرج في إطار التفاعل بين المؤسّسة التشريعية ومختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي من أجل الإستفادة من جميع الخبرات في تشخيص واقع القطاع وأبرز تحدّياته.

و في إطار المحور الأول من اليوم الدراسي حول المنتوجات الفلاحية والصيد البحري: واقع الإنتاج والتصدير وتربية الأحياء المائية، قدّم السيد عبد الفتاح سعيّد المدير العام للإنتاج الفلاحي، مداخلة حول واقع وآفاق تصدير المنتوجات الفلاحية، إستعرض فيها إحصائيات هامّة حول قطاعات الزياتين والتمور والقوارص والغلال والخضر.

وأكّد تطوّر إنتاج الزيتون من سنة 2017 إلى 2023، مشيرا إلى أنّ صادراته تطوّرت من 85 إلى 195 ألف طن، وتتّجه أساسا نحو إسبانيا وإيطاليا بحولي 77 بالمائة. وأفاد أنّ نقاط ضعف هذا القطاع تتمثّل في غياب أسواق جملة منظّمة لمنتوج الزيتون بكافة الجهات، مع ضعف القيمة المضافة جراء تصدير 80% من الكمّيات في شكل زيت سائب، في ظلّ وجود مصنع وحيد بتونس لإنتاج قوارير تعليب زيت الزيتون. وبيّن أنّ النّهوض بهذا القطاع يتطلّب تصدير 260 ألف طن سنويا على أن تصل كمّيات الإنتاج إلى 300 ألف طن في أفق 2030.

ثم تطرّق إلى تطوّر صادرات قطاع التمور، وإلى الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع على المدى القريب. كما أوضح أنّ إشكالياته تتمثّل خاصّة في المزاحمة الشّديدة بالأسواق القريبة والتقليدية وخاصّة بالسّوق الفرنسية، وحدّة منافسة البلدان المنتجة للتّمور بالأسواق الخارجية، وقلّة تواجدنا بالأسواق الواعدة على غرار الهند، وأمريكا وكندا إضافة إلى ضعف حصّة التّمور التونسية الموجّهة للسّوق الآسيوية والقارّة الأمريكية.

كما أكّد المدير العام للإنتاج الفلاحي أنّ قطاع القوارص، يشهد تحدّيات ملحوظة على غرار قلّة التحكّم في التقنيات ببعض مناطق الإنتاج الجديدة وصعوبة الحماية من الأمراض والآفات، إلى جانب ضعف التنظيم المهني خاصة بين صغار المنتجين من جهة و تراجع الصّادرات والاقتصار على السّوق الفرنسية من جهة أخرى.

واعتبر أنّ آفاق القطاع تتمثّل في دعم الديبلوماسية الاقتصادية خاصّة مع بلدان الجوار لرفع الحواجز غير الجمركية وإعداد دراسة حول ترويج القوارص بالأسواق الخليجية، وبلدان أوروبا الشرقية والبلدان الإفريقية.

وبخصوص إنتاج الخضروات والمنتوجات الجيوحرارية تعرّض إلى إشكاليات تصديرها المتمثّلة خاصّة في عدم ملاءمة فترات الإعفاء من الآداء الديواني في إطار اتفاقية التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي وذروة الإنتاج والتصدير لبعض المنتوجات على غرار البطاطا والقناريّة والورقيات.

ثمّ تطرّق إلى محدودية النقل الجوّي والبحري وارتفاع كلفته ممّا حال دون تطوير الصّادرات الموجّهة إلى بعض الأسواق البعيدة كالسّوق الروسيّة والآسيويّة و بلدان الخليج.

من جهته استعرض السيد علي الشيخ السبوعي المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك واقع وآفاق تصدير منتوجات هذا القطاع. وأبرز أنّ الصيد الساحلي يستأثر بـ 92 بالمائة من الإنتاج الوطني الذي تراجع بنسبة 19 في المائة مقارنة بسنة 2022. وأضاف أنّ هذا التراجع يعود أساسا إلى التقلّبات الجوية التي تسبّبت في تضرّر الأقفاص العائمة، وإلى النفوق الناتج عن عدّة عوامل، إضافة إلى شحّ الأمطار وتراجع مخزون السّدود.

وأفاد أنّ القطاع يشهد عدّة تحديات في مقدّمتها المنافسة العالمية والنّقل البرّي والبحري والجوّي، ومعايير الصحة والجودة والولوج إلى أسواق تصديرية واعدة، إضافة إلى إشكالية الصحة والجودة.

وفي إطار المحور الثاني «قطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية: ثروة مهددة»، شخّص السيد محمد نوفل بالحاجة المدير العام للغابات، واقع القطاع وتوجهاته الاستراتيجية . واكد مساهمته الهامة في الاقتصاد الوطني على مستوى الحاجيات العلفية للقطيع والحاجيات الوطنية للطاقة.

وبيّن أنّ القطاع يقوم بوظائف بيئيّة من خلال حماية المياه والتربة ومقاومة زحف الرمال وتوفير المنتوجات الغابية، إضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترفيه وتحسين نوعية الحياة. وأشار إلى التحدّيات الكبرى المتمثّلة خاصّة في الترفيع في نسبة الغطاء النباتي، وحماية الأراضي الفلاحية والحدّ من تدهورها في ظلّ تغيّر المناخ وتواتر الفيضانات والجفاف، إلى جانب المحافظة على الأحياء البرية النباتية والحيوانية والتنوّع البيولوجي، مع حوكمة التصرّف في المنظومات وترشيد استغلال وتثمين الموارد الطبيعية والمنتوجات الغابية.

وفي المحور الثالث « التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي : انتظارات كبيرة وموارد محدودة»، قدّم السيد خميس الزياني المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، مداخلة حول تحديات قطاع الإرشاد الفلاحي الذي يهدف بالخصوص إلى تأهيل الشباب لتحسين تشغيليتهم عبر ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، إضافة إلى التكوين من أجل التمكين الإقتصادي والاجتماعي خاصة للفئات الهشّة، ومعاضدة التنمية. ثم تعرّض إلى الصّعوبات التي يواجهها القطاع وأبرزها غياب هيكلة مهنة المرشد الفلاحي، ما نتج عنه تشتّت الإرشاد بين عدّة متدخّلين ومستشارين خواص. كما أشار إلى نقص التجهيزات الأساسية للتشخيص المبكّر للخلايا الترابية، إلى جانب ضعف إنخراط الفلاّحين والبحّارة صلب هياكل مهنية قاعدية، فضلا عن أنّ 55 % من خلايا الإرشاد غير مرتبطة بشبكة الأنترنت.

وقدّم السيد هشام بن سالم المكلّف بتسيير مؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي، واقع هذا القطاع وتحدّياته، معتبرا أنّه ساهم في التنمية عبر تحسين إنتاج الزيتون والرفع من جودة الزيت وتجويد إنتاج التّمور، وتحويل بعض المخاطر إلى فرص على غرار توظيف مادة المرجين و ترويج السلطعون الأزرق. كما تعرّض إلى أهميته في تطوير واعتماد بروتوكولات ناجعة لمقاومة العديد من الأمراض النباتية والحيوانية وكذلك في تطوير خلطات علفية وإدماجها في التغذية الحيوانية، إلى جانب توظيف تقنيات تمكّن من الاقتصاد في مياه الري على مستوى الحقل واعتماد الذّكاء الاصطناعي للتحكّم عن بعد في الري.

وأشار كذلك إلى أولويات البحث العلمي في آفاق 2030 المتعلّقة بالأمن الغذائي والمائي، وتحسين مساهمة القطاع الفلاحي في النموّ الاقتصادي والتصرّف المستدام في الموارد الطبيعية في ظلّ التغيّرات المناخية، وإدماج القطاعات وتنظيم المهنة والتنمية المحلّية والتكافؤ الاجتماعي.

وطرح النواب استفسارات وتساؤلات حول واقع وآفاق الإنتاج الفلاحي وكيفية تركيز الآليات الضرورية والاستراتيجيات الكفيلة بالحفاظ على استمراريته. كما تطرّقوا إلى أهمية البحث عن أسواق تصدير جديدة كالسّوق الآسيوية والإفريقية لا سيما في قطاعات التّمور والزياتين.

وتطرّق المتدخّلون إلى الإشكاليات التي تعيشها بعض الجهات بخصوص قطاع الصيد البحري والأراضي الدولية، مشيرين إلى بعض ملفّات الفساد. ودعوا إلى أهمية تركيز آلية وطنية تخصّ موضوع الغابات والتهيئة الترابية لمجابهة الزحف العمراني والحفاظ على الأراضي المنتجة.

وشدّد النواب على ضرورة مزيد العناية بالبحث العلمي الفلاحي حتى يكون سلاحا للنّهوض بجميع القطاعات المنتجة لا سيما الموجهة للتصدير . كما أجمعوا على أهمية التوجّه نحو الفلاحة الذكية والبيولوجية تماشيا مع مقتضيات التنافسية العالمية.

الجماعات المحلية في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثّانية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الإثنين 29 جانفي 2024 بمبادرة من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يوما دراسيا حول «الجماعات المحليّة في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثّانية «، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس وعدد هام من النواب ، وقدّم خلاله السيد محمد الضيفي، المختصّ في الشّأن المحلّي، مداخلة حول هذا الموضوع.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح اليوم الدّراسي، أنّ

تونس تقطع اليوم خطوات هامّة في مجال إرساء الغرفة الثّانية، مؤكّدا أنّ الدستور حدّد صلاحيات الغرفتين وأوكل لمجلس الجهات والأقاليم اختصاص النّظر في مشاريع التخطيط والتنمية وفي كل ما يهمّ الشأن المحلّي والجهوي والإقليمي مع الإشتراك مع مجلس نواب الشعب في النّظر في الميزانية وفي المسألة الرقابية في علاقة بلائحة اللّوم.

وشدّد على ضرورة سّن قانون أساسي ينظّم العلاقة بين المجلسين. مبيّنا أنّ المرحلة الحالية تتّسم بفهم فلسفة المشرّع في إرساء نظام الغرفتين، واعتماد مبدإ الغرفة الثّانية على أساس المحلّي فالجهوي ثمّ الإقليمي. وأكّد ضرورة أنّ تحقّق هذه الغرفة الثّانية التحوّل النّوعي المنشود في النّواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي علاقة بالتوازن الجهوي، وتقدّم الإضافة المنتظرة في مجال الوظيفة التشريعية.

وأكّد مباركة مجلس نواب الشعب لهذا التوجّه القائم على نظام الغرفتين، مبرزا ضرورة أن تكون العلاقة بينهما بنّاءة ومتكاملة ومتناغمة بما يجسّم فلسفة دستور 25 جويلية بالنسبة لمجمل التصوّرات والسّياسات. وشدّد في نفس السياق على صلاحيات مجلس نواب الشعب التشريعية والرقابية وعلى أهميّة التفاعل بين الغرفتين خاصّة في ما يهمّ المسألة الرقابية.

من جهته بيّن السيد رضا الدلاعي رئيس لجنة تنظيم الادارة والحوكمة والرقمنة ومكافحة الفساد أنّ تنظيم هذا اليوم الدراسي بمبادرة من اللجنة يتنزّل في إطار النّظر في المقترحات والمسائل المتعلّقة بتنظيم الجماعات المحلّية والجهوية كإحدى الاختصاصات المسندة للجنة. وأضاف أنّه يهدف إلى مزيد توضيح الإطار المنظّم للجماعات المحلّية والجهوية والاستعداد الأمثل لدراسة القانون المنظّم للعلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وبيّن أنّ الجماعات المحلّية والجهوية تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال ضمان تمثيلية للمواطن على مستوى الجهة والأقليم بما يسهم في تشريكه في الحوار والاقتراح والتنمية في الجهات. كما بيّن أنّها تعتبر شكلا من أشكال التنظيم الإداري اللامركزي . وأشار إلى الباب السابع من الدستور الذي نصّ على أن تمارس المجالس المحلّية البلدية الجهوية ومجالس الأقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلّية المصالح المحلّية حسب ما يضبطه القانون.

وأكّد في ختام كلمته أهميّة هذا اليوم الدراسي البرلماني في إطار الاستعداد الأمثل لاستكمال تنزيل أحكام دستور 25 جويلية 2022 وأهميّة ضبط العلاقة بين المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب في إطار التكامل.

ثمّ قدّم السيد محمد ضيفي، المختصّ في الشّأن المحلّي، مداخلة حول الجماعات المحلّية في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثّانية.

واعتبر أنّ الغرفة الثانية هي تكملة للغرفة الأولى، مبرزا أنّها مرتبطة أساسا بالجماعات المحلّية وذلك ما يحيل إلى الباب السابع من الدستور. وقدّم معطيات وأرقاما حول خصوصيات الجماعات المحلّية في المسار السابق، معتبرا أنّ منظومة الجماعات المحلّية السّابقة فشلت إلى حدّ ما في تحقيق الغاية المرجوّة من النّظام اللامركزي. واستعرض بعض التحدّيات التي واجهتها البلديات في المنظومة السّابقة لا سيما التهرّب من دفع الآداءات وتخلّي المواطن عن معاضدة العمل البلدي. وبيّن من جهة أخرى خصوصية الجماعات المحلّية في دستور 25 جويلية والتي ستتكوّن أساسا من المجالس المحلّية والمجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجلس الأقاليم.

كما تطرّق إلى اللّبس الحاصل لدى المواطن بخصوص صلاحيات المجالس المحلّية والفرق بينها وبين المجالس المحلّية للتنمية التي كانت قائمة في المنظومة القديمة، مشدّدا على أهميّة صياغة نصّ قانوني واضح يحدّد صلاحيات المجالس المحلية.

وقدّم من جهة أخرى أبرز مهام الغرفة الثّانية وفق دستور 25 جويلية 2022، مشيرا إلى أنّه تُعرض وجوبا على المجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم المشاريع المتعلّقة بميزانيّة الدّولة ومخطّطات التّنمية الجهويّة والإقليميّة والوطنيّة لضمان التّوازن بين الجهات والأقاليم.

وخلص إلى تأكيد أهميّة القيام بالتّقييم اللّازم وتشخيص إخلالات النصوص القانونية السّابقة والبناء على ما هو إيجابي لمحاولة تجنيب إفشال وتشتيت المسار الجديد.

وفي تفاعلاتهم مع ما تمّ تقديمه طرح النواب عددا من التساؤلات تعلّقت خاصّة بمسألة الضبابية في تحديد صلاحيات المجالس المحلّية بما يحيل على أهميّة إعادة التّفكير في القانون الانتخابي لا سيما في علاقة بتغييب دور النائب في المجالس الجهوية وكذلك مقوّمات عملية الرّقابة على الشأن المحلّي.

كما تطرّق النواب إلى أهمية سنّ الأطر التشريعية الضرورية لإنجاح مسار التجربة المحلّية الجديدة مع أهمية البناء على المنجز الإيجابي في السّابق وذلك فيما يتعلّق بمجلّة الجماعات المحلّية.

وأجمع النواب على ضرورة إنجاح المسار الجديد للحكم المحلّي خاصّة وأنّ النّظام التمثيلي الجديد سيمكّن مختلف شرائح المواطنين من التّعبير على حاجياتهم التنموية وتحقيق إرادتهم. وشدّدوا على أهمية سنّ قانون لتحديد صلاحيات المجالس المحلّية وقانون يوضّح حدود العمادات. وتساءلوا عن دور العمد في النظام الجديد.

وشدّد بعض النواب في العلاقة بين الغرفتين على أهمية أن يكون لمجلس نواب الشعب الدّور الرقابي في علاقة بسلطة المجالس المحلّية .

السياسة الاجتماعية في تونس

نظّم مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 12 فيفري 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول «السياسة الاجتماعية في تونس»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا الرئيس والسيد نادر العجابي، مدير عام الضّمان الاجتماعي، وعدد هام من النواب والضّيوف والإطارات.

وافتتح السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب اليوم الدّراسي بكلمة أكّد فيها العناية التي يوليها المجلس لمنظومة الضّمان الاجتماعي وأزمة الصّناديق الاجتماعية، لما يكتسيه هذا المجال من أهميّة وانعكاس مباشر على المواطن. كما ثمّن تناول هذا الموضوع في إطار الأكاديمية البرلمانية بهدف تعميق النّظر وتشخيص واقع الأنظمة الاجتماعيّة.

وقدّم السيد نادر العجابي مدير عام الضّمان الاجتماعي مداخلة حول واقع أنظمة الضّمان الاجتماعي في تونس، وتناول المعايير الدوليّة للضّمان الاجتماعي التي يقع على أساسها تقييم المنظومات التي تعتمدها الدّول. وتطرّق إلى المعايير الدنيا للمنافع الاجتماعية التي نصّت عليها الاتفاقيّة عدد 102 لسنة 1952 لمنظّمة العمل الدولي وعددها تسعة، وتتعلّق بالرعاية الطبيّة وإعانة المرض وإعانة البطالة، وإعانة الشيخوخة وإعانات إصابة العمل، والإعانات العائلية، وإعانة الأمومة، وإعانة العجز، وإعانة الورثة.

وأشار إلى التوصية 202 لمنظّمة العمل الدوليّة التي تنصّ على توسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعيّة وتكييفها مع الظروف الوطنيّة. وتتضمّن أربع ضمانات أساسيّة على الأقل وهي

التغطية الصحيّة الشاملة، ودخل أدنى للفئات في سنّ النشاط، وضمان دخل أدنى لكبار السنّ، وحدّ أدنى من الدخل لفائدة الأطفال.

واستند السيد نادر العجابي، في إطار بيان واقع الضّمان الاجتماعي، إلى الدستور التونسي في بابه المتعلّق بالحقوق والحريات وخاصة الفصل 43 الذي ينصّ صراحة على ضمان الدولة للرعاية الصحيّة والتغطية الاجتماعية.

وأوضح أنّ توازن أنظمة الضّمان الاجتماعي مبني أساسا على التمويل، الذي يتأتّى من المساهمات الاجتماعيّة، مشيرا إلى أنّ الدولة هي الضّامن لاستدامة هذه الأنظمة.

وأفاد أنّ سياسة الدولة في منظومة الضّمان الاجتماعي ترتكز على خمسة مبادئ هي توسيع التغطية الاجتماعيّة، والحفاظ على ديمومة الأنظمة، وتحسين المنافع المسداة، ومؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السّياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصّناديق الإجتماعية.

وتناول من جهة أخرى خصائص نظام الضّمان الاجتماعي في تونس، حيث أوضح أنّه نظام توزيعي ويموّل أساسا عن طريق المساهمات الاجتماعيّة. ويرتكز على مبدأي التضامن والثّقة بين الأجيال. كما بيّن أنّه نظام يتأثّر بجملة من العوامل الموضوعيّة على غرار العوامل الديمغرافيّة والعوامل الاقتصاديّة. وأشار في هذا الصّدد إلى عامل التوجّهات السّياسية ودور الدولة في تكريس «الدولة الاجتماعية» وتحسين منظومة الضّمان الاجتماعي. وأفاد بأنّ الإصلاحات في علاقة بالصناديق الاجتماعيّة تتطلّب الكثير من الدراسة والتوافق بالنظر لتداعياتها المباشرة على المواطن.

واستعرض مدير عام الضّمان الاجتماعي مجموعة من المعطيات حول طبيعة الخدمات المسداة للمضمون الاجتماعي في القطاع العمومي، والتي تتلخّص في النّظام العام للتقاعد، ونظام جرايات التقاعد للعسكريين وللباقين على قيد الحياة، ونظام تقاعد أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس النواب والولاة، إلى جانب نظام جبر الأضرار النّاتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

وبيّن أنّ الخدمات المسداة في القطاع الخاص تتلخّص خاصّة في نظام الأجراء في القطاع الفلاحي وغير الفلاحي، إضافة إلى نظام الضّمان الاجتماعي للفنانين والمبدعين والمثقفين، ونظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج، والنّظام التكميلي للجرايات، ونظام الضّمان الاجتماعي للطلبة، ونظام جبر الأضرار النّاتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

كما أوضح خصوصية أنظمة الضّمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض، وأبرز المنافع المسداة منها الجرايات والتأمينات الاجتماعية والمنافع العائلية. وبيّن حجم الخدمات المقدّمة إضافة إلى النتائج المحاسبية لصناديق الضّمان الاجتماعي، والنتائج المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

وشدّد على أهمية إصلاح أنظمة الضّمان الاجتماعي عامة وأنظمة التّقاعد خاصة، معتبرا أنّه من أوكد الملفّات الوطنية وهو مسؤولية مشتركة وشأن مجتمعي وتبقى وزارة الشؤون الاجتماعية هي قاطرته الأساسية بالتعاون مع كافة الأطراف المتدخّلة.

وأكّد أهميّة الأخذ بعين الاعتبار لعامل الزمن وتأثيره الأساسي على نتائج عمليّات الإصلاح، مبيّنا أنّ تأخّر الشروع في تطبيق الإصلاحات سيضاعف من حجم الجهود اللّازمة لاستعادة توزان الأنظمة ويؤثّر سلبا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. واعتبر أنّ منظومة الإصلاح تتطلّب تطوير رؤية منسجمة مع إشكالية التقاعد و تكون قابلة للتطبيق وواقعية وعادلة ومتوازنة، مع مراعاة إكراهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتضامن والعدالة الاجتماعيين، والحفاظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة.

وطرح النواب مجموعة من التّساؤلات تمحورت أساسا حول دور الدولة الاجتماعي ، والسياسة الاجتماعية التي يجب أن تتوخّاها، معتبرين أنّ منظومة الضّمان الاجتماعي هي جزء من السياسة الاجتماعية. كما طرحوا استفسارات تمحورت أساسا حول القطاع الموازي وإمكانية توسيع قاعدة المنخرطين وإيجاد حلول لدمجهم باعتبار أنّهم يمثّلون نسبة هامة. كما تمّ التطرّق إلى كيفية تحسين خدمات الصناديق بما يتلاءم مع إحتياجات المواطن ووضعيته الاجتماعية. واعتبر البعض أنّ الحلّ يكمن في التشجيع على مشاريع الضّمان الاجتماعي والمراوحة بين الاقتصاد التضامني الاجتماعي والشركات الأهلية للمساهمة في تمويل الصناديق.

ودعا النواب إلى توحيد خدمات ومقرّات الصناديق الاجتماعية، إضافة إلى إرساء منظومة رقمية تتضمّن المعرّف الوحيد للمضمونين لدى كل الصناديق لتسهيل الإجراءات على المواطنين، معتبرين أنّ منظومة الضّمان الاجتماعي يجب أن تكون قائمة على احترام الذات الإنسانية.

كما تطرّق النواب إلى منظومة الضّمان الإجتماعي لبعض القطاعات على غرار المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، داعين إلى إيجاد حل جذري لهذه الفئة الكادحة، إضافة إلى قطاعي المحاماة والرياضة وعدد من القطاعات الأخرى.

واستفسروا حول موضوع عزم الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إسناد القروض للمواطنين، مؤكّدين أهمية الإعداد الجيّد لمثل هذه البرامج لتفادي الاخلال بمنظومة الضّمان الاجتماعي.

واعتبر النواب أنّ الوضعية الحالية للضّمان الاجتماعي تتطلّب تعديلات في بعض التشريعات لتكون مواكبة لتطوّرات المنظومة المجتمعية. وشدّدوا على أنّ إصلاح المنظومة الاجتماعية لا يمكن

أن يكون الاّ في إطار سياسة اجتماعية كاملة ورؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التطوّرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتفعيل الدور الاجتماعي للدولة وفق مبادئ العدالة في جميع القطاعات الحيوية كالصّحة والتعليم والنّقل.

واقع الرياضة في تونس وسبل النهوض بها

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب بمبادرة من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة يوم الإثنين 19 فيفري 2024 يوما دراسيا برلمانيّا حول «واقع الرياضة في تونس وسبل النهوض بها»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، والسيد فخر الدين فضلون رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، والسيد المنصف الشريف المكلّف بتسيير الإدارة العامة للرياضة، وعدد من إطارات وزارة الشباب والرياضة والضيوف.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الأشغال أنّ الرياضة أضحت محلّ اهتمام كل فئات الشعب دون استثناء، مبيّنا أنّ المزاج الشعبي أصبح في عديد المناسبات يتأثّر بالنتائج الرياضية، لاسيما خلال التظاهرات الدولية الكبرى.

كما أكّد ما يحتاجه هذا القطاع الحيوي من عناية ومن تطوير بالنّظر إلى أهميته في خلق مجتمع متوازن. وشدّد في هذا الصّدد على المسؤوليات الكبرى للوزارة في تأطير الرياضة والنهوض بها، مشيرا إلى ضرورة أن تكون كلّ مكوّنات المجتمع فاعلة ومساهمة في تحقيق هذه الأهداف، ومؤكّدا ضرورة أن تحظى الرياضات الفردية بنفس الاهتمام من طرف الجميع.

وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب من ناحية أخرى إلى الصّعوبات المالية التي أصبحت تمرّ بها بعض الجمعيات الرياضية، وتقف عائقا أمام النّجاح وتحقيق النتائج المأمولة، مبرزا ضرورة تعميق النّظر في هذا الموضوع الهام.

وبيّن أن تنظيم هذا اليوم الدراسي يندرج في سياق تعميق النّظر في الواقع الرياضي والإطّلاع على مختلف الصعوبات المطروحة وكيفية تطوير آليات العمل بما يمكّن من الاستعداد الأمثل للنّظر في ما يعرض من تشريعات في هذا المجال.

من جهته أكّد السيد فخر الدين فضلون، رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد الحلول الملائمة للنّهوض بهذا القطاع الحيوي وطنيا ودوليا. وبيّن أنّ تهميش قطاع الرياضة يعود للسّياسات القديمة، معتبرا أنّ النتائج الأخيرة المخيّبة للآمال للمنتخب الوطني خلال كأس إفريقيا هي خير دليل على ذلك. ودعا إلى وضع رؤية استشرافية متكاملة وإلى إيجاد الآليات الضرورية لا سيما لمعالجة أزمة المنشئات الرياضية. كما ذكّر بمشروع قانون مكافحة المنشّطات الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب مؤخّرا، معتبرا أنّه سيساهم في مكافحة هذه الظاهرة في المجال الرياضي باعتبارها من الأولويات.

وقدّم السيد المنصف الشريف المكلّف بتسيير الإدارة العامة للرياضة في وزارة الشباب والرياضة مداخلة ثمّن فيها اهتمام مجلس نواب الشعب بالمجال الرياضي وإشكالياته.

واستعرض مجموعة من المعطيات حول برنامج الرياضة لسنة 2024 وأولويات القطاع التي تشمل الرياضة المدنية ورياضة المواطنة ورياضة النخبة ودعم الديبلوماسية الرياضية. وأضاف

أنّ الأهداف الاستراتيجية للرياضة تكمن في نشر وتطوير الممارسة الرياضية في مختلف الجهات ودعم إشعاع رياضي النخبة.

كما قدّم إحصائيات وأرقاما حول الهياكل الرياضية تشمل الجامعات التي بلغ عددها 50 والجمعيات الرياضية التي بلغ عددها 1972، إضافة إلى معطيات شملت ميزانية الإدارة العامّة للرياضة. وأوضح أنّ نشر وتطوير الممارسة الرياضية في مختلف الجهات سيتمّ عبر التركيز على نشر قاعدة المجازين، معتبرا أنّ تحقيق ذلك يبقى رهين إعادة تفعيل منظومة استكشاف المواهب وإحداث لجان جهوية تضمّ خبراء وفنيّين في المجال الرياضي، فضلا عن إعادة هيكلة الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية ونشر إختصاصات جديدة في الوسط المدرسي وتكثيف التظاهرات الرياضية الجهوية والإقليمية.

وأكّد من جهة أخرى أنّ تنمية موارد الهياكل الرياضية ستكون عبر تنظيم قطاع الرهان الرياضي وإصدار قانون لتنظيم مسالك ألعاب الحظ و المال، فضلا عن إصدار قانون الهياكل الرياضية. وأضاف أنّه تمّ إحداث هيئة رقابية للحوكمة وأخلاقيات الرياضة مع تخصيص رقم أخضر للتبليغ عن الفساد في المجال الرياضي. واعتبر أنّ مكافحة العنف داخل الفضاءات الرياضية والتلاعب بالنتائج الرياضية سيكون من الاجراءات الاستعجالية للوزارة.

وبيّن أنّ النّهوض بالمنشئات الرياضية سيكون من الأولويات وذلك بتفعيل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم التكوين المستمر والرسكلة في المجال الرياضي. كما أشار إلى رياضة المواطنة والنّهوض بالرياضة والصّحة ورياضة القرب.

وأوضح بخصوص الآفاق المستقبلية أنّ أولويات الإدارة العامّة للرياضة تكمن في العمل على إطلاق استشارة وطنية تحت عنوان «رياضة واقع وأفاق» لتشخيص واقع الرياضة حسب الاختصاصات الرياضية على المستوى الوطني والجهوي والمحلّي، إضافة إلى رسم استراتيجية جديدة لقطاع الرياضة تعتمد على الإمكانيات المتوفّرة حسب الاختصاصات الرياضية وحسب البنية التحتية الحالية في مختلف الجهات، فضلا عن العناية برياضيي النّخبة عبر دعم الاختصاصات الرياضية القادرة على تحقيق النتائج المتميّزة على المستويين العالمي والقارّي.

وتدخّل عدد من الضيوف خلال هذا اليوم الدراسي، مثمّنين اهتمام مجلس نواب الشعب بالشأن الرّياضي ولا سيما عبر الاستماع إلى القدماء في هذا المجال. وتمّ التطرّق بالخصوص إلى أهمية تشريك قدماء الرياضيين والاستنارة بآرائهم في إيجاد الحلول لعديد الإشكاليات، بالنّظر إلى قربهم من الجماهير الرياضية ومساهمتهم في عديد المناسبات في الإحاطة والتقليص من العنف في الملاعب.

وفي تشخيصهم للصّعوبات والإشكاليات التي يعترضها القطاع الرياضي في تونس، تطرّقوا إلى الجوانب المالية وتدهور البنية التحتية، فضلا عن مشاكل التأطير والتكوين. ودعوا إلى مزيد تطوير التشريعات لاسيما المتعلّقة بالهياكل الرياضية والاهتمام بالرياضيين الهواة.

وتمّ تأكيد أهمية الاستثمار في المجال الرياضي ومواكبة التطوّرات العالمية في هذا المجال، مع الدعوة إلى الاستعانة بالكفاءات في المجال الرياضي وتغيير قوانين الانتخاب وقوانين الهياكل.

وتطرّق النواب في تدخّلاتهم إلى عدد هام من المشاكل في القطاع الرياضي لاسيما الفساد المستشري والنّاتج بالخصوص عن سوء التصرّف والتلاعب بالنتائج. واعتبروا أنّ تسييس هذا المجال و سوء الحوكمة في السّنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير في استشراء الفساد الرياضي والتلاعب بهذا القطاع الحيوي.

وأكّد المتدخّلون ضرورة التّشخيص الجيّد لمشاكل هذا القطاع، ولاسيما لعدد هام من الجمعيات الرياضية التي ساهمت في التّلاعب بالموارد المالية للدولة.

وأجمع النواب على ضرورة الاهتمام بالرياضة المدرسية ولاسيما عبر تكثيف المجهودات لمراجعة الزمن المدرسي مع توفير الإمكانيات والفضاءات المخصّصة لممارسة الرياضة لاسيما في المناطق الداخلية باعتبار أنّ الرياضة تساهم في التوازن النّفسي للفرد وفي تقدّم الشعوب.

و عبّر النواب عن استعدادهم للتفاعل وتنقيح النصوص التشريعية اللازمة للنهوض بالقطاع الرياضي ولاسيما القانون المتعلّق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية وقوانين الهياكل الرياضية. ودعوا الضيوف من قدماء الجمعيات الرياضية والخبراء في هذا المجال إلى تقديم مقترحاتهم بهدف التفاعل معها في مستوى اللجنة المعنية وإيجاد الحلول الملائمة لاسترداد مكانة الرياضة في تونس والنهوض بهذا القطاع الحيوي. واقترحوا بالمناسبة برمجة أيّام دراسية لمختلف أصناف الرياضات بهدف مزيد تعميق النّظر واستشراف المستقبل بالتعاون مع مختلف الهياكل الرّاجعة بالنظر لوزارة الشباب والرياضة.

هذا وأجمع المشاركون في هذا اليوم الدّراسي على أهمية مزيد تكثيف العمل المشترك من أجل مزيد تطوير التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الرياضي، مبرزين الحرص على دعم العلاقة بين الوزارة المعنية والهياكل الرياضية للتعمّق في مختلف المسائل المطروحة، كما أكّدوا أهمية الجانب الاجتماعي في المجال الرياضي.

آليات مقاومة العنف ضد المرأة وبرامج التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الإثنين 4 مارس 2024، يوما دراسيا برلمانيا حول «آليات مقاومة العنف ضدّ المرأة وبرامج التمكين الاقتصادي للنّساء والفتيات»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، والسيدة ثريا بالكاهية المديرة العامة لمركز البحوث والدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة والسيدة سعاد البكري المديرة العامّة للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، وعدد هام من الإطارات السّامية بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، والضيوف.

وبينّ رئيس مجلس نواب الشعب أنّ هذا اليوم الدّراسي يندرج في سياق الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الذي يوافق يوم 8 مارس من كل سنة. وحيّا بالمناسبة كل النّساء أعضاء مجلس نواب الشعب، معربا عن تقديره لما أبدينه من استعداد للإضطلاع بدورهن في عمل البرلمان. كما ثمّن ما يتمتّعن به من كفاءة تؤهّلهن للقيام بالدور المنوط بعهدتهن.

وشدّد من ناحية أخرى على أهميّة موضوع العنف ضد المرأة، وما يتطلّبه من مجهودات وعمل مشترك لمقاومته والقضاء عليه. وأكّد في نفس السياق العمل على تكثيف الحوارات الاعلامية البنّاءة والهادفة بالنّظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به الإعلام في التوعية المجتمعية.

وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب إلى تطوّر وضعية المرأة، مؤكّدا أنّ النساء التونسيات أصبحن في وضعية متميّزة في جلّ القطاعات، مستشهدا بالقضاء والمحاماة والطب والصيدلة التي تحتل فيها المرأة مكانة هامة.

وأشار إلى دور المرأة في إرساء التوازن في المجتمع ودعمه. وشدّد على أهمية إيجاد الآليات الكفيلة بدعم هذه المكانة، من خلال مزيد العناية بالنّساء العاملات في مختلف الميادين وفي كل الجهات. ودعا إلى أن تكون هذه العناية من أولويات الدولة والمجتمع. وأبرز أهمية مزيد استشراف مستقبل المجتمع والأسرة والتعليم والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وشدّد في هذا الإطار على الدور الرئيسي الذي تضطلع به وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ وخاصة من حيث تقييم الوضع ودعم المنجز واستشراف المستقبل بما يضمن سلامة الأجيال القادمة التي ستحمل لواء الرقيّ في المجتمع.

وألقت السيدة ثريا بالكاهية المديرة العامة لمركز البحوث والدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة، كلمة نيابة عن وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، بيّنت في مستهلّها أنّ هذا اليوم الدراسي يمثّل فرصة للوزارة لتقديم تصوّراتها وآلياتها وبرامجها لفائدة النّساء حتى يساهم النواب في التعريف بها ، قصد تأمين أكبر ما يمكن من فرص العمل والإدماج والحماية للنّساء والفتيات خاصة بالمناطق الداخلية. وأكّدت اعتماد الوزارة مبدأ التمييز الإيجابي لفائدتهن من خلال مختلف برامجها على غرار برنامج ريادة الأعمال النسائية والاستثمار «رائدات»، وبرنامج التمكين الاقتصادي لأمّهات التلاميذ المهدّدين بالإنقطاع المدرسي، وبرنامج التمكين الاقتصادي للنّساء العاملات في القطاع الفلاحي، وبرنامج التمكين الاقتصادي للنّساء ضحايا العنف والمهدّدات به.

كما أكّدت اهتمام الوزارة بالتمكين الاقتصادي الذي اعتمدته خيارا استراتيجيا ووضعت لتحقيقه عدة آليات بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية، مشيرة إلى إحداث المشاريع متناهية الصغر في إطار برنامج «رائدة»،

واستعرضت برامج الوزارة، مشيرة إلى ملف مقاومة العنف ضد المرأة باعتباره ظاهرة اجتماعية، مبرزة النتائج الإيجابية التي تمّ تحقيقها. كما تطرّقت إلى ما تقوم به الوزارة من أعمال لتثمين دور المرأة والكفاءات النّسائية التونسية وفي مقدّمتها المعارض والمنشورات.

ثم قدّمت السيدة وجدان بن عياد المديرة بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن, في إطار المحور الأول «التمكين الاقتصادي للنساء هو الحلّ» عرضا عن البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار «رائدات» والآليّات التي اعتمدتها الوزارة لتنفيذه وإنجاحه.

وبينت أنّ هذا البرنامج يهدف إلى الترفيع من نسق إحداث المشاريع لدى النّساء والفتيات وتبسيط الإجراءات بالمرافقة والتمويل بما يساهم في تقليص نسب البطالة. وبيّنت أنّه يقدّم خدمات تتعلّق بالتكوين والإحاطة والتقييم وتمويل المشاريع والتدريب ومتابعة مراحل تنفيذ المشروع.

كما تطرقت إلى تمويل المشاريع وإلى برنامج التمكين الاقتصادي للنّساء والفتيات العاملات بالقطاع الفلاحي الذي يهدف أساسا إلى رفع الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عن النّساء والفتيات العاملات في القطاع الفلاحي وتيسير نفاذهن إلى وسائل الإنتاج إضافة إلى توفير ظروف العمل اللّائق وتعزيز قدراتهن الاقتصادية.

وقدّمت السيدة سماح اليحياوي الإطار بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، مداخلة حول البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي لأمّهات التلاميذ المهدّدين بالانقطاع المدرسي. وأبرزت أنّه يهدف إلى معاضدة جهود الدّولة في هذا المجال عبر بعث موارد رزق لفائدتهنّ. وأضافت أنّ الفئة المستهدفة تتمثّل في التّلاميذ المهدّدين بالإنقطاع المبكّر عن الدّراسة بسبب الهشاشة الاقتصاديّة للأسرة إضافة إلى أمّهات التّلاميذ المهدّدين بالانقطاع المدرسي.

وأوضحت أنّه تمّ إبرام اتفاقيّات في الغرض، وفقا لمقاربة تشاركيّة لمقاومة ظاهرة الانقطاع المدرسي، ووضع السّبل الكفيلة للتّصدّي لها والحدّ منها وفق مقاربة التّمكين الاجتماعي والاقتصادي لأمّهات هذه الفئة من التّلاميذ.

وأكّدت أنّ الأهداف المرجوّة تتمثّل في الحدّ من نسبة الانقطاع المدرسي النّاتج عن أسباب اقتصادية و ضمان حقّ جميع الأطفال من كل الأوساط في مواصلة الدّراسة خاصّة فتيات الوسط الرّيفي، علاوة على تعزيز تشغيليّة النّساء وتقوية الدّور الاقتصادي والاجتماعي.

كما استعرضت أبرز مكوّنات المشروع لاسيما ما يتعلّق بالتّأطير وتذليل الصّعوبات مع السلطات الجهويّة إلى جانب تأهيل وتكوين ومرافقة المترشّحات لبعث موارد رزق.

ثم قدّمت السيدة حنان البنزرتي الإطار بالوزارة عرضا عن البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنّساء ضحايا العنف والمهددات به «صامدة «. وبيّنت أنّه يهدف إلى إدماج النّساء ضحايا العنف الزوجي والمهدّدات به في الحياة النّشطة وفي الحركة الاقتصادية من خلال توفير موارد الرزق وتطوير القدرات المالية لدعم الاستقلالية الذاتية للنّساء ضحايا العنف الزوجي والمهددات به.

وفي إطار المحور الثاني حول آليات الوقاية والتعهّد والحماية لفائدة النّساء ضحايا العنف، قدّمت السيدة حنان البنزرتي، عرضا عن المجهودات الوطنية في مقاومة العنف ضد المرأة. وأبرزت ملامح الاستراتيجية الوطنية المتمثّلة في الوقاية من العنف المسلّط على النّساء و الحماية والتعهّد، والحوكمة والتنسيق، والإصلاح التشريعي وإنفاذ القانون.

ثم قدّمت السيدة سعاد البكري المديرة العامّة للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، عرضا عن المرصد ودوره وآليات عمله والأهداف التي حقّقها. وأكّدت أنّ المرصد يقوم بعدد هام من التقارير والدّراسات حول هذا الموضوع، وخصّص عددا من البرامج الفنية لمناهضة العنف ضد المرأة منها رصد ومراقبة ظاهرة العنف وظاهرة جرائم قتل النّساء إلى جانب التوعية والتحسيس في هذا المجال، وتعزيز تدخّلات التنسيقيات الجهوية لمقاومة الظاهرة في تطبيق القانون 58.

من جانبها قدّمت الإطار بالوزارة السيدة دجلة القطاري، مداخلة حول مراكز التعهّد بالنّساء ضحايا العنف ضد المرأة وأبرز أدوارها. وبيّنت أنّها تعنى بحماية ضحايا العنف وتتعهّد بهم، كما تضمن التدخّل الناجع والبنّاء من خلال تقديم الخدمات السريعة للاستجابة للحاجيات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية للنّساء ضحايا العنف. كما استعرضت مجموعة الخدمات التفصيلية التي تقدّمها هذه المراكز من إنصات واستقبال وتوجيه وتعهّد.

وفي إطار المحور الثالث حول «دور النّخبة النسائية» قدّمت السيدة ثريا بالكاهية، المديرة العامة لمركز البحوث والدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة مداخلة حول المركز ودوره في تثمين الكفاءات النسائية التونسية. كما استعرضت أنشطته في مجال الدراسات وحفظ الذّاكرة النّسائية عبر إعادة طباعة كتاب شهيرات التونسيات سنة 2020 وإنشاء موسوعة النّساء التونسيات «مائة إمرأة وإمرأة « إضافة إلى موسوعة تونسيات 1و2 والجائزة الوطنية زبيدة بشير للكتابات النّسائية التونسية.

وقدّمت الإطار بالوزارة السيدة سماح اليحياوي معطيات حول تنظيم جائزة أفضل بحث علمي نسائي. وأشارت إلى نجاح وتفوّق التونسيات في مجال البحث العلمي.

وخلال النّقاش تطرّق النواب إلى عديد المشاغل لا سيما منها ظاهرة العنف ضد النّساء والتشغيل الهش، معتبرين أنّ الإشكال يكمن أساسا في عدم متابعة تطبيق القوانين التي تحمي المرأة وتضمن كرامتها. كما عبّروا عن استنكارهم لوضعية النّساء العاملات في المجال الفلاحي، متطرّقين إلى تزايد عدد حوادث نقل النّساء الفلاحيات، ومشدّدين على أهمية التسريع بسنّ قانون في هذا المجال.

وتباينت آراء النواب حول مدى نجاعة مخطّط الوزارة بخصوص مكافحة العنف ضد المرأة وآلياته إلى جانب برامج التمكين الاقتصادي. واعتبروا أنّها على أهميتها لم تصل إلى جميع الجهات وجميع الفئات. كما اكدوا أنّ إنجاز 3000 مشروع من جملة 15 ألف مطلب يعدّ نسبة ضئيلة مطالبين بالتركيز على المشاريع في القطاع الفلاحي.

وطالب النواب بضرورة تقديم احصائيات دقيقة حول نسب الانقطاع عن الدراسة، والنّساء الدكاترة واحصائيات حول نسب الإقبال على الرقم الأخضر للتبليغ عن حالات العنف ضد المرأة. ودعوا بخصوص العنف ضد المرأة إلى تطوير المقاربة لمعالجة هذه الظاهرة، مشدّدين على أهمية إيلاء العناية اللازمة للأمّهات في الجهات الداخلية اللواتي لديهن أطفال ذوي احتياجات خصوصية، لا سيما منهم أطفال التوحّد أو من يعانون من إعاقات ذهنية .

عمل متواصل على تعزيز سياسة الانفتاح على المنظّمات الوطنية والدولية

واصل مجلس نواب الشعب تجسيم مبدإ سياسة الانفتاح على المجتمع المدني والمنظّمات الوطنية والمهنية من خلال الاستماع إلى مشاغلهم، والتعرّف على ما يقومون به من عمل ومبادرات في إطار المشاركة في بناء تونس الجديدة، ودعم المسار التنموي عبر آليات ووسائل متنوّعة.

وقد كانت لقاءات رئيس مجلس نواب الشعب في هذا الإطار ، مناسبة لتأكيد هذه المبادئ والتعبير عن استعداد المجلس لدعم هذا التمشّي، ولاسيما من خلال التفكير في تنظيم أيّام دراسية في علاقة بمجالات عمل هذه المنظّمات، فضلا عن الاستعداد للاستماع إليها في مستوى اللّجان والاستئناس بآرائها بمناسبة النّظر في مشاريع القوانين المتّصلة بمجالات اختصاصاتها .

كما شملت سياسة الانفتاح منظّمات عربية ودولية، وتجسّمت من خلال استقبال رئيس مجلس نواب الشعب لوفد عن المنظّمة العربية للمحامين الشباب، وكذلك لقاء أعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، بوفد عن منظّمة الصحّة العالميّة بتونس.

وفي ما يلي عرض عن اللقاءات التي تمّت في هذا الصّدد، خلال المدّة المنقضية :

مجلس الغرف المشتركة بتونس

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 11 مارس 2024 بقصر باردو، السيد عادل شعبان رئيس مجلس الغرف المشتركة بتونس ، مرفوقا برئيس الغرفة التونسية الفرنسية السيد خليل الشايبي، ورئيس الغرفة التونسية الإيطالية السيد مراد الفرادي، ورئيس الغرفة التونسية الألمانيّة السيد إبراهيم دبش، وذلك بحضور السيد محمد أمين الورغي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني.

وأطلع الضّيوف رئيس المجلس على المشاغل التي تهمّ قطاع الاستثمار في تونس، مشيرين إلى وجود حاجة ملحّة لتنقيح بعض النّصوص القانونية المعمول بها لاسيما مجلّة الاستثمار ومجلّة الصّرف، ودعوا إلى توفير المناخ الملائم بما يواكب التطوّرات التي يشهدها قطاع الاستثمار في بلادنا على مختلف الأصعدة.

وأشاروا إلى استعدادهم للتّعاون مع لجنة الماليّة والميزانية ووضع خبراتهم ومعارفهم على ذمّتها بمناسبة النّظر في مشروع مجلّة الصّرف. كما عبّروا عن رغبتهم في تقديم عديد المقترحات التي تستند إلى دراسات وتجارب مقارنة، والتي تهدف أساسا إلى التشجيع على الاستثمار وجلب العملة الصّعبة.

وقدّم الضيوف لمحة عن بعض التجّارب المقارنة، مستعرضين بعض المقترحات المزمع تقديمها في إطار النّظر في مشروع مجلّة الصّرف الجديدة.

وعبّر رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره للكفاءات التونسيّة خاصة المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد، مؤكّدا حرص المجلس على توخّي سياسة الانفتاح على جميع الآراء والمقترحات، وتكريس المقاربة التشاركية عبر فتح المجال للفاعلين والأطراف المتداخلة لتقديم الإضافة بما يخدم المصلحة العليا للوطن.

كما أبرز امكانية تناول موضوع سبل دفع الاستثمار في إطار الاكاديمية البرلمانية من خلال تنظيم يوم برلماني دراسي.

هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 11 مارس 2024 بقصر باردو، السيدة ليلى بن جدّو رئيسة مجلس هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية، مرفوقة بأمين المال السيد غسان ودرني، والكاتب العام السيد مجدي رزيق، وأمين المال المساعد السيد طارق بن عبد القادر، وذلك بحضور السيد محمد أمين الورغي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني.

وعبّر الوفد عن جملة مشاغل القطاع والصّعوبات التي يتعرّض لها المهندس المعماري وضعف حوكمة الفضاء العام في البلاد ما يؤثّر سلبا على المشهد المعماري.

كما أعرب أعضاء الوفد عن قلق المهندسين المعماريين من عدم تفعيل بعض النصوص القانونيّة المتّصلة بمهنتهم وعدم إدخال التنقيحات اللّازمة على القانون المنظّم لها، الصادر منذ سنة 1974، باعتبارها واحدة من سبع مهن منظمة بقوانين.

هذا وعبّروا عن استيائهم ممّا اعتبروه إقصاء لدور المهندس المعماري وما له من تداعيات على مسار المهنة، وعلى المشهد

المعماري والعمراني، على غرار تغييب ممثّلي الهيئة من عضويّة اللّجان الفنّية الجهوية لرخص البناء. كما دعوا إلى مراجعة القرار المتعلّق بضبط الحالات الاستثنائية التي لا تقتضي اللّجوء إلى مهندس معماري لإعداد رسوم مشاريع البناء، نظرا للتجاوزات التي تحدث حاليا عند الترخيص في بناء مساكن لا تتجاوز مساحتها 80 متر مربع، وللأثر البليغ والمباشر لهذه التّجاوزات على تنامي عدد الدّخلاء على المهنة وتدهور المشهد المعماري والعمراني.

وتطرّق الضّيوف إلى "التأشيرة الإلكترونية للهيئة، ودورها في تنظيم المهنة وفرض الانضباط لتحسين المشهد المعماري في البلاد. كما أشاروا إلى المنظومة الالكترونية "رخصتي" التي تعنى بإسناد رخص البناء، والتي تمّ إنشاؤها بمبادرة من جمعية المعماريين بجزيرة جربة وتجربتها ببلديات جربة على امتداد أربع سنوات ليتمّ مؤخرا إيقافها. وتساءل الضّيوف عن أسباب إيقافها، خاصّة وأنّها تضمن الشفافيّة وتساهم في تقليص الآجال وتمكّن المواطن من متابعة مسار طلبه عن بعد.

وطرح الضّيوف عددا من المشاغل خاصّة منها الصعوبات المتعلّقة بتنقيح أمثلة التهيئة العمرانية، واعتبروها غير مواكبة للواقع بما أفضى للتشوّه العمراني وشيوع البناء الفوضوي. وفي سياق متّصل أشار الضيوف إلى عدم وجود أي مستجدّات بخصوص مساعي تنقيح مجلّة التهيئة العمرانية، مبيّنين أنّهم قد سبق وقدّموا مقترحاتهم في هذا الشأن. كما أشاروا إلى غياب الرّقابة البعدية، في علاقة برخص البناء، داعين إلى تفعيل شهادة المطابقة.

وتطرّق الضيوف، من جهة أخرى، إلى تكوين المهندسين المعماريين في التعليم العالي الخاص وما يشوبه من تجاوزات على غرار إقصاء هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية وعدم مدّها بقوائم الطّلبة الجدد للإطّلاع على مستوياتهم العلميّة وعدم تشريكها فيما يتعلّق بهيئة التدريس ومتابعة المناهج وتغييبها عن مناقشة مشاريع التخرّج رغم وجود اتفاقيات مسبقة تنظّم العلاقة مع الهيئة. مشيرين إلى تأثير ذلك على مستوى التكوين وعلى القطاع ككلّ.

وأثار الضيوف مسألة إسناد صفة "مهندس معماري" لغير مستحقّيها من المتخرّجين من اختصاصات أخرى، بما يثير اللّبس لدى المواطن ويهدّد حقوقه فوحدهم المهندسون المعماريون يتحمّلون المسؤوليّة المدنيّة لملفّات رخص البناء التي ينجزونها.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب دعم المجلس لحقوق المهندسين المعماريين ومطالبهم. وأشار إلى الانفتاح على مقترحات الهيئة في الجانب التشريعي، داعيا الضّيوف إلى تقديم مقترحات تشريعيّة وعرضها على البرلمان ومن ثمّ مناقشتها على مستوى اللّجنة البرلمانيّة المعنية التي ستستقبل ممثّلي الهيئة.

كما أوضح أنّ الصّلاحيات الرقابية للمجلس تخوّل له طرح مختلف مشاغل القطاع في إطار يوم دراسيّ تنظّمه الأكاديميّة البرلمانيّة بحضور مختلف الأطراف المتداخلة بما من شأنه أن يساهم في تكوين استراتيجية واضحة المعالم لتجاوز مختلف الصّعوبات.

وفد من المنظّمة العربية للمحامين الشباب يزور مجلس نواب الشعب

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب مساء الثلاثاء 27 فيفري 2024 بقصر باردو وفدا من المنظمة العربية للمحامين الشباب يتقدّمهم الدكتور علاء شون رئيس المنظمة، والسيدة سعاد بوكر رئيسة فرع المنظّمة بتونس، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي.

ورحّب رئيس مجلس نواب الشعب بهذا الوفد الهام الذي يضمّ عددا من الرؤساء السّابقين للمنظّمة وممثّلي فروعها في تونس وفي الجزائر وليبيا والمغرب وفلسطين والأردن ولبنان والكويت والعراق، والذين يشاركون في المؤتمر الحادي عشر للمنظمة الذي ينعقد بتونس، مشفوعا بندوة علميّة تحت عنوان "دور المحاماة العربية في نصرة القضية الفلسطينية".

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب دور قطاع المحاماة ومساندته لكلّ المساعي والمبادرات الرامية إلى تكريس أسس الديمقراطية ومبادئها والدّفاع عن الحقوق والحريات. وأبرز أهمية العمل المتواصل على إرساء قضاء مستقل وعادل يضمن كرامة المواطن ويسهم في إرساء مجتمع متوازن وفي إشاعة قيم العدل والمساواة.

وأبرز من ناحية أخرى خصوصيات مسار البناء الديمقراطي في تونس في ضوء النّظام السّياسي الجديد، مؤكّدا أهمية الخطوات المتواصلة على درب بناء مؤسّسات الدولة، ومبرزا في هذا الإطار الدور الهام الذي تضطلع به الوظيفة التشريعية والتي ستكتمل قريبا عبر إرساء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية التّعاون بين المحامين في الوطن العربي وتكثيف تبادل التجارب والخبرات والسّعي إلى تقريب التشريعات، فضلا عن الإسهام في خدمة قضايا العدل والإنسانية وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، والتصدّي بكل الوسائل لما يتعرّض له أهالي غزة من حرب إبادةٍ تتطلّب وقفة عربية موحّدة وحازمة.

وأعرب أعضاء الوفد الضيف عن تشرّفهم بلقاء عميد المحامين السابق الذي يضطلع بمهام رئاسة مجلس نواب الشعب، معتبرين ذلك شرفا للمهنة لاسيما وأنّ البرلمان يعدّ الفضاء الأمثل لممارسة العمل الديمقراطي وإرساء أسس العدالة والحريّة والديمقراطية

والحقوق والحريّات عبر ما يسنّه من تشريعات في هذا المجال.

وقدّموا توضيحات عن المنظّمة العربية للمحامين الشباب ، وما تقوم به من عمل من أجل تطوير هذا المرفق وتعزيز دوره في دعم القضاء وخدمة قضايا الحق والعدل. وأكّدوا الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التّقارب بين المحامين في الأقطار العربية، مع تكثيف الجهود الرّامية إلى تنمية القدرات في المجال الحقوقي وتطويرها.

وعبّروا عن تقديرهم لمسار البناء والإصلاح في تونس وما يشهده من تطوّرات، مؤكّدين ضرورة مضاعفة الجهد من أجل دعم العمل العربي المشترك وتكثيف التعاون لمواجهة التحدّيات وخدمة القضايا المشتركة.

وأعربوا عن عميق انشغالهم بما آلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، داعين إلى تكثيف الجهود ولاسيما على المستوى البرلماني من أجل الوقف الفوري للاعتداءات والجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، وعبّروا عن تقديرهم للموقف التونسي الثّابت من هذه القضية العادلة ولمختلف المساعي الرّامية إلى حشد الدّعم العربي والدولي من أجل نصرتها.

جلسة عمل مع وفد من منظمة الصحّة العالمية بتونس

التقى أعضاء لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم الخميس 07 مارس 2024 ، بوفد عن منظمة الصحّة العالميّة بتونس يترأسّه الدكتور رمزي الوحيشي ممثّل المنظّمة بالنيابة، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة.

وجاء هذا اللقاء في إطار تقديم المنظّمة، ممثّلة في مكتبها بتونس، لمشروع المقاربة التشاركية المجتمعية المندرجة ضمن استراتيجية تطوير السّياسات الصحّية ومتابعة تنفيذ مخطّطاتها.

وبيّن أعضاء الوفد أنّ هذا المشروع يهدف إلى التغطية الصحّية الشاملة، وتعزيز تشريك المواطن في أخذ القرارات النّاجعة في رسم السّياسات الصحّية، على المستوى الجهوي والمحلّي والوطني.

وأوضحوا أنّ دور المواطن يكمن في تحديد أولوياته وحاجياته في القطاع الصحّي و المشاركة في التخطيط والتقييم ومتابعة تنفيذ القرارات والسّياسات الوطنية.

وشدّدوا على أنّ المشروع يهدف إلى مأسسة دور المجتمع المدني في رسم السّياسات الوطنية للصحّة، وإضفاء مزيد من الثّقة بين مختلف مكوّناته وبين الوظيفة التنفيذية بما يضمن نجاعة مشاريع الإصلاح وحسن تطبيقها.

وأكّدوا أنّ تشريك المواطن في أخذ القرار في المجال الصحّي لن يقتصر على مستوى وزارة الصحّة بل يجب أن يشمل بقية الأطراف الفاعلة في المنظومة لاسيما وزارات الفلاحة والبيئة والداخلية وغيرها من الأطراف المعنية.

كما قدّم أعضاء الوفد عرضا حول برنامج "منهج الصحّة الواحدة " الذي يعتبر أحد تحدّيات منظّمة الصحّة العالمية لا سيما في ظلّ الانتشار المتسارع للأوبئة وتأثيراتها على العالم بأسره.

وتمّ التشديد على أهميّة تكاتف الجهود بين جميع المتدخّلين في المنظومة الصحّية للوقاية من الأوبئة المنتشرة .

وأكّدوا أهمية دور مجلس نواب الشعب من خلال جهود لجنة

الصحّة في إنجاح هذا المشروع وهذه المقاربة التشاركية عبر التشريع والرّقابة.

وثمّن رئيس لجنة الصحّة تعاون منظّمة الصحّة العالميّة مع اللّجنة الذي تجسّم عبر اللقاءات وتبادل وجهات النظر حول سبل الارتقاء بالمنظومة الصحّية. وأكّد استعداد اللّجنة للنّظر في المشروع المتعلّق بـ "المقاربة التشاركية المجتمعية"، وتقديم مقترحات في الغرض.

كما تطرّق إلى نجاعة الحوارات المجتمعية التي انعقدت في تونس بخصوص إصلاح المنظومة الصحّية، مؤكّدا أهمية العمل على تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها.

وتفاعل أعضاء اللجنة مع ما تمّ تقديمه، مشدّدين على استعداد المجلس لسنّ التّشريعات اللازمة من أجل تطوير المنظومة الصحّية، مع تشريك جميع الأطراف في كسب هذا التحدّي.

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب العدد الأول أكتوبر 2023

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير
خالد المجاهد

أسرة التحرير
خلود كواكب
ليلى الزواوي
شادية بن يوسف
أحمد حطاب

رسوم بيانية وڤر افيك
ريم الطالبي

الصور
هادي ماجرى
عدنان الطرودي
عصام حمودة

تمّ طبع هذه المجلّة في الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12، نهج الخبرية- 1002 تونس، البلفدير
الهاتف : 933 71 901 / 380 71 904
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr